جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الحارجية التركية اتجاه الشرق الاوسط
" الازمة السورية 2010– 2017 "

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دولية

إعداد الطالب(ة):
بسمة تافزي

تحت إشراف: (الأستاذ(ة)
كريمة كروي

لجنة المناقشة :

أ. بن مرار جمال..... رئيسا
أ. كريمة كروي ..... مشرفا ومقررا
أ. فواز العابد ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

الشكر و التقدير

الحمد الله على نعمه العظيمة وآلائه الجسيمة وأشكره على ما من علي به من واسع فضله أن يسر لي إتمام هذا العمل، و أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى من كان له الفضل بعد الله عز وجل في انجازه أستاذتي الفاضلة **كروي كريمة** التي أشرفت على هذا الجهد ولم تبخل علي بالنصح والإرشاد طيلة فترة إعداده ، و كذلك الى كل الأساتذة الذين اشرفوا على تكويننا طيلة خمس سنوات .

كما أقدم خالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالأستاذ **بن مرار جمال** و الأستاذ **العابد فواز** تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، كما وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء بالتشجيع أو المساندة .

بسمة تافزي

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى من كان سبب وجودي في هذه الحياة إلى التي قال فيها الرسول الجنة تحت أقدامها **والدتي** حفظها الله ورعاها ، و **والدي** ، أطال الله في عمرهما طاعة واحسانا، بسم الله الرحمن الرحيم (ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا) صدق الله العظيم) .

إلى **جدتي** ، و **جدي** الذي شجعني دائما على طلب العلم "رحمه الله" .

إلى اختي العزيزة **منال** حب و وفاء .

إلى خالتي **أمال** و ابنتيها **رنيا** و **ليليا** حب و تقديرا.

إلى **فلة** و **إيمان** لمساندتي و دعمي.

إلى أصدقائي وكل من أحبني أو أحببته في الله أهدي جهدي المتواضع .

بسمة تافزي

خطـــة العمـــل

الفصل الأول: مقاربة معرفية للسياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني : مقومات السياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث: مبادئ و اهداف السياسة الخارجية التركية

المبحث الرابع : عملية صنع السياسة الخارجية التركية

خلاصة و استنتاجات

الفصل الثاني : السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط

المبحث الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط لتركيا .

المبحث الثاني : الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: قيود البيئة المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط.

خلاصة و استنتاجات

الفصل الثالث : محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية 2010 . 2017

المبحث الأول : أسباب اندلا ع الازمة السورية

المبحث الثاني : التدخل التركي في الازمة السورية

المبحث الثالث : تداعيات التدخل التركي في تطورات الازمة السورية

خلاصة واستنتاجات

مقدمة

مقــدمة

تحكم السياسة الخارجية التركية عدة محددات متباينة أثرت على طبيعتها وتوجهاتها التي ساهمت في بناء مكانة تاريخية حاسمة لها ،في بيئة إقليمية و دولية عالية التنافسية فرضت عليها ضرورة التعاطي معها من خلال تبني مواقف سياسية تعكس رؤيتها و مصلحتها القومية في نفس الوقت، مما حفز دورها لتصبح تركيا فاعل إقليمي اكثر حيوية و ان جانب كبير من هذه الحيوية انصب على منطقة الشرق الأوسط التي بدورها حظيت باهتمام كبير من قبل صناع السياسة الخارجية التركية لما تمثله هذه المنطقة من أهمية جيوسياسية للأمن القومي التركي فضلا عن كونها المجال الحيوي لسياستها الخارجية و ازدادت هذه النزعة بعد وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة في تركيا عام 2002 و ذلك من خلال تبني سياسات جديدة تعكس الرؤية التركية الساعية الى تأكيد حضور تركيا و مكانتها كقوة مركزية للاستقرار و طرف فاعل في معالجة مختلف القضايا و الصرعات في المنطقة الا ان هذه السياسة ما لبثت الا ان واجهت تحديات جمة في إثر اندلا ع أولى شرارات الربيع العربي الامر الذي اخل بالتوازنات القائمة و لكن بالرغم من التحديات والمخاطر الناجمة عن تطورات الربيع العربي، إلا أن الحكومة التركية رأت في تلك الأحداث فرصة لها من أجل رفع مكانتها ومستوى تأثير سياستها الخارجية ودورها في المنطقة، وبالرغم من التفاعل التركي مع الثورات التي حدثت في بعض الدول العربية بشكل عام، إلا أن الثورة السورية مثلت حالة خاصة بالنسبة للحكومة التركية وارتبطت بالعديد من الاعتبارات الداخلية والخارجية، وجاء التحرك التركي تجاه سوريا بحذر شديد، فالعلاقات التركية مع سوريا بالغة الحساسية والأهمية .

أهمية الدراسة: يكتسي موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة حالة " الازمة السورية 2010 – 2017 " أهمية علمية و أخرى عملية :

1-الأهمية العلمية: تعد هذه الدراسه إضافه و لو بسيطه في حقل العلوم السياسية و العلاقات الدولية لإثراء البحث العلمي و فرصة لدراسات أخرى في المستقبل وتشكل الدراسة إضافة للمختصين والمهتمين بالموضوع، من خلال تحليل وتفسير السياسة الخارجية التركية و الاطلاع على استراتيجيتها لمنطقة الشرق الأوسط في ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة و دراسة الموقف التركي من الازمة السورية بشكل خاص والتي ستمكنهم من الاستفادة من نتائج هذه الدراسة .

2-**الأهمية العملية** : تظهر الأهمية العملية للموضوع كون هذا البحث يندرج ضمن دارسات ومواضيع تحليل السياسة الخارجية باعتبارها أحد أهم مجالات دارسة العلاقات الدولية، و ذلك بإعطاء نظرة علمية دقيقة ذات فائدة لصانع القرار والمحلل السياسي في المنطقة، عن كيفية تعامل الاستراتيجية التركية مع الازمة السورية في منطقة الشرق الأوسط ،كما يسعى هذا البحث إلى المساهمة في إثراء الحقل المعرفي بتحليلات علمية تنتج مفاهيم علمية لتوسيع آفاق البحث .

أهداف الدراسة : إن القصد من التفكير العلمي هو أن يكون هناك هدفا للبحث, واهدف هذا البحث هو:

1- تحليل السياسة الخارجية التركية و تعرف على اهم محدداتها.

2- . تحليل الأبعاد الاستراتيجية للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.

3- معرفة الاستراتيجية و الدور الذي لعبته تركيا في الأحداث الجارية في سوريا من 2010 الى غاية 2017.

إشكالية الدراسة : تتمحور مشكلة البحث حول تساؤل رئيسي عام و مهم و هو :

ما هي محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية في الشرق الأوسط ؟

التساؤلات الفرعية: تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التسؤلات الفرعية التالية :

1- ماهي مراحل تطور السياسة الخارجية التركية و ماهي الفواعل المؤثرة في صنعها ؟

2 -اين تكمل الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة لتركيا ؟

3-ما هو اثر التدخل التركي على تطورات الازمة السورية ؟

فرضيات الدراسة:للإجابة على هذه التساؤلات نطرح مجموعة من الفرضيات :

فرضية رئيسية : هناك تأثير لطبيعة المكون السياسي التركي الداخلي وطبيعة المتغير الطارئ عليه في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا.

و الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الاولى : الموروث الحضاري والموقع الجيوبوليتيكي وكذا النسق العقائدي لقيادات حزب العدالة والتنمية ساهم في تغلغل تركيا في الشرق الأوسط.

الفرضية الثانية : يمثل الشرق الأوسط عمق استراتيجي اقتصادي و امني لتركيا .

الفرضية الثالثة : أدى التدخل التركي الى تعميق الازمة في سوريا مما أدى الى بروز تنظيمات مسلحة .

الدراسات السابقة (أدبيات الدراسة): إن القصد من الإطلاع على الدراسات السابقة هو الكشف عن الدارسات العلمية التي تتقاطع مع موضوعنا من أجل إثرائها أو تحليلها أو نقذها ، و في هذا الصدد تم رصد مجموعة من الدراسات أهمها:

1-دراسة للباحث **فراس محمد الياس،** تحت عنوان: **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**[1]، تناول فيها الباحث بابين الباب الأول جاء بعنوان المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية بدلالة العثمانية الجديدة في الشرق الأوسط يشتمل خمسة فصول تناقش مقومات و معالم السايسة الخارجية التركية و المحفزات الدافعة لأداء سياستها الفاعلة في الشرق الأوسط . اما الباب الثاني المتمثل في العثمانية الجديدة و الرؤية السياسية التركية حيال التحولات الجيوساسية في الشرق الأوسط ركز على المتغيرات الإقليمية الجديدة لاعادة تعريف السياسة الخارجية التركية .

2-. دارسة للباحث **علي حسن باكير** ، وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**"[2]. جاءت هذه الدارسة مشتركة بين عدة مفكرين وباحثين في الشأن التركي وجاءت من قسمين ،القسم الأول تناول تركيا من

[1]. فراس محمد الياس ، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية ، المملكة الأردنية الهاشمية عمان : شركة دار الاكاديميون للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2016

[2]علي حسين باكير وأخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، ط1 ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 2009.

الداخل حيث تعرض إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع في تركيا ،وحالة الاقتصاد التركي في ظل التحولات الكبرى،أما القسم الثاني فعرض أسس ومرتكزات السياسة الخارجية التركية، و تفاعل تركيا وعلاقاتها مع كل من الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي واسيا الوسطى والقوقاز، واختتمت الدارسة بشروط التعاون التركي العربي والتركي الإيراني.

3- دراسة الباحثتان **نور الشربجي و علا منصور، الدور التركي في الازمة السورية** [3]، سعى هذه الدراسة الى توضيح الدور التركي في الأزمة السورية منذ أيامها الأولى تتألف من مقدمة وثلاثة محاور، يركز المحور الأول على طبيعة حكومة "حزب العدالة والتنمية "وعلاقتها بجماعة الإخوان المسلمين الإرهابية، ويستعرض المحور الثاني الصور الأولى للتدخل التركي في الأزمة السورية، عبر عقد مؤتمرات ل"المعارضات السورية" وتمويلها والسيطرة عليها، اما المحور الثالث فيتناول العلاقة بين تركيا وتنظيم داعش الإرهابي .

المناهج المتبعة :

المنهج التاريخي : تم توظيف هذا المنهج من خلال دراسة تطور السياسة الخارجية التركية و تحديد الثابت و المتغير في توجهاتها نحو الشرق الأوسط .

المنهج الوصفي التحليلي : تبدو الحاجة اليه باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، وهذا من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية أو مشكلة معينة، تم توظيف هذا المنهج في الوصف الموضوعي لأبعاد الدور الإقليمي التركي في إدارة الازمة السورية كما تم اعتماد منهج التحليل النظمي من خلال عملية تحليل المدخلات والمخرجات في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط و الازمة السورية .

منهج دراسة حالة: تم توظيف هذا المنهج لاسقاط الجانب النظري على الواقع العملي من خلال دراسة حالة الازمة السورية.

تقسيم الدراسة : اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم الدراسة بالإضافة للمقدمة و الخاتمة، إلى ثلاث فصول تناول الفصل الأول السياسة الخارجية التركية مقاربة معريفية احتوى على اربع مباحث، المبحث الأول تم التركيز فيه على أهم التطورات التاريخية للسياسة الخارجية التركية اما المبحث الثاني فتناول مقوماتها المتمثلة في المقوم الجيوبوليتيكي

[3] نور الشربجي و علا منصور، الدور التركي في الازمة السورية، مركز دمشق للأبحاث و الدراسات ، مداد،2017 ، من الموقع الإلكتروني:

http://www.dcrs.sy/.

الديموغرافي الاقتصادي و العسكري و المبحث الثلاث ركز على عملية صنع السياسة الخارجية و دور مؤسسات النظام السياسي في صنعها اما المبحث الرابع فتناول اهم مبادئها و أهدافها .

أما الفصل الثاني فتمحور حول السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط و أهميته الاستراتيجية و الاقتصادية و الأمنية و هو ما تناوله المبحث الأول اما المبحث الثاني فتناول الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط و عوامل تمدده و ناقش المبحث الثلاث المحفزات المحددة للاستراتيجية التركية في المنطقة من بيئة محلية إقليمية و دولية .

أما الفصل الثالث فتناول المحددات السياسة الخارجية التركية نحو الازمة السورية حيث تناول المبحث الأول أسباب اندلا ع الازمة السورية اما المبحث الثاني ناقش التدخل التركي في الأزمة السورية و المبحث الثلاث ركز على تداعيات التدخل التركي في تطورات الأزمة السورية .

الفصل الأول:
مقاربة معرفية للسياسة الخارجية التركية

إن السياسة الخارجية التركية تغيرت وتأثرت مقارنة بالفترات السابقة، ولأن السياسة الخارجية لا تتعدد ولا تتغير بفعل الصدفة وانما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة، تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بأخر، معتمدة على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل وبطريقة نمطية يمكن فهمها وتحديدها. وعليه درسنا في هذا الفصل مقاربة معرفية للسياسة الخارجية التركية .

حيث تطرقنا في المبحث الأول الى التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركية اما المبحث الثاني قمنا بدراسة مقوماتها ,اما المبحث الثالث ناقش اهم مبادئها و اهدافها و في المبحث الرابع و الأخير تطرقنا لعملية صنع السياسة الخارجية التركية .

المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركية

قبل التطرق الى أهم المقاربات والعوامل والأهداف التي تتميز بها السياسة الخارجية التركية دعونا نعرج على أهم المراحل التي مرت بها هاته السياسة ويمكن تقسيمها الى أربعة مراحل أساسية :

***أولا: المرحلة العثمانية:** الخلافة العثمانية هي الدولة الوحيدة التي جمعت الشرق الأوسط تحت حكمها أطول فترة في التاريخ، كما انها جمعت الأقوام الناطقة بالعربية كافة تحت راية واحدة إلا أنها كانت عرضة لموجات متتالية من الأحقاد والشائعات والتشويه .ومن المعروف أن الخلافة العثمانية مرت بثلاث مراحل أساسية نستعرضها فيما يلي :

أ- مرحلة النشأة: تقسم الى ثلاث مراحل فرعية وهي[4] :

-مرحلة الامارة التي أسسها" ارطغرل بك"1231-1281"، ومن بعده ابنه "عثمان بك " 1281. 1324

-مرحلة التوسع واستمرت حتى عهد السلطان مراد "1362. 1389".

-وأخيرا مرحلة تزايد النفوذ وتمتد من تولي "يلدرمبايزيد" السلطنة عام 1389 م، وحتى فتح القسطنطينية عام 1453 م على يد السلطان محمد الفاتح.

ان الطابع التوسعي للدولة العثمانية جعل السياسة الخارجية ذات طابع انفتاحي على الشؤون الدولية، فخاضت غمار حروب توسعية ودفاعية السبعة قرون، كما أسهمت بفعالية في العديد من التحالفات و المؤتمرات الدولية، وبسطت سلطانها ذات يوم على بقاع مترامية الأطراف من قارات العالم الثلاث القديمة، و لعل خير تعبير عن كل ما تقدم هو ما وجد من نقش بقلعة بندر يعود إلى عام 1413 يعبر من خلاله أحد أقوى سلاطين بني عثمان وهو السلطان سليمان القانوني عما وصل إليه من قوة بقوله:" أنا عبد الله وسلطان هذا العالم و رأس ملة المسلمين بفضل الله على قدرة الله والسنة المعظمة لمحمد هي التي ترشدني. أنا سليمان الذي يذكر اسمي في الخطبة بمكة والمدينة. في بغداد أنا الشاه، وفي بيزنطة أنا القيصر، وفي مصر أنا السلطان، أرسل سفني في مياه أوروبا والمغرب والهن، أنا السلطان الذي حاز على تاج وعرش هنجاريا، وحول سكانها إلى رعية مطيعة ،تجرأ القائد بترو

4 خليل اينالجيك ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ط1، (تر: محمد الأرناؤوط) بيروت : دار المد الإسلامي ،2001 ، ص67 .

على التمرد ضدي ولكني دسته بحوافر حصاني و اخذت بلاده مولدافيا " ان هذا الطرح يبرز معالم السياسة الخارجية التركية .

* **ثانيا: مرحلة الثوابت الكمالية** : بدأت هذه المرحلة مع تأسيس الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك (أبو الأتراك) كما كان يلقب عام 1923، وفي هذه المرحلة رفع كمال أتاتورك شعار «سلام في الداخل، سلام في الخارج», الذي تحول إلى مبدأ جوهري في السياسة الخارجية التركية لعقود طويلة قادمة، ويعني هذا الشعار كما يبدو من كلماته الأربع أن هناك علاقة ارتباطية وتبادلية بين إنجاز السلام والوئام على المستوى الداخلي والوطني من جهة وتحقيق السلام والوفاق على المستوى الخارجي والدولي من جهة أخرى، أي إن اتباع سياسة تحافظ على الأمن الوطني وتحتوي كل أشكال الصراع الداخلي تؤدي إلى تحقيق السلام والأمن مع الدول الأخرى [5].

كما يتضمن هذا الشعار الأتاتوركي دعوة إلى الانزواء، وعدم الانغماس في الشؤون الدولية، والتفرغ لإعادة ترتيب البيت الداخلي التركي، المبدأ الثاني الذي ارتكزت عليه السياسة الخارجية التركية في المرحلة الأتاتوركية هو مبدأ "الترب أولاً ودائما" حيث سعى مصطفى كمال أتاتورك منذ توليه سدة الرئاسة في الجمهورية التركية التي أقامها على أنقاض الدول العثمانية إلى التخلص من الموروث الإيديولوجي العثماني الإسلامي بكل مكوناته، فنبذ الإسلام كمقوم لهوية الدولة، وكمنطلق عقائدي لسياستها الداخلية والخارجية على السواء، كما اعتبر أتاتورك الإسلام سبب التخلف الاجتماعي والاقتصادي في تركيا، وساوى بين التقدم الحضاري والهوية التربية العلمانية، واعتمد القومية الطورانية كمقوم لهوية الشعب التركي بدلاً من الهوية الإسلامية التي تبناها العثمانيون .

انطلاقاً من المبدأين السابقين اتجهت السياسة الخارجية التركية نحو الترب، وأدارت ظهرها إلى حد بعيد للدائرة العربية والإسلامية، واتسمت السياسة الخارجية التركية في تلك المرحلة بقدر كبير من السلبية إزاء العالم الخارجي، ولا سيما منطقة الشرق الأوسط التي لطالما وصفيا صناع القرار الأتراك في هذه المرحلة بـ «المستنقع الشرق أوسطي» ،[6]وأبدوا الكثير من الحذر والتجاهل حيالها وصل أحياناً حد اعتبارها، وكأنها غير موجودة، واعتبار الارتباط التاريخي بها أمرا مؤسفا شيده التاريخ التركي .

[5] رضوان وليد، تركيا بين العلمانية و الإسلام في القرن العشرين ، ط1، بيروت: شركة المطبوعات ، ص 89.

[6] محفوظ عقيل سعيد ، السياسة الخارجية التركية بين الاستمرارية و التغير ط1 ،(ب د ن)، (ب م ن)، 2012 ، ص 57 .

فقد جاءت سياسة اتاتورك لتهدم الهوية الاسلامية لتركيا في مرحلة انحطاط الدولة العثمانية وخروج القومية التركية في 1923 تاريخ الغاء الخلافة الاسلامية ومن خلال هذا التوجه الغربي يمكن ابراز التوجهات الكمالية لسياسته الخارجية ،فقد اعتبر الكماليين ان الإسلام سبب التخلف كما أسلفنا الذكر، وعليه فالخلاص من الموروث الأيديولوجي العثماني، ونبذ الإسلام كمقوم لهوية الدولة ومنطلق عقائدي لسياستها الداخلية و الخارجية سيحقق التمدن ،ويولج بتركيا الى عالم التحضر و المدنية ،وعلى هذا تم إقرار الثوابت الكمالية والتي اصبحت مقننة دستورا ولا يجوز تجاوزها فيما يلي[7] :

– إعلاء شأن العلمانية كبديل أيديولوجي للإسلام فيما يتعلق بتنظيم وبناء الدولة التركية في شتى قطاعاتها الحياتية، وما يحكمها من أنظمة سياسية واقتصادية، واجتماعية، وتعليمية، وغيرها .

–التملص من الصبغة الإسلامية الموروثة للبلاد والاتجاه بها صوب التأريب، والتغريب

–اعتماد القومية الطورانية مقوما لهوية الشعب التركي كبديل عن السند الإسلامي التقليدي.

–العمل على فك ارتباط تركيا بالعالم الاسلامي، والتأكيد على الانتماء الجغرافي والحضاري بيزنطة الأوروبي .

ومن هذه الثوابت فان السياسة الخارجية التركية ولت وجهها شطر الغرب وأدارت الظهر إلى حد بعيد للدائرة العربية الإسلامية وأبدى صانع القرار التركي تمسكا بالشعار الأتاتوركي الشهير (السلام في الداخل والسلام في العالم) لان الانغماس في ترتيب الشأن الداخلي كان مسيطرا على فكر القيادة السياسية آنذاك وعليه فان النخبة السياسية التركية في عهد الجمهورية اتجهت نحو سياسة خارجية وفق ما يتطلبه الوضع الدولي السائد آنذاك،فعملت عقليتها الاستراتيجية على بناء وضع مقبول من الناحية الدولية و هو كما اسلفنا الذكر تبني استراتيجية الدفاع عن الحدود القومية و الدولة الوطنية بدلا من الاستراتيجية ذات البعد الدولي ،وكذا ان تكون الدولة جزءا من محور الغرب المتصاعد وليست بديلة او معارضة له، وعليه فان المبدأ المختار في السياسة الخارجية التركية آنذاك (سلام في الداخل سلام في الخارج) تبرز التوجه الكمالي في حقل العلاقات الدولية . [8]

---

[7] وهبان احمد محمد ، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط : صراع الهوية و البرجماتية و المبادئ الكمالية ، مصر: جامعة الإسكندرية ، 2013 ، ص 5 .

[8] نفس المرجع السابق ،ص 6 .

***ثالثا: المرحلة العثمانية الجديدة او الاوزالية** : أطلق على هذه المرحلة من السياسة الخارجية التركية بالأوزالية نسبة إلى الرئيس تورغوت أوزال، الذي يعتبر من أبرز الشخصيات التي حكمت تركيا بعد مصطفى كمال أتاتورك، إذ تركت فترة حكمه (1983-1993) آثار واضحة على الساحة التركية .تواكب ظهور مصطلح العثمانية الجديدة Ottomanisme New- مع اعتلاء تورغوت أوزال سدة الحكم في أنقرة عام 1989؛ الذي يعتبر من أبرز الشخصيات التي حكمت تركيا بعد مصطفى كمال أتاتورك، إذ تركت فترة حكمه-1993) (1983آثار واضحة على الساحة التركية . [9]

حيث كان قد أدى اليمين الدستورية كرئيس لتركيا في التاسع من نوفمبر وقد سعى أوزال إلى الاستفادة من الظروف الدولية المستجدة و المواتية المصاحبة لتقلص حدة الصراع الدولي، وبدأت معالم الانفتاح في مسار السياسة الخارجية التركية قد عبر عنه او ازل في مناسبات عديدة بقوله: "أنا مقتنع بأن على تركيا أن تدع سياساتها السلبية والمترددة السابقة، وأن تدخل في سياسة خارجية نشطة وارتباطا بهذا التوجه الجديد دخلت منطقة الشرق الأوسط إلا ان هذه السياسة لقيت معارضة شديدة من قبل بعض أفراد النخبة الكمالية التقليدية. فعلى سبيل المثال كتب الجنرال تورمتاي قائد الأركان العامة للقوات المسلحة قائلا : « فليكن معلوما أن الأمة التركية و قادتها لم ينسوا كيفية انجرارنا للدخول في الحرب العالمية الأولى وماسيها و في ذلك مثال تاريخي واضح لمغامرة نبعت أساسا من قرارات فردية وطموحات طائشة اذن فقد كان المبدأ الانعزالي الكمالي لايزال يجدله أنصار عديد يتشبثون به كبار صانعي القرار و من خلال هذه المراحل يمكن القول ان الجمهورية التركية رسمت لها اهداف لكيفية تسير السياسة الخارجية التركية ونجد من بينها : [10]

. الامن القومي الحفاظ على وحدة الدولة والمحافظة على كيانها الذاتي

. الحفاظ على هوية الدولة

. الحفاظ على التماسك الاجتماعي

[9] نوفل ميشال ، عودة تركيا الى الشرق الأوسط : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010 ، ص 134 .

[10] حيدر جاسم ، محمد محمود ، "واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي و مستقبلها" ، رسالة ماجستير،(دراسة غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط ، ص 28 .

وقد شكل مفهوم العثمانية الجديدة عند الرئيس تورغوت أوزال مرتكزا فكريا لمفهوم العثمانية الجديدة، الذي طرحه أحمد داوود أوغلو المنظر السياسي لحزب العدالة والتنمية الذي تولى السلطة في تركيا عام 2002 مع بعض الفروقات سنأتي على ذكرها لاحقاً .

***رابعا: المرحلة الأردوغانية:** وهي أكثر المراحل جدلية في السياسة الخارجية التركية ،لأنها فتحت الكثير من التساؤلات المركزية فيما يتعلق بدور تركيا في المنطقة بدأت هذه المرحلة بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 بعد فوزه بالانتخابات البرلمانية العامة بأغلبية خولته تشكيل حكومة بمفرده ودون الحاجة إلى تحالف مع أي حزب آخر .

لم يكن فوز حزب العدالة والتنمية حدثاً عادياً في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، بل كان استثنائياً ومفصلياً بكل ما تحمله هذه التعابير من معارٍف ، فهو أول حزب إسلامي يتمكن من الفوز بأغلبية برلمانية تمكنوا من تشكيل حكومة بمفرده، ورغم محاولات قادة هذا الحزب إبعاد الصبغة الإسلامية عن حزبهم وعنهم إلا ان ذلك لا يغير من واقع القضية بشيء أنهم إسلاميون ومحافظون ولهم مشروعهم الإسلامي ليس فقط في تركيا، وانما في المنطقة كلها . [11]

في الواقع لقد شهدت السياسة الخارجية التركية مع تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002 تحولات جذرية سمحت بإعادة تعريف موقع تركيا ودورها في المنطقة والعالم، ونقلها نقلة نوعية أتاحت لها ما يمكن أن نسميه "الصعود الإقليمي التفاعلي Interactive rise " في مناطق ودوائر متعددة من العالم كان من أبرزها المنطقة العربية مع محاولة تركيا التأثير في عدد من القضايا الرئيسة، وفي مقدمتها القضية العراقية، وقضايا الصراع العربي – الإسرائيلي وأزمة البرنامج النووي الإيراني، وقضايا الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وغيرها، وجاء هذا التنامي معبرا عن تغير نوعي في السياسة التركية في المنطقة من دولة منعزلة نسبياً عن سياقها الإقليمي ومشكلاته ومنخرطة معه في علاقات متوترة على خلفية تفاعلات عسكرية أمنية بالأساس إلى دولة تعتمد على عناصر القوة الناعمة ومنخرطة في تفاعلات يغلب عليها الطابع السياسي والاقتصادي. [12]حكمت السياسة

الخارجية التركية في المرحلة الأردوغانية مبادئ وتوجهات جديدة تختلف اختلافاً كلياً عن المبادئ والثوابت الكمالية الأتاتوركية، ولا نبالغ إذ قلنا إنها تتناقض مع هذه المبادئ تناقضاً تاماً كما سنرى لاحقا .

[11] باكير ، علي حسن ، الابعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية و التركية حيال سورية ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و الدراسات ، 2013 ، ص 17 .

[12] Omer taspinar , "Turkey : the new model , brookings institution" ,http://www.brookings.edu/research/papers/-Turkey-new-model-taspinar, p.2

المبحث الثاني: مقومات السياسة الخارجية التركية

إن التغيرات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدستورية التي قام بها صناع القرار الجدد في تركيا جعل منها دولة ذات مكانة على الساحة الدولية، فبدأت النخبة الحاكمة الجديدة في إعادة ترتيب البيت الداخلي والخارجي على حد سواء، مع إدراك صناع القرار الجدد للمقومات الحضارية والثقافية التي تمتلكها تركيا، باعتبارها دولة حاضنة تاريخيا لحضارتين عريقتين وهي الحضارة البيزنطية والحضارة الإسلامية ممثلة في الحقبة العثمانية ،وعليه فإن التراكمات التاريخية جعل لتركيا محددات تنطلق منها سياستها الخارجية نذكر منها :

*أولا- المقوم الجيوبوليتيكي

يري صناع القرار التركي ان تركيا تمتلك مقومات جيوسياسية أعطت لها مكانة على الساحة الدولية، مما اكسبها صفة الدولة الشريك في ترسيم النظام الدولي وليس كما وصفها المفكر صامويل هانتينغتون دولة ظرفية أو هامشية ، هذا الموقع الجغرافي لتركيا كان ركيزة انطلاقها نحو العالمية وذلك باعتبار أنها[13] :

1- تتوسط قارت العالم الثلاث آسيا وافريقيا وأوروبا وتمتد أراضيها بين أوروبا وآسيا ويشكل الجزء الواقع غرب قارة آسيا 18% من مساحة البلاد، يضم عاصمة الدولة أنقرة ويعرف باسم آسيا الصغرى أو منطقة الأناضول بينما يقع الجزء المتبقي منها جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول .

2-تقع في قلب المجال الجغرافي المسمى أوارسيا، فهي المنطقة الوسطية من تحكم فيها، تحكم في قلب العالم وفق نظرية ماكندر الجيوبوليتكية، أهلها هذا الموقع أن تكون دولة محورية (Pivotal state)

3- هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، حيث يحدها ثمانية دول، نجد في الشمال جورجيا بحدود برية تقدر بـ: 252 كلم وأرمينيا 268كلم وأذربيجان 9 كلم، أما من الشرق إيران بحدود برية قدرها 499 كلم، وفي الغرب اليونان بحدود برية 206 كلم، وفي الشمال الغربي بلغاريا بحوالي 240 كلم، وفي الجنوب سوريا بحدود 822كلم و العراق 352 كلم، وعليه أتاح هذا الانتشار الحدودي لتركيا مجالات اختيار سياساتها الخارجية من تحالفات أو تعاون أو تنسيق دولي أو إقامة أي تجمع دولي تكون تركيا دولة محورية .

4- تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر ايجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما تسيطر على ممرين هامين هما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل حتى البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ

[13] عبد العاطي محمد ، و اخرون ، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ، ط1، قطر : ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم، 2010 ، ص ص 10 ،11 .

طوله حوالي 30 كلم وعرضه حوالي 1 كلم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجة حيث يصل طوله إلى 60 كلم وعرضه بين 1 و 6 كلم، هذا المؤشر أعطاها قوة مائية إقليمية .

لقد سعت تركيا من خلال موقعها الجغرافي الى تحقيق مكانة إقليمية رائدة في الإقليم بربط مصالح دول منطقة الشرق الأوسط بالمصالح الغربية و بالسياسات الأمنية لحلف الشمال الأطلسي و دعم المصالح الأمنية الامريكية في المنطقة و السعي لتوسيع رقعتها الجغرافية تارة تجاه الخليج العربي و تارة أخرى تجاه جمهوريات اسيا الوسطى و القوقاز و البلقان و حوض البحر المتوسط و هذا يشكل خطرا على مصالح القوى الإقليمية .

*** ثانيا– المقوم الديمغرافي**

تحتل تركيا المرتبة السادسة عشرة من حيث تعداد السكان فحسب إحصائيات 2005 وصل إلى 70 مليون نسمة ليصل في 2011 إلى 74.7 مليون نسمة بنسبة تزايد 1.5% سنويا والتركيبة السكانية التركية مكونة من عدة أعارق، والسبب في ذلك يعود إلى أنها تشكلت في عهد الدولة العثمانية، فعدد الأتراك يبلغ بين 70 الى 80% من نسبة السكان وهم الأكثر نسبة، ثم يليهم الأكراد ممن 20 الى 30% ثم الازازريون من 2 إلى 30 ٪ فالعرب 2٪ الشركس 0.5٪ الجورجيون 0.5 % إضافة إلى أقليات أخرى كالأرمن، يونان، آشور، أراميون، بوسنيون، شيشانيون، بلغاريون . ويتمركز نصف السكان في المنطقة الساحلية الداخلية أي الأقاليم الداخلية الأربعة على الهضبة حيث تشغل نسبة 48.3 % من مجموع السكان ، والملاحظ أن هذا التنوع العرقي شكل نوع من تعايش للحضارات والأديان والأعراق عكس صدام الحضارات، أما من الناحية الديمغرافية فغالبية الشعب التركي من الشباب، هذه الديناميكية الشبابية جعلتها أحسن حتى من الدول الأوروبية، هاته الفئة العمرية تساعد في : دفع عجلة الاقتصاد بإعطائها تعددا في القوة العاملة، فكان ركيزة في القفزات الاقتصادية التي شهدتها تركيا، ويبلغ تعداد القوة العاملة في تركيا حوالي 23.5 مليون نسمة حتى أنه يفوق هذا العدد التعداد السكاني لسوريا، هذا التعداد البشري شكل طاقة إنتاجية تناسب مع الدور الإقليمي والدولي لتركيا، أما من الناحية الثقافية والدينية فتركيا تتمتع بتنوع ديني وعرقي وثقافي، ورثته عن الدولة العثمانية التي كانت حاضنة لعدد كبير من الشعوب، غير

[14] شهاب مجيد حميد ، و اخرون ،"الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا "، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل ، العدد 2 ، مارس 2010 .

أن القومية التركية قوية لدى الشعب التركي، أما من الناحية العسكرية فإن الطبيعة الجبلية والسهلية ومناخها المتنوع انعكس على شخصية الشعب التركي وعليه أعطته القدرة على التأقلم والعطاء والصبر، وعليه فإن الشعب التركي

شعب مقاتل جعل من جيشه ركيزته الأساسية . يمكن القول ان البناء السكاني لتركيا على الرغم من كونه يمثل احد مداخل القوة التي تمكن تركيا من أداء دور إقليمي مؤثر بفعل كبر حجم السكان الا انه بالوقت نفسه يعد عامل ضعف يمكن ان يؤثر على الأداء السياسي الخارجي سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي ام الدولي .

***ثالثا– المتغير الاقتصادي**

يتسم الاقتصاد التركي بجل الاقتصاد الإقليمي، ويعتبر من أكثر الاقتصاديات العالمية حيوية، اذ يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا، بدخل قومي اجمالي يقدر بحوالي 423،بليون دولار، ويساهم في التجارة العالمية بما يقدر ب 99 مليار دولار، كما انه يعد أكبر اقتصاد في البلقان والشرق الأوسط. وبالرغم من الجهود التي تبذلها تركيا في الاستخدام الأمثل لإمكانياتها ومواردها، اذ تمتلك تركيا محاصيل زراعية لها قيمتها الاقتصادية الكبيرة مثل: القطن، السكر، التبغ، والفواكه ، إلا ان ومع السياسة الجديدة التي تنتهجها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فإن الأرقام في تركيا تتحدث عن تقلص ارقام البطالة بشكل كبير، وزيادة في الناتج القومي، والصادرات التركية المبنية على صناعات تركية ذات جودة عالية أصبحت تنافس في السوق العالمية بجدارة، فبعد ان كانت الأوضاع الاقتصادية في تركيا لا توصف إلا بالأزمة والانهيار لعقود طويلة، فقد اصبح يعتبر واحتد من الاقتصاديات الصاعدة في العالم، ويحتل المرتبة السادسة عشر عالميا وسادسا اكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي .وأصبحت المنتجات التركية تنافس مثيلاتها في بعض البلدان الأوروبية، كما تجاوزت تركيا المشكلات الاقتصادية التي كانت تواجهها في السابق مثل: العجز والتضخم، وازدادت الاستثمارات الأجنبية الواردة اليها، ولأول مرة تضيق الفجوة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الاوروبية. [15]

[15] احمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، ط2، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزير للد ارسات،2011، ص 43 .

تشكل تركيا و بحكم موقعها الجغرافي المهم و الوفرة النسبية في مواردها الطبيعية و البشرية واحدة من القوى الاقتصادية المهمة ذات الثقل النوعي في المنطقة و هذا بحكم جملة معطيات يمكن توضيحها و عـــــلى النحو الاتي: [16]

1-تمتلك تركيا موارد طبيعية هائلة فإلى جانب الفحم و الحديد الخام و النحاس و الزئبق و الذهب فهي دولة غنية بالموارد المائية السطحية و الجوفية حتى انها توصف بدولة ذات التخمة المائية لما تمتلكه من احتياطي هائل من المياه اذ يوجد فيها 26 حوضا مائيا مما جعل منها مجتمعا زراعيا اذ بلغت الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 4,2 مليون هكتار أي ما يعادل 5,14 كما ان عدد العاملين فيه وصل الى 8,45 ٪و هذا مما يعطيها أهمية مضافة الى مواردها .

2-يستند قطاعها الصناعي على النهج الرأسمالي و اتباع سياسة التكييف الاقتصادي مما انعكس بدوره على النتاج القومي الإجمالي الذي شهد قفزات نوعية ساهم في تطور الناتج القومي الإجمالي .

3-.لتركيا استثمارات كثيرة مع الشركات الأجنبية سيما الامريكية منها مما ساهم في انعاش اقتصاديا .

4-كما أدى قطاعها التجاري دورا مهما في تحقيق التوازن ما بين النشاط الإنتاجي و النشاط التجاري مما جعلها الدولة الوحيدة التي حققت اتحادا كمركيا مع الاتحاد الأوروبي في عام 1996 من دون ان تكون عضوا فيه.

5-كذلك تمتلك تركيا ثروة حيوانية مهمة ساعدها في ذلك امتداد مساحات واسعة من الهضبة و السفوح الجبلية مما جعلها تستطيع الغذاء و المواد الأولية للصناعات النسيجية .

و كل هذا وضع تركيا في موقع القوة الاقتصادية الإقليمية التي لا يمكن تجاهلها في المعطيات الإقليمية و الدولية الا انه و على الرغم من الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها تركيا الا ان ذلك لا يمنع من القول ان الاقتصاد التركي يعاني من جملة مشاكل من بينها البطالة ضغوط تضخيمه متزايدة بسبب أزمات البترول العالمية المستمرة و تزايد القروض الخارجية فضلا عن الانفاق العسكري الضخم من اجل تطوير القدرات العسكرية ,مما أدى الى تراجع في النمو و عجز في الميزان التجاري و تدهور سعر الليرة التركية التي كانت السبب الرئيس لانهيارها ومن اجل الخروج من هذه الازمات المتكررة نستطيع فهم احد عوامل تحمس تركيا لتطوير علاقات الانضمام الأوروبي و

[16] فراس محمد الياس ، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية ، ط1، عمان : شركة دار الاكاديميون للنشر و التوزيع ، 2016 ، ص 90 .

هو ان الدول الاتحاد الأوروبي هي المصدر الرئيس لمجمل المنتجات الزراعية و الصناعية الى تركيا ,كما ان تزويد المستمر بالسلع الرأسمالية وهي سلع ضرورية للتنمية الاقتصادية في تركيا يشكل مطلبا اخر من مطالب سياسة البلاد التجارية ، و يعي الاتراك ان امال التنمية تتطلب الانفتاح السياسي و الاقتصادي على الجوار الإقليمي سيما الأقطار العربية و ايران التي تمثل مجالا حيويا لنمو علاقاتها الاقتصادية .منذ تولي حزب العدالة و التنمية برئاسة رجب طيب أردوغان السلطة في تشرين الثاني 2002 اخذت عمليات التنمية و التحديث تجري على قدم و ساق اذ اصدر معهد الدولة التركي للإحصاء بيانات عن أحوال الاقتصاد التركي عام 2005 و أشار فيها الى ان الاقتصاد التركي شهد طفرة كبيرة تحققت في السنوات القليلة الماضية و هذه الأرقام هي: [17]

1-. انخفاض معدل التضخم من 70٪ الى 63,7٪ .

2-ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 2500 دولار الى 5000 دولار .

3-ارتفاع قيمة الصادرات التركية للخارج من 36 مليار دولار عام 2002 الى 73 مليار دولار عام 2005 .

4-زيادة معدل النمو في الاقتصاد القومي من 8,5٪ و هي النسبة التي كانت متوقعة عام 2005 الى 6,7٪ و هي النسبة التي تحققت في العام المذكور .

5-تسديد المليار دولار من الديون التركية المستحقة لدى صندوق النقد الدولي بعد ان كان تسديد فوائد امل الحكومات السابقة و كانت حكومة العدالة و التنمية قد ورثت 150 مليار دولار ديونا خارجية مستحقة السداد بفوائد سنوية باهظة كما اخذ منحنى الناتج القومي يتجه نحو الصعود و وصل كما ذكرنا الى معدل 6,7٪ طبقا لأخر الإحصاءات الصادرة عن معهد الإحصاء الحكومي عام 2005 .

ان هذا الامر بمجمله يعكس لنا أهمية الدور الذي يلعبه العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية الى جانب أهميته في تحقيق اهداف السياسية الخارجية التركية .

[17] المرجع نفسه ، ص 91 .

***رابعا– المقوم العسكري**

تمتلك تركيا ترسانة هائلة من الأسلحة بمختلف الأنواع تؤهلها لتبنوا مكانة إقليمية مؤثرة في المنطقة اذ بلغ تعداد القوات المسلحة التركية 750,054,1 جندي لكل أنواع القوات المسلحة حتى سن 46 عاما و بذلك تحتل تركيا المرتبة الثانية وفقا لعددها في حلف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأميركية و تعد الدولة الثامنة في العالم من ناحية عدد قواتها المسلحة و كذلك نوعيتها و هذا يجعلها على جانب كبير من الأهمية من ناحية التأثيرات التي يمكن ان تمارسها في البيئة الإقليمية التي تتواجد فيها. [18]

ينقسم الجيش التركي إلى أربعة مناطق[19] :

الجيش الأول: موجود في منطقة مرمرة وتقع قيادته في اسطنبول ونشتر في الجزء الأوربي مهمته حماية اسطنبول مضيق البوسفور الدردنيل وشبه جزيرة كوجاتكي .

الجيش الثاني: في جنوب شرقي تركيا مقره بالإحياء وينتشر في منطقة الجنوب شرق الأناضول مهامه دفاعية في مواجهة سوريا العراق إيران .

الجيش الثالث: شمال شرقي تركيا ومقره في أوزبكيان ويغطي الحدود مع جورجيا وميناء أذربيجان ومن الشرق المنطقة الشمالية الشرقية .

الجيش الرابع: ويسمى جيش ايجه مقاره أزمير مهمته حفظ السلام في قبرص .

فتقدم عمل الجيش التركي على وضع استراتيجيات دفاعية تتركز على:

1–ان تتحول تركيا الى دولة منتجة لاستراتيجيات و مبادرات توفر الامن و الاستقرار في منطقة و تحد من تأثير الاستراتيجيات الموجهة نحوها و نحو المنطقة .

2–ان تتحول الى عنصر قوة و توازن في المنطقة .

3–ان تعمل على استغلال كل فرصة و تأخذ المبادرة في تحقيق التعاون و التفاهم و تطوير العلاقات الإيجابية مع دول المحيط .أما فيما يخص أنظمة التسلح فهي أمريكية المصدر كونها حليف في حلف الناتو غير أنه ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي عملت على توسيع قاعدتها الصناعية ببعض المشاريع الصناعية وهذا من أجل :

[18] احمد داوود أوغلو، مرجع سابق ، ص 48 .

[19] عبد العاطي، محمد، وآخرون، مرجع سابق، ص98

*توسيع القاعدة الصناعية العسكرية يعني المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي والتقليص من فاتورة الاستيراد والإنفاق العسكري .

*العمل على احتواء تداعيات انتهاء الحرب الباردة وتفككك الاتحاد السوفيتي بمواجهة الحركات الانفصالية والتهديدات الخارجية .

*العمل على تثبيت موقع تركيا كلاعب أساسي على الصعيد الدولي .

اما عن الدور الجيش في حياة السياسية فانه يمكن القول ان الجيش التركي لم يعد اليوم هو نفسه ذلك الجيش الذي تمرس على ضبط إيقاع الحياة السياسية في تركيا سيما بعد وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة في عام 2002 و ما قام به من خلال اجراء تعديلات دستورية قلص من خلالها صلاحيات المؤسسة العسكرية و تحييد تدخلها في الحياة السياسية و توجيه اهتماماتها نحو المسائل العسكرية و حفظ الامن الخارجي بعدما كان الجيش هو المؤثر الأساسي في توجيه مجرى السياسة الداخلية و الخارجية على حدا سواء . [20]

[20] فراس محمد الياس ، مرجع سابق ، ص 96

المبحث الثالث: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية

تبنت السياسة الخارجية التركية مقاربة جديدة تقوم على عدة اهداف و مبادئ كونت بمجموعها نظرية سياسة مثلت انقطاعا لما كان سائدا في المدة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002 والتي استندت على فهم جديد للبيئتين الإقليمية والدولية على حد سواء .

***أولا: مبادئ السياسة الخارجية التركية**

هذه المبادئ أكسبت السياسة الخارجية التركية بعدا جديدا وخصوصا بعد تولي "أحمد داوود أغلوا" مهام وازرة الخارجية، ويمكن عرض هذه المبادئ والمفاهيم على النحو الاتي[21] :

1. التوازن بين الأمن والديمقراطية : يرى داوود أوغلوا بأنه يجب أن يكون هناك توازن بين الأمن والديمقراطية في أي بلد ، لأن انعدام التوازن بينما في أية دولة لن يحقق لهذه الدولة فرصة إقامة منطقة نفوذ في محيطها، فشرعية أي نظام سياسي تستمد من قدرته على توفير الأمن المواطنين، وهذا الأمن يجب أن لا يكون على حساب الحريات وحقوق الإنسان في البلاد .

2. مبدأ تصفير المشكلات Zero Problems مع دول الجوار الجغرافي: يقوم هذا المبدأ على ضرورة سعي تركيا إلى حل جميع مشكلاتها مع جيرانها، وخفضها إلى نقطة الصفر. وقد حقق هذا المبدأ في السنوات الأولى من تطبيقه 2002-2011 نجاحات مهمة، وأحدث اختراقات مثيرة، حيث تحسنت علاقات تركيا مع جميع جيرانها، بالأخص مع سورية وأرمينيا والعراق وروسيا، حيث انتقمت علاقات تركيا مع هذه الدول من تصفير المشاكل إلى تحقيق درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل .

3- مبدأ العمق الاستراتيجي :Strategic Depth يقوم هذا المبدأ على فرضية أساسية مفادها أن عمق السياسة الخارجية التركية الاستراتيجي يجب أن يركز على العالم العربي وايران والقفقاس والبلقان وآسيا الوسطى، فهذا هو العمق الاستراتيجي وليس أوروبا، واذا ما ركزت تركيا على تلك المناطق، فهي تكتسب عندئذ فرصة أكبر للدخول بقوة في مسارها الأوروبي .

[21] أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص610

4 . الدولة المركز أو الدولة المركزية (العمق الجغرافي :(يعتبر داوود أوغلو تركيا دولة مركزيةCentral state ، والحال هذه لا يجوز النظر إليها كدولة جسر Bridge تربط نقطتين فحسب أو كدولة طرفية Perpheriqne، أو حتى دولة عادية تقع على تخوم العالم الإسلامي أو الترب حسب تعبير أوغلو نفسه .

5-العمق التاريخي أو الإرث العثماني (العثمانية الجديدة :New-Ottmanism (يقول داوود أوغلو في لقاء مع نواب الحزب بتاريخ 3 تشرين الثاني عام 2009 (إن لدينا ميراثا أل إلينا من الدولة العثمانية، إنهم يقولون عنا « هم العثمانيون الجدد». نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا.

6-مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد: يقوم هذا المبدأ على أن الظروف الدولية المتغيرة تجعل من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد، لذلك فإن على تركيا أن تسعى في علاقاتها مع اللاعبين الدوليين المهيمنين إلى علاقات تكاملية وليست تنافسية .

7-مبدأ دبلوماسية السلام الوقائية والاستباقية: والهدف من هذا المبدأ اتخاذ إجراءات معينة قبل وقوع أي أزمة أو قبل تفاقم أي أزمة موجودة، فالسياسة التركية تقر بمبدأ الأمن للجميع والحوار السياسي على أعلى مستوى والانخراط الاقتصادي والترابط والتعايش بين الثقافات المتعددة .

8-مبدأ الدبلوماسية النشطة: التي من شأنها أن تعطي تركيا دوار أكبر في العلاقات الدولية، وتتم من خلال الانخراط بالمنظمات والمؤسسات الدولية، والتعاطي مع كل الموضوعات ذات البعدين الإقليمي والدولي المهمين .

***ثانيا: أهداف السياسة الخارجية التركية**

يمكن إجمال اهم أهداف السياسة الخارجية التركية الأساسية بما يلي :[22]

أ. حماية الأمن القومي التركي مت مصادر التهديد الداخلية والخارجية .

ب. تحقيق التكامل الداخلي من خلال الحفاظ على وحدة الدولة وهويتها وتماسكها الاجتماعي .

ج. تعزيز مكانة تركيا على الساحتين الإقليمية والدولية.

[22] فتيحة ليتيم ،" تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "، مجلة المفكر، العدد5، مارس2010،ص 211

د. تأمين المكاسب الاقتصادية والموارد المادية للدولة، أي تحقيق عائديه اقتصادية للسياسة الخارجية، خاصة وأن السياسة الخارجية التركية تميزت بـ "فك الارتباط النسبي بين السياسة والاقتصاد" لجهة أن التوتر في العلاقات السياسية لـ يكن ينعكس على العلاقات الاقتصادية.

هـ. إنجاز كل الشروط المتعلقة بتحقيق العضوية في الاتحاد الأوروبي والانضمام إليه والتحول إلى عضو فاعل ومؤثر فيه بحلول عام 2023.

و. مواصلة السعي لتحقيق التكامل الإقليمي عبر تعزيز أشكال التعاون الأمني والاقتصادي الإقليمي في المنطقة .

ز. السعي إلى تأدية دور فاعل ومؤثر في حل النازعات الإقليمية.

ح. المشاركة القوية والفعالة في مختلف المحافل الدولية .

ط. تأدية دور حاسم في المؤسسات الدولية والإقليمية والتحول إلى واحدة من أقوى عشر اقتصاديات في العالم بحلول عام 2023 .

***ثالثا: اليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية**

طرح مهندسو السياسة الخارجية التركية وصانعوا القرار في تركيا عدة ادوات لتحقيق الاهداف المطروحة سابقا ومنها :[23]

1-التوجه المتكامل للسياسة الخارجية: وذلك من خلال انغماس تركيا في جميع القضايا الدولية دون التفريق بينها مع مراعاة الاولويات في هذه القضايا، والتوجه نحو جميع المناطق الدولية.

2-اعتماد السياسة الخارجية على دبلوماسية متوازنة (الأداة الدبلوماسية): الهدف من الدبلوماسية هو المبادرة الى بلوغ حالة من انعدام المشاكل مع جيران تركيا ،ثم التوجه نحو الحد الأقصى من التعاون وذلك باعتلاء قمم المنظمات ولعب دور الوساطة في حل المشاكل الإقليمية.

3- التواجد الدائم في الميدان "الحضور عمى الأرض: وذلك بالحضور الدائم على الساحة الدولية خاصة في اوقات الازمات وفي جميع المناطق .

[23] حقان فيدان، السياسة الخارجية التركية الجديدة، تر: شادي عبد الوهاب، من الموقع الإلكتروني:
http://www.baghdadcenter.net

4- سياسة متساوية الأبعاد ومحتوية للجميع: تحاول تركيا ضم جميع اللاعبين الفاعليين في ائتلاف واسع لحل المشاكل وصياغة المبادرات وبهذا يمكن لتركيا ان تواصل دبلوماسيتها باعتدال ،ويكون ذلك بعدم المشاركة في تحالفات او تكتلات إقليمية.

5-الانفتاح الاقتصادي : لعبت العوامل الاقتصادية دوار كبي ار في تشغيل السياسة الخارجية التركية ونظرا لأن تركيا وضعت لنفسها هدفا أن تكون من أكبر عشر اقتصاديات في العالم بحلول عام 2023، فإنها تدرك جيدا العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في العلاقات الدولية .

***رابعا : أدور السياسة الخارجية التركية**

ويمكن تحديد ثلاثة أدوار رئيسة بارزة للسياسة الخارجية التركية عبر مراحلها المختلفة، وهي : [24]

1-القاعدة الأمنية: يعتبر هذا الدور من أهم الأدوار التي تقوم بها السياسة الخارجية التركية، وأكثرها ثباتاً واستمرارية إذ يعود هذا الدور إلى عام 1950 عندما تحولت تركيا إلى قاعدة أمنية متقدمة للاستراتيجيات التربية في الأقاليم المحيطة بها ، وتعتبر قاعدة أنجرليك من أشهر القواعد في الأراضي التركية, كما يعتبر نشر الدرع الصاروخية وبطاريات صواريخ الباتريوت على الحدود السورية وعلى مقربة من الحدود الإيرانية استمرار لهذا الدور الوظيفي الذي تقوم به تركيا في المنطقة.

2- الموازن الإقليمي: يعني هذا الدور أن الدولة تضطلع بمسؤولية التوازن القائم بين طرفين أو مجموعة من الأطراف المتنافسة أو المتصارعة، بما قد يتضمنه ذلك من الانحياز إلى طرف أو مجموعة منها في مواجهة الطرف الآخر أو المجموعة الأخرى لحفظ التوازن، وذلك بغرض تحقيق مكاسب مباشرة أو احتواء مصادر التهديد المحتملة عند بروز ما يمكن أن يؤثر في النظام الدولي أو الإقليمي، وفي مصالح الدولة نفسها.

3-الوسيط: ينصرف هذا الدور إلى تحمل الدولة مسؤولية دولية في التوفيق والوساطة بين الوحدات الدولية في مختلف الصراعات الدولية .ويتحدث الأتراك دوماً عن هذا الدور، وعن أنه بإمكان دولتهم القيام بهذا الدور في النظام الإقليمي والدولي ويرون أنها تهيأت لذلك من خلال توافرها على مجموعة مفترضة من العوامل من قبيل: الموقع الجغرافي بين الشرق والترب، تجربة التحديث، الإرادة السياسية، القوة الناعمة، اتباع سياسة خارجية نشطة.

[24] محفوظ عقيل سعيد ، مرجع سابق ، ص143 .

المبحث الرابع : عملية صنع السياسية الخارجية التركية

تعبر السياسة الخارجية لأي دولة بوصفها انعكاسا لسياستها الداخلية عن مجموعة من الطرق والاختيارات والبدائل، والخطط التي تكون بمجموعها صيغة التعامل مع الاخرين، فالسياسة الخارجية التركية معنية باعتبار أساسي بأحداث وتطو ارت التي يشهدها العا لم وهذا لا ينفي ارتباطها بالمقدرات الوطنية لها وكيفية مساهمتها في صناعة القرار الخارجي التركي.

***أولا : النظام السياسي التركي:**

يعتبر النظام السياسي البيئة الداخلية التيُ يصنع فيها القرار الخارجي وعليه فان اختلاف النظم السياسية يؤدي الي صناعة سياسية خارجية مختلفة او متقاربة او متباينة، وعليه يسعى النظام السياسي إلى أقلمت سياسته الخارجية وفق المتطلبات الداخلية سواء من المعارضة أو القوى الموالية كما أن التغير في النظام السياسي للمجتمع يؤدي إلى تغيير في السياسة الخارجية كما حدث مع الدولة التركية، فيشير الدستور التركي لعام 1982 الى ان نظام الحكم في تركيا جمهوري ديمقراطي برلماني علماني و اذا ما نظرنا الى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور العام 1982 من الناحية النظرية فإننا لن نرى ما يميزه على اعتبار انه نظام ديمقراطي محدود الأطر و قواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على اقاع علماني متشدد في بلد شكل في وقت من الأوقات مركزا للحضارة الإسلامية لعدة قرون و 99٪ من شعبة من المسلمين ، و نتيجة لهذا الاطار المحدود لم تشهد الحياة السياسية التركية اية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل او على توجهات الدولة في الخارج حتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي ان يولد تغييرا على هذا الصعيد كان الجيش يتدخل لإجهاضه و إعادة الأمور لنصبها من جديد .

لقد اصبح النظام السياسي التركي منذ عام 2002 نموذجا يدعو للاهتمام ليس فقط بشكله النظري و انما للتفاعلات التي نتجت عنه او التي يمكن ان تنتج عنه لو تم تطبيق تجربته إقليميا حيث اصبح النموذج التركي the turkish model 2 متعارفا عليه و الذي يتمحور حول ثلاث قيم أساسية هي الديمقراطية و العلمانية و الإسلام .[25]

[25] جلال عبد الله معوض ,صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية ، ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية , 1998, ص15 .

***ثانيا : دور المؤسسات الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية التركية :**

إن حركة أي دولة و سلوكها خارج حدودها السياسية بغية تحقيق هدف أو أهداف سياسية خارجية يعكسها او يعبر عنها سلوك اشخاص تناط بهم دستوريا وظيفة تمثيل هذه الدولة و التصرف باسمها من خلال المؤسسات السياسية الرسمية التي يكلفون بإدارتها و هكذا يرتبط سلوك الدولة بسلوك صانعي قراراتها مما يتطلب الالمام بالخلفية الاجتماعية و المهنية و الخبرة السياسية و الخصائص النفسية و السلوكية لصانعي القرارات مع معرفة طبيعة النخبة السياسية و المؤسسات الرسمية المعنية بصنع القرار في تركيا هي السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية فضلا عن المؤسسة العسكرية التي تلعب دورا مهما في هذه العملية :

أ–السلطة التشريعية المجلس الوطني التركي الكبير :تتألف السلطة التشريعية من مجلس واحد هو المجلس الوطني التركي الكبير و تشمل اختصاصاته بموجب دستور 1982 الاتي :[26]

1–سن القوانين وتعديلها و الغائها .

2–تعديل الدستور بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير .

3–انتخاب رئيس الجمهورية .

4–الرقابة و الاشراف على مجلس الوزراء

5– تفويض مجلس الوزراء سلطة قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل .

6–مناقشة و إقرار الميزانية العامة للدولة .

7–التصديق على الاتفاقيات و المعاهدات الدولية .

8–التصديق على احكام الإعدام الصادرة من المحاكم .

و تمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة 7 من الدستور و هي صلاحية لا تفاوض, و تتألف من 550 عضوا ينتخبون كل أربعة أعوام بعد تعديل الدستوري عام 2007 و يحق للمجلس اصدار قرار بإجراء انتخابات مبكرة

[26] المرجع نفسه , ص 16 .

[26] المرجع نفسه , ص 17.

او تأجيل الانتخابات امدة عام بسبب الحرب و تحديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة, و يجوز الذهاب الى الانتخابات الجديدة اذا ما قرر رئيس الجمهورية ذلك. [27]

ب–السلطة التنفيذية

1–مؤسسة الرئاسة رئيس الجمهورية :

يعد رئيس الجمهورية ممثلا للدولة ووحدة الامة و الضامن لتنفيذ الدستور و انتظام العمل في أجهزة الدولة ويتم انتخابه من قبل المجلس الوطني التركي الكبير من بين أعضائه لفترتين رئاسيتين مدة الواحدة خمس سنوات

و تشمل مهام و صلاحيات رئيس الجمهورية بموجب الدستور ما يلي :

أ–الفقرات المتعلقة بالتشريع .

ب–الفقرات المتعلقة بالوظائف التنفيذية .

ج–. الفقرات المتعلقة بالسلطة القضائية .

2– مجلس الوزراء: يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء و الوزراء و تتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسيتين الداخلية و الخارجية و ضمان تنفيذها و تطبيق القوانين و اقتراح مشروعات القوانين إضافة الى الاختصاصات التالية : [28]

أ–اصدار القرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من المجلس الوطني التركي الكبير .

ب–لمجلس الوزراء سلطة تنظيمية في المجالات الاقتصادية و المالية .

ج–تقوم الحكومة السلطة التنفيذية بصنع السياسات الأمنية و الخارجية للدولة.

3–. مجلس الامن القومي: يتألف مجلس الامن القومي من رئيس الوزراء و رئيس الأركان العامة ووزراء الدفاع و الداخلية و الخارجية و قادة افرع القوات المسلحة البرية و البحرية و الجوية و القائد العام لقوات الجندرمة و يتخذ الأخير التدابير الضرورية للحفاظ على امن الدولة و سلامتها .

و يقوم مجلس الامن القومي بالوظائف التالية : [29]

1– اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بتطبيق سياسة الامن القومي .

---

[28] فراس محمد الياس ، مرجع سابق ، ص 68 .

[29] المرجع نفسه ، ص 69 .

2- وضع التدابير المتعلقة بالخطط و البرامج القومية و تحديد الأهداف التي تتعزز بتحقيق سياسة الامن القومي للدولة .

3- وضع الأسس العامة المتعلقة بتطوير عناصر القدرة للدولة ذات التأثير المستقبلي في سياستها .

4-اتخاذ الإجراءات التي يرها المجلس ضرورية للحفاظ على وجود الدولة و وحدتها و استقلالها و حماية امن المجتمع و رفاهيته .

5- الحفاظ على المبادئ الكمالية .

6-وضع استراتيجية لمواجهة التهديدات الداخلية و الخارجية التي تتعرض لها تركيا .

7- قيادة الدولة في حالات الطوارئ و اعلان الاحكام العرفية و اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البلاد اثناء الحرب .

8-القيام بالإجراءات لتامين الميزانية السنوية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية و المالية و الدفاعية و الخدمات العامة

9. اتخاذ القرار بقبول او رفض الاتفاقيات التي تعقد بين تركيا و بين الدول الأخرى .

ج-السلطة القضائية: تعد الأخيرة من ابرز أجهزة السلطة القضائية و تتألف من احد عشر عضوا ثابتا و أربعة أعضاء احتياط يتم اختيارهم من قبل الرئيس من بين ثلاثة مرشحين لكل مقعد مقترح من الهيئات القضائية الكبرى الأخرى و تتولى السلطة القضائية فضلا عن وظائفها القضائية إدارة الانتخابات و الاشراف عليها لضمان نزاهتها و تختص المحكمة الدستورية بالوظائف التالية : [30]

1-الفصل في دستورية القوانين و القرارات التي لها قوة القانون .

2-الاشراف و الرقابة المالية على الأحزاب السياسية .

3- للمحكمة حق استخدام النقض في الاحكام المتعلقة بالقوانين و المراسيم.

4-النظر في الالتماس الذي يرفعه أي نائب في المجلس الوطني التركي الكبير .

د-المؤسسة العسكرية: تعد من اقوى المؤسسات في الدولة التركية و اكثرها تنظيما و هي سلطة عليا تفوق في نفوذها و صلاحيتها الدستور و مؤسسات الدولة الأخرى و تستمد هذه المؤسسة أهميتها من:

1-التنظيم الداخلي القوي لهذه المؤسسة و استقلالها الكامل في اختيار عناصرها القيادية و وضوح رؤيتها بصدد دورها .

[30] المرجع نفسه ، ص 70 .

2-قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب دستور 1982 الذي منحها حق التدخل لحماية الامن القومي التركي داخليا و خارجيا .

و-دور النخبة و شخصية صانع القرار : النخبة السياسية هي مجموعة الافراد الذين يمتلكون مصادر و أدوات التأثير السياسي في عملية رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسة في المجتمع و للنخب التركية دور و تأثير في عملية صنع القرار السياسي التركي و تصنف هذه النخب الى :[31]

نخب سياسية تضم السياسيين الذين اشغلوا مراكز سياسية و حزبية او إدارية سابقة في مؤسسات الدولة و قادة افرع القوات المسلحة الأعضاء في مجلس الامن القومي ونخب مثقفة تشمل أساتذة الجامعات و طلابها و الكتاب و الادباء و يصنف البعض هذه النخب استنادا الى دورها في عملية صنع القرارات الى: أين مصدر المعلومات ؟

أ. **النخبة الوزارية** :و يقصد بها رئيس الحكومة و نائبه و بعض الوزراء .

ب. **النخبة البرلمانية**: و تضم رئيس المجلس الوطني التركي الكبير و النواب المؤثرون أي قادة الأحزاب الممثلة في المجلس و كوادرها سواء كانوا في الحزب الحاكم في حالة الحكومات الائتلافية ومن أحزاب المعارضة .

ج. **النخبة المحلية**: و تضم المحافظين و أمناء البلديات الكبرى و هم يتمتعون بتأثير اكبر في مسائل السياسة الداخلية .

د. **النخبة المعارضة**: و تؤثر بشكل غير مباشر في عملية صنع القرار.

و يأتي في مقدمة الفاعلين الاساسين في عملية صنع القرار في تركيا رئيس الدولة و خاصة في ظل أوضاع بدرجة كبيرة للرئيس الأسبق تورغوت أوزال و خلفه سليمان ديميريل بينما كان الحال مختلفا مع الرئيس كنعان افرين و يعتمد دور القيادة في النظام السياسي التركي بالدرجة الأساس على عدة اعتبارات واقعية و لا يتوقف دور رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء على ما تقره النصوص الدستورية من صلاحيات و سلطات فقط و من بين هذه الاعتبارات : [32]

1-الشخصية القيادية الكاريزما لرئيس الدولة او رئيس الحكومة .

2-الخبرة السياسية و التدرج في تولي المناصب القيادية و المكتسبة.

3-تمتع القائد بدعم و مساندة قوى و جماعات مؤثرة .

[31] المرجع نفسه ، ص 71 .

[32] المرجع نفسه ، ص 72 .

***ثالثا–دور المؤسسات الغير الرسمية في صنع السياسة الخارجية التركية:**

بعد إقرار مبدأ التعددية الحزبية في تركيا الامر الذي أتاح التنوع في ما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني التي سيتاح لها لاحقا القيام بأدوار مهمة من خلال المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية التركية و بغية استجلاء حقيقة تلك المؤسسات و أدوارها سيتم دراستها حسب ما يأتي : [33]

أ–الأحزاب السياسية : والتي تعد من بين أهم القوى المؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا نظرا للطابع التعددي الذي أُستحدث في تركيا والذي أنتج الصراع القائم بين مختلف التيارات السياسية الموجودة في تركيا التي اثرت في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية, وللأحزاب وظائف تؤثر على صياغة السياسة الخارجية و يمكن اجمال هذه الوظائف بالاتي : [34]

أ. وظيفة ذات طبيعة إعلامية فهي تؤثر على الرأي العام و تدفع المواطنين لتأييد قرار حكومي معين او الوقوف ضده .

ب . تقوم الأحزاب بدور في التكوين السياسي من خلال ايديولوجيتها التي يؤمن بها أعضاؤها و مؤيدوها و يكون لهذه الايدولوجيات اثر على القرار السياسي الخارجي .

ج – مراقبة السلوك السياسي للحكومة عندما تقوم بدور المعارضة السياسية.

يتوقف دور و تأثير الأحزاب السياسية في تركيا على عوامل عدة هي :

د–مدى توافق توجهات الأحزاب او تعارضها مع رؤية المؤسسة العسكرية التركية .

ب– جماعات المصالح :تتنوع جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية ومهنية واقتصادية ونسائية وبيئية التي لها تأثير في عملية صنع القرار، وتعتبر أداة ضغط سياسية في أي عملية سياسية لذا فان دستور 1982 قيد هذه الجماعات بمنعها من المشاركة في اي دور سياسي لكنها تحاول التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية و تتخذ جماعات المصالح ثلاثة اشكال هي : [35]

ا. جماعات المصالح غير المنظمة.

ب . جماعات المصالح المؤسسية.

ج . جماعات المصالح المنظمة .

---

[33] المرجع نفسه ، ص 76 .

[34] المرجع نفسه ، ص 77 .

[35] المرجع نفسه ، ص 78 .

ج–النقابات و الاتحادات العمالية :ومن ابرزها : [36]

1–اتحاد النقابات العمالية التركية TÜRK -İŞ

2–اتحاد النقابات التقدمية DİSK

3- الاتحاد النقابي لحق العمل HAK-İŞ

و في تركيا عدد من النقابات المهنية التي تمارس تأثير سياسيا من أهمها :

1- نقابة المحامين الاتراك.

2–نقابة الأطباء الاتراك.

3–مجلس الصحافة .

4–نقابات و جمعيات الصحفيين.

د–رجال الاعمال: وهم شريحة تحتل موقعا متميزا في المجتمع التركي و تتمتع بتأثير ملحوظ في عملية صنع القرار و يرتبط عدد من قادة الأحزاب السياسية التركية بعلاقات خاصة بكبار رجال الاعمال الذين يقدمون الدعم المالي للتمويل الحملات الانتخابية لهذه الأحزاب و بشكل يفوق الدعم المالي القانوني المقدم من قبل الدولة و لم تقتصر هذه الظاهرة على أحزاب معينة بل شملت أحزابا من اليمين و يمين الوسط مثل حزب الوطن الام و حزب الطريق الصحيح و حزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي من اليسار فضلا عن حزب الرفاه ذو التوجه الإسلامي.

1–اتحاد الغرف و البورصات التركية و يعد الممثل الرسمي لقطاع رجال الاعمال في تركيا .

2–جمعية رجال الصناعة و الاعمال الاتراك .

3–جمعية رجال الاعمال الشبان.

و–اليهود و يهود الدونمة: لليهود و الاتراك و يهود الدونمة أثر في صنع السياسة الخارجية التركية و تمارس هاتان الجماعتان الضغوط لدفع صناع القرار الاتراك لتبني قرارات تخدم مصالحها و ينبع مصدر قوة اليهود من نفوذهم و تأثيرهم على الأحزاب السياسية رغم عدم انتمائهم اليها و سيطرتهم على وسائل الاعلام المرئية و المسموعة و المقروءة فضلا عن الماسونية التي لها دور كبير في تركيا و قد دخلت اليها منذ عهد الدولة العثمانية و تعمل هذه الجماعات الثلاث على تحقيق الأهداف الصهيونية عبر نشر الخلاف بين العرب و الاتراك باستثمار

[36] المرجع نفسه ، ص 79 .

نفوذهم و مكانتهم الاجتماعية و سيطرتهم على الاقتصاد التركي و على وسائل الاعلام للتأثير على صناع القرار الاتراك .[37]

هـ- الطرق و الجماعات الإسلامية :وهي من ابرز القوى الاجتماعية الفاعلة و المؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا رغم انها محظورة قانونيا و غير مسموح لها بمزاولة العمل السياسي منذ صدور قانون الحضر ضدها في عام 1925 لتعارضها مع العلمانية الكمالية .

و للطرق و الجماعات الإسلامية مسالك للتأثير السياسي أهمها :[38]

1- العلاقات التي تربط بين هذه الجماعات و بين القيادة السياسية التركية

2- تمارس الجماعات الإسلامية تأثيرها من خلال التعليم الديني و بيوت استضافة الطلاب و المنح و الدعم المالي المقدم للدارسين في الجامعات من الطلاب الفقراء .

3- قيام الجماعات الإسلامية بحشد الشرائح الاجتماعية المتدينة للضغط على الحكومة بصدد مسائل ذات أهمية دينية مثل المطالبة بإلغاء القانون صدر في عام 1934 و الذي قضى بتحويل مسجد أيا صوفيا الى متحف و قد ساند هذا الطلب نواب من حزب الطريق الصحيح و حزب الوطن الام

4 . يمثل الاعلام الإسلامي وسيلة مهمة للتعبير عن رؤية الجماعات الإسلامية لمستقبل المجتمع التركي و يعكس هذا الاعلام نشاط حركة فكرية تهدف الى احياء الإسلام و تفعيل دوره الاجتماعي .

ز- الرأي العام: يعتبر الرأي العام احد الامور التي يتأثر بها النظام السياسي في مجال السياسة الخارجية وذلك حسب قوته وكذا طبيعة النظام السياسي للدولة ونوعية القضايا المثارة 3،ويلعب الرأي العام التركي دوار مؤثرا في قرارات البرلمان التركي والتأثير على توجهات الحكومة فقد لعبا دو ار مهما في عدم التدخل في سوريا بعد الاستطلاعات الرأي العام التي اجريت، وقد ساعد في بروز الرأي العام التركي الاعلام كما هو معروف في الابجديات الإعلامية ، وقد شهدت تركيا صعود ا واضحا لوسائل إعلام التيار الإسلامي.[39]

ك-الثقافة السياسية: و تعكس الثقافة السياسية منظومة القيم و الأفكار و المعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع و تمثل محصلة تفاعل الموروث التاريخي و الموقع الجغرافي و المعتقدات الدينية و الظروف الاجتماعية و

[37] المرجع نفسه ، ص 79 .
[38] المرجع نفسه ، ص 80 .
[39] المرجع نفسه ، ص 81 .

الاقتصادية و هذه كلها تؤثر في الرأي العام و الثقافة السياسية على أنواع : فهناك ثقافة سياسية ضيقة و أخرى تابعة وثالثة تتصف بطابع المشاركة و تسود الثقافة الضيقة في المجتمع الذي يتصف افراده بقدر محدود من الرغبة في تكوين رأي تجاه النظام السياسي , و تتجسد الثقافة السياسية التابعة في المجتمعات التي تعاني من قلة اسهامات المواطنين في العملية السياسية لكنهم مع ذلك يمتلكون معرفة بالنظام و مخرجاته ,اما الثقافة المشاركة فترتبط بمعرفة افراد المجتمع ووعيهم بالنظام السياسي في حركته و قواعده و مؤسساته و بدورهم كمشاركين. [40]

م- وسائل الاعلام :تمارس وسائل الاعلام دورا مهما بوصفها من العناصر المؤثرة على صنع القرار فهي قناة رئيسة للتعبير عن الرأي العام و موقفه إزاء المشكلات الداخلية و الخارجية التي تهمه و ينطبق هذا القول على الصحف المستقلة بشكل خاص اكثر من انطباقه على الإذاعة و التليفزيون لخضوعهما لسيطرة الدولة فالصحف المستقلة تعطي حرية اكبر في التعبير عن الرأي و تمثيل التيارات السياسية المختلفة في المجتمع . [41]

و تعد الصحف المذكورة ادناه من الصحف الواسعة التوزيع في تركيا :

1-صحيفة Cumhuriyet جمهوريات وهي من اهم الصحف التركية و اقدمها اذ تأسست عام 1924 و هي صحيفة اليسار و ينتمي قرائها الى اتجاهات سياسية مختلفة وتهتم بالأحداث الداخلية و الخارجية و حقوق الانسان و البيئة .

2-صحيفة حريات Hürriyet تأسست عام 1948 و يغلب عليها التوجه القومي و تركز على تغطية الأحداث الداخلية و الخارجية مع اهتمامها بالقضايا الاقتصادية .

3-صحيفة مليات Milliyet تأسست عام 1950 و هي من الصحف المؤثرة و تقرأ على نطاق واسع من قبل الثقفين و بشكل خاص المنتمين الى الطبقة الوسطى و من مختلف الفئات العمرية و يكتب فيها متخصصون في مجالات متنوعة مما يجعلها مؤثرة في الدوائر الحكومية و تتمتع بدرجة عالية من المصداقية في أخبار السياسة الداخلية .

4-صحيفة ترجمان Tercuman تأسست عام 1961 و تعبر عن اتجاه يمين الوسط .

[40] المرجع نفسه ، ص 82 .

[41] المرجع نفسه ، ص 83 .

***رابعا : استراتيجيات السياسة الخارجية التركية**

ومن الاستراتيجيات التي تتبناها تركيا في سياستها الخارجية نحدد[42] :

1-القوة الناعمةSoft power : وهي معادل موضوعي أو مقابل للمعنى التقليدي للقوة، وتختلف عنها من حيث التلقي، ومن حين الأدوات في حيث تتماثل معها في النتيجة، بل قد تكون النتائج المتأتية من القوة الناعمة أقل تكلفة وأكثر ديمومة، ويتركز معناها في أنها تحقق ما تريده الوحدة الدولية من دون الاستخدام المادي المباشر للقوة التقليدية أو التهديد باستخدامها. والقوة الناعمة هي نوع من التظهير السياسي والمعنوي لقوة الدولة التي لابد من أن تتكون من عوامل مادية ومعنوية معاً ومن نظام قيم وارادة سياسية قصدية .

وقد نجحت السياسة الخارجية التركية بين عامي 2002-2011 نجاحا مميزا في استخدام هذه الاستراتيجية، حيث قامت بتوظيف الإرث الثقافي والتاريخي، الذي يربطها مع دول الجوار الجغرافي في تعزيز العلاقات السياسية، وركزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في العلاقات الإقليمية، فأنشئت مجالس عليا للتعاون الاستراتيجي مع سورية والعراق ولبنان وايران والأردن، ووقعت على اتفاقيات لإلغاء سمات الدخول بينها وبين العديد من هذه الدول وكثفت اللقاءات والزيارات الرسمية بين مسؤوليها ومسؤولي تلك الدول ، مما أدى إلى تنامي دور تركيا في المنطقة في تلك المرحلة.

2. الاحتواء: تتمتع السياسة الخارجية التركية بقدرة مميزة على استخدام هذه الاستراتيجية لأنها شكلت في مرحلة الحرب الباردة جزء أساسياً من استراتيجية الاحتواء المزدوج الأمريكية حيال العراق وايران في مطلع التسعينيات والاحتواء كاستراتيجية تركية هو فاعلية دفاعية لمواجهة عوامل التهديد الداخلية والخارجية تقوم بكل ما هو ممكن من أجل الحفاظ على المصالح التركية، ووفقاً لهذه الاستراتيجية على السياسة الخارجية التركية أن تتغير وسائلها وكيفياتها انسجاماً مع تلك المصالح، واذا ما تغيرت المصالح فإن عليها أن تتغير أيضاً ربما لاحتواء ما كانت تدافع عنه قبل التغيير. و مثال على ذلك تغير مدارك تركيا بشأن مصادر التهديد الخارجية سورية وايران وروسيا، و ادراج مصادر مختلفة بل معاكسة، ك إسرائيل ثم العودة إلى إدراج تلك الدول في مدارك التهديد مرة أخرى ...

[42] محفوظ عقيل سعيد ، مرجع سابق ، ص153.

3-المبادرة: وفق هذه الاستراتيجية لن تنتظر تركيا الأطراف الأخرى لتخطو إليها، بل ستقوم هي بالمبادرة واقتراح المشروعات والخطط والبرامج للتعاون، وتعزيز التكامل والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والمبادرة بإيجاد الحمول للخلافات والنزاعات الإقليمية، وقد مثلت هذه الاستراتيجية تجاوزا لواحدة من نمطيات السياسة التركية وهي العزلة النسبية عن دول الجوار.

خلاصة و استنتاجات:

ان تجاذبات وتحولات البيئة الداخلية التركية عجلت بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم والذي بدوره قام بمجموعة من التغيرات السياسية والاجتماعية والدستورية معتمدا في بادئ الامر على نجاح قوته الناعمة والمتمثل في النجاح الاقتصادي الذي حققه، والذي لعب دو ار في الانقلاب الصامت على النخبة العلمانية والممثلة في قيادات الجيش، كما نستخلص كذلك ان الارادة السياسية في التغيير من قبل نخبة حزب العدالة والتنمية، وتجاوزه مشكلة الصراع العلماني الإسلامي أدت الى ثقة المجتمع التركيب هذه القيادة ومع بروز التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية نأتي الى تطبيقات هذه المقاربات على المستوى الدولي والإقليمي وما حققته من انجازات واخفاقات وهذا ما سن اره في الفصليين التاليين.

الفصل الثاني :
السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط

شكلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة فرصة مثالية لتركيا من اجل تطوير وتعديل توجهات سياستها الخارجية، ولتفعيل الدور التركي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، فقد وجدت السياسة التركية بانه يجب عليها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي والإقليمي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والتي انعكست على منطقة الشرق الأوسط لاسيما التطورات التي جاءت تداعياتها بعد احداث وثورات الربيع العربي ، وبالتالي فان هذه المتغيرات فرضت على تركيا أعادة تشكيل سياستها تجاه هذه المتغيرات الإقليمية.وذلك بهدف تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط .

حيث عالج الفصل الثاني السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط , ففي المبحث الأول تكلمنا أهمية منطقة الشرق الأوسط لتركيا بالتطرق الى الأهمية الاستراتيجية و الاقتصادية و الأمنية , و تطرقنا في المبحث الثالث الى الدور الإقليمي التركي في الشرق الاوسط , و عالجنا في المبحث الثالث قيود البيئة المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط.

المبحث الاول : أهمية منطقة الشرق الاوسط لتركيا

إن منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية كبيرة في النظام السياسي والاقتصادي الإقليمي والدولي من هنا كان الاهتمام بالمنطقة، بهدف الوصول إلى نوع من الاستقرار السياسي الذي يحافظ على مصالح الدول الكبرى في هذه المنطقة، وللشرق الأوسط أهمية عالمية بشكل عام ولتركيا بشكل خاص، ويظهر ذلك عند النظر إلى هذه الأهمية من النواحي الآتية :

تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات الدولية الهامة سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية، بسبب موقعها النفطً ، ولامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية خصوصا القريب من الاتحاد السوفيتي سابقا والأيدي العاملة، والغاز إلى جانب معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية ترتكز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وبذلك تحول الشرق الأوسط إلى مسرح استراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمن في السلم والحرب تدفق النفط والغاز والمواد الأولية، كما أن ممراته المائية تضمن السيطرة على العالم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط الذي يمس مصالحها القومية، ويشكل العمود الحيوي في سياستها العالمية.[43]

*** أولا– الأهمية الإستراتيجية**

كلمة إستراتيجية هي كلمة يونانية الاصل من كلمة استراتيجوس ومعناها قائد عسكري ذو اهمية كبيرة، فللشرق الأوسط اهمية استراتيجية كبيرة جدًا بين المناطق المحيطة بها، فهي حلقة وصل او جسر بين دول وقارات العالم. ترتبط أهميتها ،بالموقع الجغرافي المتميز لها، والمتحكم في العديد من البحار(البحر الاحمر وشواطئ البحر المتوسط (والمضايق (باب المندب، جبل طارق، البوسفور ، الدردنِيل ، وقناة السوِس)، بالإضافة مضيق هرمز اذ يكتسب هذا الاخِر أهمية بالغة ؛لأن % 80 من نفط الخليج يمر عبره إلى العالم، وما بين إلى 20 إلِ 30 ناقلة نفط تعبره

[43] عبد الحميد محمد كمال، الشرق الأوسط، في الميزان الاستراتيجي،ط4، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ،2002، ص 4 .

يوميا ،بمعدل ناقلة كل 6 دقائق في ساعات الذروة، تحمل على متنها 17 مليون برميل نفط ،وهذا ما جعله من أهم المضايق ومختلف الطرق والمواصلات البحرِية ، ومسارات التجارة الدولية في العالم كما ان المنطقة تعد مدخلا يتيح للقوى الاقليمِية والدولية النفاذ إلى مناطق أخرى في إفريقيا وآسِا للسيطرة عليها، أو ممارسة النفوذ والتأثير فيُ دولها, فهي حلقة وصل أو للشرق الأوسط أهمية استراتيجية كبيرة جداً وتأثيرا بالأحداث والتطورات جسر بين دول وقارات العالم، مما جعلها من أكثر المناطق تأثرا العالمية، وأضفى على موقعها أهمية استراتيجية دفعت القوى الكبرى وكذلك تركيا إلى محاولة السيطرة على المنطقة، واستغلال قدراتها الفريدة بالشكل الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها ، من المسلّم به ان التنافس على موارد الطاقة هي إحدى الغايات الرئيسة للدول الكبرى التي تسعى إلى تأكيد نفوذها، وتأمين احتياجاتها من النفط الخام والغاز، في ظل تسارع وتيرة الإنتاج وفي ظل اضطرابات مالية تصيب الاقتصاد العالمي باهتزازات متتالية، وفي ظل السباق على حجز مواقع متقدمة في السوق الدولية. من هنا تكمن أهمية منطقة الشرق الأوسط في حسابات الدول، بخاصة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة وبروز أقطاب جدد على المسرح الدولي.[44]

وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط، التي تسمى أيضًا في بعض دوائر القرار بمنطقة غربي آسيا وشمالي أفريقيا، من أهم المناطق التي تتنافس فيها الدول الكبرى في العالم نتيجة لموقعها الاستراتيجي البالغ الأهمية في العالم، ونتيجة للتنافس الدولي والنزاعات والتوترات الداخلية، مما جعلها تعاني اضطرابات وتوترات بين حين وآخر، و تنفجر فيها الحروب والنزاعات المسلحة. ويولي معظم حكومات الدول الكبرى اهتمامًا كبيرًا لهذه المنطقة.ومع انتهاء الحرب الباردة، تحولت منطقة الشرق الأوسط، بدلًا من أوروبا، مسرحًا زاخرًا بالعلاقات الدولية المتأزمة. وكانت مخططات الصراع الدولي حافلة بتوقّعات الاجتياح السوفياتي لأوروبا الغربية، الأمر الذي كان يستوجب دفاعًا اميركيًا عنها. لكن بعد سقوط جدار برلين وأطروحة هانتنغون "صدام الحضارات" وزوال الاتحاد السوفياتي، برز كلام جديد عن "مواجهة بين الحضارتين الاسلامية والغربية"، وبأن الشرق الاوسط خط التماس بين الحضارتين ، وعلى الرغم من أن كثيرين لم يوافقوا على أطروحة

[44] نفس المرجع ، 5 .

هانتنغتون في "صدام الحضارات" وعلى رأسهم الرئيس الاميركي بيل كلينتون آنذاك، فإن هذا الفكر كان يعكس تطلعات بعض النخب الاميركية حول هذه المنطقة التي اعتبروها بمنزلة تهديد لهم ومصدرًا للموارد الأولية .[45]

*** ثانيا: الأهمية الاقتصادية**

تنبع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بسبب وجود النفط فيها، ويقدر احتياط النفط في الشرق الأوسط بـ66% من احتياط النفط العالمي، وفي نهاية القرن العشرين، أنتجت منطقة الشرق الأوسط حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط، وتعتبر هذه المنطقة المزود الرئيسيً دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، روسيا واليابان، للنفط للعالم المتطور وخاصةً على شعوب المنطقة، وعلى وهذا أعطى لبعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية أثرت كثيرا هذا الأساس تحاول الدول الكبرى أن تفرض سيطرتها على المنطقة وكذلك الأمر بالنسبة إلى تركيا التي باتت تنظر إلى المنطقة من جانب الأحقية في التدخل بدوله بحكم الجوار الجغرافي.

وانطلاقًا من هذه الاعتبارات كانت السيطرة على النفط تعني ضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معًا، أي الرخاء والقوة، وبات النّفط يمثّل قطاعًا مهمًا للاستثمار الرأسمالي، وهكذا كان النفط ومحورًا لصراع الرأسماليات والشركات والدول ومقاولي النقل، فضلًا عن العسكريين بالطبع ، ومنذ ذلك الوقت كان النفط هو العامل الأهم في مشهد الاقتصاد العالمي، الذي يشهد في هذه الأيام حالة من القلق والهلع لاستمرار انخفاض الأسعار، تزامنًا مع تراجع الطلب عليه، ووفرة المعروض، هذه الأحوال التي تسيطر على دول العالم شهدت هبوطًا في مؤشرات الأسواق العالمية، بعد تراجع أسعار خام برنت منذ مطلع الصيف الماضي، والتي وصلت إلى أقل من 48 دولارًا للبرميل، مما يعني انخفاضًا نسبته 20 % مقارنة بشهر حزيران/يونيو الماضي ، ويبدو أن تراجع أسعار النفط إلى ما دون الأربعين دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ عام ونصف العام، محيّر لخبراء السوق مع الكثير من التكهنات حول أسباب التراجع ومدى استمراريته في المدى المنظور، ولا بد من القول في هذا السياق المتصل بالبعد الجيوسياسي، أنّ هذه المنطقة هي منطقة متخمة بالأزمات القابل كل منها للاشتعال في أي لحظة،

[45] محمود حسن علي العفيفي ،"مشروع الشرق الاوسط الكبير واثره على النظام الاقليمي العربي "،رسالة ماجيستر، (دراسة غير منشورة)، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة الازهر، غزة، 2012، ص46 .

وما يجمع هذه الأزمات، وخصوصًا في الرقعة الممتدة بين شرق المتوسط والخليج، هو ارتباطها بالصراع الأميركي– الإيراني، الذي يختزل تناقضًا بين مشروعين لمستقبل المنطقة وهويتين مختلفتين لها. فأصبح هذا الصراع والتناقض هما المحرّك الأول للتفاعلات السياسية، وهذا ما يجعل شبح الحرب مخيمًا في سماء هذه المنطقة، بعد أن كان الصراع العربي– الإسرائيلي مصدر توترها الوحيد ثم الرئيسي لعدة عقود. [46]

كما تبرز الاهمِية الاقتصادِية للشرق الاوسط في البترول والغاز من خلال:[47]

– حوالي ٦٨% من احتِياطِيات البترول و ٣٨ % من احتِياطِيات الغاز الطبيعي في العالم تقع في تلك المنطقة . اعلى معدلات الانتاج للبترول تأتي من دول تلك المنطقة.

–حقول هذه المنطقة متوسطة العمق وتنتج بمعدلات هي الأعلى في العالم بالنسبة لمتوسط إنتاجية البئر الواحد .

–كل أنواع البترول والغاز الطبيعي وخاصة ذات الجودة العالية تنتج من حقول هذه المنطقة

– تكلفة إنتاج البترول والغاز الطبيعي في هذه المنطقة هي الأقل على مستوى العالم

– للمنطقة موقع استراتِيجِيا قريبا من مناطق الاستهلاك مما يقلل من تكلفة النقل .

– حقول البترول والغاز الطبِيعي في تلك المنطقة تقع في منطقة مستقرة جيولوجيا و بعيدة عن الأعاصير

– إن حجم احتياطيات البترول والغاز الطبيعي الضخم في هذه المنطقة واستقرارها السياسي والطبيعي قد أكسبها أهمية اقتصادية كبيرة في العالم وبالتالي تتسابق القوى الإقليمية والدولية للحصول على استثمارات كبرى في مجال الطاقة من خلال عقد اتفاقية اقتصادية تضمن المصالح الاقتصادية لهذه الدول في المنطقة.

* **ثالثا– الأهمية الأمنية** : تتداخل الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بأهمِيتها الأمنية ، بحيث تنعكس الأخيرة على الأولى بشكل واضح. فأمن الممرات البحرية للتجارة الدولية بات الأهم في السياسة الدولية للدول الكبرى ، كقناة السويس في مصر، بالإضافة إلى البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، وهو ما ظهر بوضوح في تركيز الاهتمام الدولي على مسألة مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، نظرا لما مثله ذلك من مخاطر جمة وجدية على طرق التجارة الدولية وتأمينها. فقد شكل التضاعف غير المسبوق في تكلفة التأمين على التجارة الدولية بسبب هذا الوضع تهديدا حقيقيا على حركية التجارة الدولية.ومن هنا، جاء الحرص على العمل للحيلولة

[46] عثمان أحمد، دراسات في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 2009، ص 77 .

[47] نفس ، المرجع السابق ،ص 79 .

دون تمكن تنظيم القاعدة، أو التنظيمات المحلية المتحالفة معه في اليمن ، من فرض السيطرة على المناطق الساحلية، خاصة في جنوب اليمن ، نظرا لأهميتها وخطورتها على سلامة الملاحة البحرية ، ومن خلال هذه الأهمية تظافرت الجيود الأمنية لحماية ممرات التجارة الدولية في منطقة الشرق الأوسط لما لها من انعكاس واضح على المصالح القومية للدول الإقليمية والكبرى[48] .

المبحث الثاني: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط

بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا في أواخر سنة 2002، اكتسب زعماء الحزب الثقة بالنفس بأنهم قادرين على تنشيط الدور التركي في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا باستراتيجية منبثقة من ثقلها وحجمها السياسي التي تمكنها من تغير وقلب التوازنات استجابة لمصالحها الوطنية والقومية .

* أولا: الدور التركي في الشرق الأوسط

لقد جذبت سياسة تركيا الخارجية الكثير من الانتباه أخيراً، سواء علي صعيد الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو الولايات المتحدة. وبالفعل، فقد مرت هذه السياسة بمرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير علي درجة ونوعية نشاط أنقرة في منطقة الشرق الأوسط.

لقد أعادت تركيا اكتشاف الشرق الأوسط، بعد أن تجاهلته المؤسسة التركية العلمانية الموالية للغرب لعقود. وخلال مرحلة الحرب الباردة، بل وعقبها، كان النشاط التركي في المنطقة محدودا، وعادة ما يتم في إطار السياسات الخارجية للولايات المتحدة. أما اليوم، فإن تركيا في سبيل إنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط. ورغم أن الدور التركي في هذه المنطقة يتصاعد، منذ تسعينيات القرن الماضي، فإن تغييراً نوعياً قد طرأ علي طبيعة هذا الدور أخيراً . [49]

لقد أعادت تركيا اكتشاف الشرق الأوسط، بعد أن تجاهلته المؤسسة التركية العلمانية الموالية للغرب لعقود. وخلال مرحلة الحرب الباردة، بل وعقبها، كان النشاط التركي في المنطقة محدودا، وعادة ما يتم في إطار السياسات

[48] وليد محمود عبد الناصر، "التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، من الموقع : http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/Issue.aspx?IssueID.

[49] ناتالى توتشى، " أبعاد الدور التركى فى الشرق الأوسط" ، على الموقع الإلكتروني:http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1651.aspx

الخارجية للولايات المتحدة. ورغم أن الدور التركي في هذه المنطقة يتصاعد، منذ تسعينيات القرن الماضي، فإن تغييراً نوعياً قد طرأ علي طبيعة هذا الدور أخيرا .[50]

فقد أدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا نهاية عام 2002، إلى تحوّل شامل في سياسة تركيا الخارجية، وقد شمل هذا التحول – بطبيعة الحال – سياساتها إزاء المنطقة العربية. وكانت سورية في قلب هذا التحوّل؛ إذ ازداد حضورها وأهميتها وبخاصة بعد عام 2006، ما أعطى دفعة قوية للمشروع التركي على الصعيد الإقليمي.

لقد تمثل التحول الكبير والسريع في سياسة تركيا الخارجية في اعتماد رؤية احمد داود اغلو" التي تهدف الى اعادة تعريف دور تركيا في المنطقة التي صاغها في مفهوم العمق الاستراتيجي . ومع وضع سياسة تصف النزاعات المنبثقة من هذه الرؤية موضع التنفيذ، حصل انقلاب في عدد من السياسة الخارجية التركية، حيث اصبحت السياسية الخارجية التركية في الشرق الأوسط تقوم على مجموعة من المبادئ والمرتكزات هي: الأمن للجميع ، تصفير النزاعات ، الانفتاح السياسي، التعايش الثقافي السلمي والترابط الاقتصادي .وقد ساعد انتشار القوة الناعمة التركية، التي كان لها الأثر البالغ في الارتقاء بدور تركيا وموقعها في الشرق الأوسط في تطوير علاقاتها ليس مع الأنظمة العربية فقط وإنما مع شعوبها بالأساس.[51]

ما إن بدأت تلوح التحولات في أفق السياسة الخارجية التركية بوصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة ، حتى سارع المهتمون الى محاولة تلمس خلفيات هذا التحول, الى أن اهتدوا الى تنظيرات داوود أوغلو ولا سيما مبدأه الشهير ''تصفير نزاعات'' تركيا مع جوارها. مذ حينها شكل هذا المبدأ ركيزة أساسية في عمليات تفسير وتشريح جملة من السياسات التركية الطارئة في محيطها الإقليمي. وقد تميزت هذه المرحلة من السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية بجملة خصائص: محورية الصراع العربي- الاسرائيلي عامة والقضية الفلسطينية خاصة, التركيز على استخدام أسلوب الوسيط (سوريا \ إسرائيل – الملف اللبناني – حماس \ فتح – الملف النووي الإيراني),

[50] على حسين بكير, "الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سوريا" ،مركز الدوحة للدراسات، بتاريخ 26 مارس 2013, على الموقع الإلكتروني: http://www.dohainstitute.org/release/1976fc12-ad17-4b8a-9155-e1374e06bb0

[51] مصطفى جاسم حسين، "الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2010" ، المجلة السياسية والدولية، العدد 20، 2012، ص 151 .

السعي لتطوير العلاقات وبناء الثقة مع دول المواجهة (إيران – سوريا), الموقف الايجابي تجاه حركات المقاومة (حماس – حزب الله), وتظهير الهوية الإسلامية العامة لتركيا الجديدة, وقد انعكست هذه السياسات بشكل جوهري على العلاقات التجارية حيث ارتفعت نسبة المبادلات بين تركيا والشرق الاوسط من 2% (2002) من مجمل التبادل التجاري التركي الى 16% 2010[52].

وتوالت الأحداث المدفوعة بجرأة مفرطة ومثالية ملتبسة وطموحات متجددة, والتي كرست التحول ''الثاني'' – إن صح التعبير– في السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية والتي خانت توقعات الكثيرين لا سيما في محور المقاومة, حتى أصبح معها الحديث عن مبدأ أوغلو مثيراً للشفقة والتهكم. بالأصل وبعيداً عن الدعاية السياسية والتنسيقات اللغوية, لا يتمتع مبدأ أوغلو أي ''صفر نزاعات'' بأي وزن علمي وأكاديمي وأي تأسيس نظري جدي, فهذا المبدأ لا ينتمي الى علم السياسة أو العلاقات الدولية. إذ هل يمكن لأي لاعب سياسي يسعى للنفوذ والتوسع والقيام بأدوار متزايدة إلا أن يصطدم بنفوذ ومصالح اللاعبين الآخرين؟ أليس التنازع والتنافس شرط موضوعي في لعبة القوة والنفوذ والهيمنة؟ يضاف الى هذه الاسئلة بما يجعلها أكثر تحدياً هو كون هذا اللاعب مدار السؤال قوة إقليمية طامحة ذات تاريخي ملتبس الى أقصى الحدود وفي قلب الشرق الأوسط أي المصداق الأبرز للتنافس وسياسات القوة في الجغرافية السياسية الدولية المعاصرة. إن مبدأ "صفر نزاعات" يصلح في أحسن الأحوال لدولة محايدة متواضعة كسويسرا وسط محيط إقليمي مستقر كالاتحاد الأوروبي.

في ظل التحولات العربية انتقلت تركيا تدريجياً من موقع الحذر والمتردد الى موقع الطامح المتحفز, وهو ما برز في تصريح لداوود أوغلو قال فيه ''إن شرق أوسط جديد على وشك الولادة, وتركيا ستكون المالك والراعي والخادم لهذا الشرق الاوسط'' , إلا أنه طموح سيصطدم ''بجدران'' الواقع. تميزت هذه المرحلة من السياسة الخارجية منذ العام 2010 بجملة ميزات طارئة: الانزلاق من الوساطة الى التورط بعمق في صراعات إقليمية حادة, الحديث التركي عن التحالف مع شعوب المنطقة وليس حكوماتها, بدء ظهور التعبيرات المذهبية, التوازن الحذر بين التشدد الرمزي تجاه إسرائيل والتأكيد على التزام تركيا بالغرب والناتو ومصالحه كما ظهر في قضية الدرع الصاروخية, وهو ما عبر عنه الرئيس التركي عبد الله غول بشكل واضح قائلاً: "أعتبر أن من الخطأ الشديد تفسير مصالح تركيا مع

[52] فتيحة ليتيم، مرجع سابق ، ص 210 .

المناطق الاخرى على أنها تنفصل عن الغرب.. أو تولي ظهرها للغرب أو تبحث عن بدائل للغرب. تركيا جزء من أوروبا ".

إذاً إن طبيعة الدور التركي – وكأي قوة إقليمية أخرى- محكوم بالتنافس والتنازع والتوترات الإقليمية , على أن حدة هذا التنافس محكوم بحجم الطموحات التركية وسرعة إدراكها لحدود قوتها ونفوذها وعمق الانقسام الداخلي حول السياسة الخارجية, وهذا كله يمكن تلخيصه ''بفترة النضج'' التي تمر بها السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية حالياً. إذاً تمر تركيا حالياً ''بعملية اختبار وفهم لحدود نفوذها, وهي عملية ستقود بالضرورة الى توترات بين انقرة والغرب, إلا انها مع الوقت ستؤدي الى توازن جديد يعكس توازن القوى المتقلب في المنطقة'' كما يعتقد سينان أولغن ،وفي ظل عدم اكتمال هذا النضج في السياسة الخارجية التركية الجديدة التي لا زالت في طور الانفعال والتجاذب والتكوين, كان "الربيع العربي" التحدي الأبرز كما ظهر من تخبط تركيا منذ احداث تونس ومصر والتي لاحقاً بلغت الذروة في احداث ليبيا حيث وقعت تركيا في فخ التناقض بين خطابها المثالي ومصالحها الاقتصادية مع نظام القذافي ثم استدركت في اللحظات الأخيرة, قبل ان تتوه في أزقة الأزمة السورية. [53]

*** ثانيا : عوامل تمدد الدور التركي في الشرق الأوسط**

لقد ساهمت عديد العوامل في تعاظم الدور الإقليمي لتركيا وتمد ده في محيطها الشرق الأوسطي، وقبوله من دول المنطقة وشعوبها، ومن أبرز هذه العوامل[54] :

– الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وتجاوز التوجهات العربية من التوجهات العلمانية الحادة لتركيا ما قبل حكم حزب العدالة والتنمية .

–لعب الضعف والعجز العربي دورا في تقبل الدور التركي .

–مخاوف بعض دول المنطقة خاصة سوريا والعراق وايران من قيام دولة كردية في المنطقة، خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق سنة 2002، وتطلع اكراد العراق الى قيام دولتهم .

[53] عارف محمد خلف ، "الدور التركي الإقليمي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العد 02، 2010، ص02 .
[54] علي حسين باكير وأخرون ، مرجع سابق، ص 142-146 .

-تخوف دول الشرق الأوسط العربية م تنامي دور ايران الإقليمي، خاصة مع تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة ولاسيما في العراق، ولبنان عبر حزب الله وفلسطين من خلال فصائل المقاومة خاصة حركة المقاومة الإسلامية (حماس). الأمر الذي ادى بهذه الدول بتعزيز علاقاتها بتركيا وتقبل دورها في المنطقة للعب دور مضاد يكبح نفوذ ايران .

-وسطية الموقف التركي والحيادي من كل اطراف النزاعات العربية البينية و العربية الغربية، ومنطلق هذي السياسة ان اية علاقة مع قوة اطراف في نزاع لا تعني معاداة القوة الأخرى الطرف في النزاع نفسه . وعبر هذه السياسة نسجت تركيا افضل العلاقات مع الجميع دون استثناء، مع محمود عباس وحركة حماس في فلسطين، مع الفلسطينيين والإسرائيليين"، مع ايران والغرب، مع سورية و "إسرائيل" مع 8 و 18 اذار في لبنان ...

-دعم الولايات المتحدة الأمريكية لدور تركيا في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها حليف استراتيجي لا يمكن التفريط فيه ، حيث تعتبر الأولى الثانية حد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، و د ورها المحوري في حفظ استقرار في الحزام الممتد من وسط اوروبا حتى تخوم روسيا والهند .

-نجاح التجربة التركية واعتباره نموذجا ناجحا يمكن للدول العربية الاقتداء ب ، حيث يتمحور النموذج التركي على ثلاث قيم اساسية، وهي: الديمقراطية والعلمانية والإسلام.

وانطلاقا من ذلك، فانه يمثل النماذج الآتية[55] :

يمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة، والذي يتم فيه التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة ونموذج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية للدول العربية، وهذا النموذج تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تعميمه في الشرق الأوسط يعتبر نموذجا اقتصاديا للنهوض الاقتصادي، على الرغم من ضعف ثرواتها الطبيعية خاصة الطاقة ، و استمرت تركيا في تغليب مصالحها الدنية وفقا لاستراتيجية تعدد الأبعاد وتصفير المشكلات وإخماد الفتن العرقية والطائفية، واستمرت في علاقاتها الجيدة وعلى مسافة واحدة من الدول العربية و

[55] المرجع نفسه ، ص 220 .

ايران والغرب. لكن هذا الانفتاح على العرب والمسلمين وغيرهم و إقامة افضل العلاقات معهم ليس بديلا و متعارضا مع الخيار الاستراتيجي لتركيا وهو الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، مع التفاعل الكامل في الوقت نفسه مع عمقها التاريخي والحضاري. وهو ما اكد عليه وزير خارجية تركيا " احمد داود أوغلو " في معرض الجزم باستمرار الروابط العضوية مع الغرب: "يجب ان لا تكون روابط تركيا بالغرب موضع مناقشة".

نستنتج مما سبق، الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط منذ مجيء حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا واخر سنة 2002، اختلف عما سبق . فمنذ قيام الجمهورية التركية سنة 1923على يد "مصطفى كمال اتاتورك " اتخذت تركيا الجديدة ثقافيا شعار سلام في الداخل سلام في الخارج . وبذلك انكفأت على شؤونها الداخلية. وقد ارتبط هذا الاختلاف بجملة من العوامل والمتغيرات الدولية والإقليمية وحتى المحية بالنسبة لتركيا سببا في تغير دورها الإقليمي حيال الشرق الأوسط منذ سنة 2002. ولعل من ابرزها انحصار الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بسبب الذي قادته في مكافحة ما يسمى الإرهاب، اضافة الى التحديات التي اصبحت تواجهها تركيا في محيطها الإقليمي، على غرار احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سنة 2002، وتعاظم دور اكراد العراق الذين اصبحوا يتمتعون بالاستقلال الذاتي. ناهيك عن تصاعد الدور الإيراني في المنطقة .كما يعتبر رفض القوى الكبرى بالاتحاد الأوروبي انضمام تركيا الى الاتحاد ، سببا اخرا ساه في توجه تركيا للعب دور اكبر وإقامة علاقات دبلوماسية وشراكات اقتصادية واستراتيجية بدول الشرق الأوسط. ومع النهضة الاقتصادية التي شهدتها تركيا مطع القرن الحالي، شكلت الدول العربية اسوقا خصبة للمنتجات التركية وشركاتها لاقتصا دية [56]

[56] المرجع نفسه ، ص 222.

المبحث 3 : المحفزات المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

تأثرت الاستراتيجية التركية بعدد من العوامل التي كانت تمثل قيود محددة لها ، إذ انتقل الخطاب النظري لصانعي القرار السياسي التركي إلى مرحلة الممارسة، مما أفرز عن نتائج ذات مشاهد واقعية ، بعد أن جرى تلمس الرؤية الجديدة للاستراتيجية التركية التي تتجه نحو إداء دور مركزي في رقعة جغرافية واسعة تمتد من أفريقيا إلى آسيا ، وهي الرقعة التي تشتمل تقريباً على كافة التحديات الرئيسة للأمن العالمي ، وقد مثلت الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط فكرة مقنعة لتحديد أهداف السياسة الخارجية ، التي تعتمد صلاحيتها على مدى تقبل الشعب التركي لها ، إذ تبرز الحاجة لإبقاء عضوية الاتحاد الأوروبي في مقدمة الأولويات بطريقة تسهل المحافظة على مؤيدي التصورات التكاملية للسياسة الخارجية سواء في الداخل أو في الخارج .

يتناول هذا المبحث القيود المؤثرة على الاستراتيجية التركية من خلال ثلاث نقاط الاتية:

*أولا: قيود البيئة المحلية المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

شهدت تركيا مع بدايات القرن الحادي والعشرين جملة من التطورات والتحولات التي طرأت على الوضع الداخلي، لاسيما في العقد الأخير من القرن العشرين بفعل تغيرات الأوضاع السياسية سواء على الصعد العالمية أو الإقليمية أو المحلية ، وقد برزت مجموعة من القضايا التي لم يكن من الممكن طرحها للنقاش من قبل فأضحت محل نقاش وجدل ، فيما توصل قادة حزب العدالة والتنمية إلى تشخيص الوضع التركي عند استلام الحكم عام)2002 (تشخيصاً موضوعياً سليماً وواقعياً كما هو موجود وليس كما يريدون أن يرونه ، أي بنظرة موضوعية مجردة غير أيديولوجية أو دينية أو عاطفية، وتوصلوا عبر هذه القراءة إلى عدة نقاط تخدم توجهات الاستراتيجية التركية القائمة على فكر حزب العدالة التنمية ، وكان من أبرز تلك النقاط :[57]

1-تعد المؤسسة العسكرية في تركيا اللاعب الأساسي والرئيس في البلاد ، وبأنها حامية العلمانية المتطرفة المعادية للدين ، وليس من الممكن مواجهتها .

2-تستتر الأحزاب القومية المتشددة والعلمانية خلف المؤسسة العسكرية ، وتتربص لأي جهة تحمل صفة أو نزعة ذات طابع إسلامي .

[57] باكير علي حسين 2012. النموذج التركي والعرب ما بعد الثورات في : التحول التركي تجاه المنطقة العربية ، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012 ،ص 62.

3-. يعاني الاقتصاد الوطني من تدهور واضح ، وان ظروف الواقع الاجتماعي تتجه إلى الفقر ومزيد من الفساد وسوء الإدارة والبيروقراطية .

4-تدهور الحريات العامة والحقوق المدنية للشعب تحت حجة حماية علمانية الدولة .

5- يتعلق عدم استقرار الوضع الداخلي في تركيا بمسائل متعددة أهمها المسألة الكردية .

وقد أسهم نجاح حزب العدالة والتنمية في بلورة سياسة داخلية تجاوز فيها القيود التي كانت تواجه الأحزاب التركية ذات التوجه الإسلامي ، وبذات الوقت أرت العديد من الأوساط الإسلامية والعربية في تجربة حزب العدالة والتنمية خلاصاً من المشاكل التي تواجه الحركة الإسلامية ، والأحزاب الإسلامية في دول منطقة الشرق الأوسط وتحديداً الدول العربية ، لما أظهره هذا الحزب من قدرة على التأقلم مع الظروف و برجماتية عالية ونزاهة موصوفة وشعبية عارمة تثبت قدرة الإسلاميين على النجاح في الحكم ، فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية للوازرة في تركيا ابتداًء من عام2002، وانتصاراته الانتخابية المتلاحقة وتعزيزه لحضوره السياسي والقانوني والمعنوي في المجتمع التركي ، فقد بدأ يظهر ميل تركي للاهتمام بالشرق الأوسط وقضاياه وأخذ يتصاعد منذ احتلال الع ارق عام) 2003 (حتى بلغ ذروته خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام)2008(، وبالرغم من ترافق عودة تركيا إلى الساحة الشرق أوسطية بعد عام) 2002 ،إلا أن هذه العودة انما جاءت لتخدم في الواقع قضايا تركيا ومصالحها الوطنية والجيوسياسية قبل أية اعتبارات أخرى. [58]

وعليه ، فقد جاءت مجموعة من القيود لتحدد توجهات الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط ، كان من أبرزها القيود الآتية :

أولا– قيود البيئة المحلية المتعلقة بتركيا:

أ–نظرة الاستراتيجية التركية لقيود المصلحة الوطنية: ومن خلال ذلك حاولت تركيا تجنب الصراعات العرقية والدينية في المنطقة ، وذلك لوجود امتدادات اقليمية مؤثرة لهذين المجالين داخل تركيا ، لذلك سعت حكومة العدالة والتنمية لتعزيز علاقاتها مع العالم العربي وأفريقيا والدول الآسيوية واي ارن وروسيا وأرمينيا ، وأعلنت

[58] اللباد ، مصطفى ، **تركيا واسرائيل : واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي** ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات ، 2012 ، ص 214 .

تأكيدها على المساهمة في حل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال الوساطة بين سوريا وإسرائيل وكذلك الفلسطينيين وإسرائيل ، كما أسهمت في الوساطة بين الدول العربية المجاورة مثل سوريا والعراق أو وساطتها بين إيران والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ،تمتلك تركيا رؤية شاملة حول المجال الحيوي الذي يجب أن تنشط فيه ، وكذلك أفضل اقتراب لبناء قوة إقليمية كبرى بل دولية في المستقبل، وكان لوزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو دو اد)كبيرا في تشكيل الاستراتيجية التركية داخليا وخارجيا عاكسا الاسلوب الأكاديمي في صياغة السياسة الخارجية في إحدى المرات النادرة داخل العالم الإسلامي، وان تلك الحالة من التلازم بين النظرية والتطبيق أو بين الأكاديمي والسياسي أفرزت سياسة خارجية مدروسة ومتطورة؛ فمن خلال نظرية العمق الاستراتيجي استطاعت تركيا المصالحة بين عدة ثنائيات كثيرا ما خلقت استقطاب في الواقع العربي مثل : ماضيها وحاضرها ، بالحديث عن الميراث العثماني بشكل إيجابي وربطه بالدولة التركية المعاصرة، بين التاريخ والجغرافيا ، من خلال مد المجال الحيوي التركي إلى الجنوب والشرق، بالإضافة إلى الشمال والغرب، بين الكمالية والعثمانية ، بالعمل على احت ارم الأمن والحرية معاً، بين القوة الناعمة والصلدة ، باستخدام السياسي والثقافي والاقتصادي بمهارة حتى يظل العسكري خيارا أخيرا ولكن قويا و حاضرا ،وتناول أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي قيود المصلحة الوطنية التركية من خلال موقفها ونظرتها الجدية إلى علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط وفق توجه يجري تقسيم النظام العالمي الجديد على الأسس والم ارحل التي شهدها العالم ما بعد 11 أيلول 2001 وهي : المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان ، والمرحلة الاستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق ، ومرحلة تأسيس نظام دولي جديد حيث تعمل كل قوة على مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام ، ومن جهة أخرى أخذت القيادة التركية تتحرك بارتياح أكبر مقارنة بسابقاتها في دبلوماسيتها الناشطة في العالمين العربي والإسلامي ، وهذا توجه جديد يبتعد عن السياسة السابقة المحافظة غير التداخلية تجاه جيرانها الشرقيين والجنوبيين ، وظهر الرأي العام التركي اهتماماً متزايداً بشؤون الشرق الأوسط ، وعدا عن الاهتمام التركي الجديد بالشرق الأوسط ، فإن قيادة حزب العدالة والتنمية أخذت تتصرف بشكل يشابه القوى الاقتصادية والسياسية الصاعدة في مناطق أخرى من العالم.[59]

[59] الشرقاوي باكينام ، الانطلاقة الإقليمية التركية .. لماذا ؟ وكيف ؟ ،القاهرة : منتدى الراصد، 2009 ، ص23 .

ب. القيود التي تنبثق من الداخل التركي

ظلت القيود التي تنبع من الداخل التركي هي الأكثر تأثيرا ودفعا لسياسة خارجية نشطة وفعالة على المستوى الإقليمي، إذ استطاع النظام السياسي التركي بلورة موقف ايجابي من الإسلام، وتجاوز حالة العداء السابقة للغرب ، ونجح في مشروع الثورة المعرفية ، وتبنى العلمانية كأساس للحكم ، وحصل على الدعم الشعبي للنظام الجمهوري ، وعمل على إيجاد بيئة ملائمة للانتقال إلى الديمقراطية، وتبني نظام قائم على التعددية الحزبية ، الذي مهد الطريق إلى الانفتاح السياسي وأسهم في تحقيق ثورة اقتصادية ، تمتعت البلاد بموجبها بدرجة معينة من الاستقلال عن الدول الأخرى ، وتستند الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط من رؤية أن يكون للتحول المحلي الأولوية لا سيما فيما يخص الاستقرار السياسي والاقتصادي ، فقد مكن الإصلاح الداخلي من إبراز دور تركيا على أنها مروج للسلام في المناطق المجاورة ، فقبل ذلك كانت مسألة الأمن في تركيا تعامل إلى حد على أنها مروج للسلام في المناطق المجاورة ، فقبل ذلك كانت مسألة الأمن في تركيا تعامل إلى حد كبير على أنها مسألة داخلية ، وكانت السياسات الخارجية بمثابة امتداد لهذه العوامل المحلية ، وعادة ما كان يوافق هذا الموقف نزعة ملحوظة إلى ربط المشاكل المحلية بالخارج والبحث عن خارجيين يمثلون الأسباب الحقيقية وراء المشاكل الأمنية ، وقد يكون لهذه المشاكل أسباب خارجية في بعض الأحيان ، إلا أن النخب السياسية كانت غالباً ما تبالغ في الحديث عنها واستغلالها لإحكام سيطرة تلك النخب على السلطة ، أما السياسة الجديدة فقامت على مبدأ تصوري جغرافي جديد يضع حداً لما سمي عزلة الدول المجاورة لتركيا ، إذ يعد أحد أهم عناصر رؤيته هو جعل الانحيزيات والصور السلبية المسبقة ، وخاصة عن الشرق الأوسط ، شيئاً من الماضي ، وهو التحول الذي سهّل على تركيا تحرير سياستها الخارجية كلياً من قيود العوامل المحلية لذلك تجهز حزب العدالة والتنمية قبل نزوله إلى الواقع ، بتبني مطالب اجتماعية لتدبير الشأن العام ، وذلك للبرهنة فيما بعد على كفاءة الحزب في تطبيق ما يدعيه من أفكار وبدائل ، بدلاً من الاكتفاء بالتنظير واعتماد نفس الطرق والوسائل والخطاب، لذلك فإن نجاح الحزب داخل تركيا ، وتجاوزه المصاعب والعقبات التي كانت الأحزاب التركية ذات التوجه الإسلامي تفشل في تخطيها سابقاً ، أسهم في تسليط الضوء على فكره في الشرق الأوسط ، فرأت العديد من الأوساط الإسلامية والأحزاب الإسلامية ما أظهره الحزب من قدرة على التأقلم مع الظروف وبرجماتية عالية ونزاهة .[60]

[60] باكير علي حسين ، مرجع سابق ،ص 66 .

ج. القيود المتعلقة ببناء اقتصاد تركي قوي : من أهم متطلبات تقوية الدور الإقليمي التركي حدوث نهضة اقتصادية تسمح بتوفير الموارد اللازمة لتفعيل السياسة الخارجية بكفاءة، فلابد من تحسين البنية التحتية للسياسة الخارجية التركية بالتطور الاقتصادي كضمانة أولى لعمل خارجي فعال. وقد شهدت تركيا بالفعل طفرة اقتصادية في السنوات الأخيرة حتى صار الاقتصاد التركي رقم 17 في العالم، وتعد الحكومة التركية من أنجح الحكومات في إدارة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي إن حجمت من النجاح الاقتصادي بالمقارنة بما سبق، لكن ظل الاقتصاد التركي محتفظا بكثير من عناصر قوته وقد ارته .[61]

ثانيا– القيود البيئة المحلية المتعلقة بدول منطقة الشرق الأوسط

أ–ضعف النظام السياسي الواضح في أغلب دول منطقة الشرق الأوسط ، وغياب الاستراتيجيات التي بإمكانها المحافظة على فاعلية هذا النظام التي هي محصلة فاعلية أعضائه وقوتهم الذاتية ، إذ تسود ظاهرة الدوائر المتقاطعة الجزئية ، من دون بناء جسور تربط بينها جميعاً في منظومة إقليمية قوية عصرية متقدمة، تمتلك آلية حركية فاعلة ومنظمة للعلاقات بينها ، بل يشهد عدة انقسامات على المستوى الأفقي وال أرسي ، انقسامات حول العلاقات مع الولايات المتحدة واسرائيل ، وأخرى حول سياسة التعامل مع إيران ، ومواقف متباينة من الأحداث في سوريا ، ومن المقاومة اللبنانية والفلسطينية ، واثارة انقسامات مذهبية وطائفية سنية وشيعية حول قضايا خلافية لم تحسم ، هدفها تسيس الخلافات المذهبية واشعال الفتنة ، لفتح الباب أمام حروب أهلية في أكثر من منطقة عربية .

ب–عدم الاستقرار والاضطراب الذي تتعرض له منطقة الشرق الأوسط عامة ، والمنطقة العربية خاصة على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً وجعلها مسرحاً لحروب وصراعات كثيرة ، واستمرار معاناة عدد من الدول العربية من الاحتلال والتدخلات والضغوط الأجنبية ، وبروز العديد من الأزمات بين بعض الدول فيما بينها ، والمشاكل الداخلية المتفاقمة في العديد من الدول التي تعاني الكبت واحتكار السلطة وتدني المستوى الاقتصادي ، واستمرار حالة التباعد بين مشرق العرب ومغربه ، وفتح دول المغرب العربي لمجالها الحيوي اتجاه أوروبا والبحر المتوسط .

[61] المرجع نفسه ، ص 30

ج-بروز حركات المقاومة المسلحة على منوال حزب الله وحركة حماس ، واحتلالهما المكان الأبرز في ساحة التفاعلات العربية وفي حفز الأحداث وصناعة المواقف ، واثارة الاهتمام لدى الشارع السياسي ، هذا البروز كان أحد الأسباب التي أضافت إلى القوى الحية في العالم العربي قوة جديدة خصوصاً في القضايا المثارة مع إس ارئيل ، وربما ملأ ف ارغاً فعلياً قائماً ، لكنه من ناحية أخرى ازد من شراسة رد فعل إس ارئيل وهمجيته التي ليس لها حدود وقيود على استخدام آلته العسكرية الضخمة كما بدى الأمر في العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، وفي محرقة غزة أواخر عام 2008، والعدوان على غزة عام 2012 ، مما جعل من بروز تلك الحركات أمرا مؤثرا في مقد ارت الشعبين الفلسطيني واللبناني، أو سلبيا كما يراه بعض المتشائمين .

د-إن التطورات المتلاحقة على ساحات المواجهة مع إسرائيل في فلسطين ولبنان وسوريا على مدار الأعوام 2007/ 2008 سمحت بتسليط الضوء على الدور الإيراني الداعم لقوى المقاومة الوطنية ، وابراز حجم المفارقة بين هذا الدور وبين أدوار دول الاعتدال العربي التي اتخذت من التسوية خيارا استراتيجيا لها، وعلى صعيد آخر فإن الدور الإيراني في العراق ولبنان ، عزز من القوى التفاوضية الإيرانية بخصوص برنامجها النووي ، لأن معناه المباشر هو أن إيران قادرة على إلحاق الأذى بالمصالح الأمريكية في مواقع مفصلية وحاسمة بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي كما في الخليج وفلسطين .[62]

التجربة التركية برزت مرة أخرى لدى معظم شعوب الشرق الأوسط باعتبارها دولة "نموذجاً " ينبغي الاقتداء به ويمكن للمثقفين والنخب السياسية لاسيما أصحاب الأيديولوجية الإسلامية أن تعزو هذه الصورة التركية الجديدة إلى حجم النجاحات المتسارعة التي حققها حزب العدالة والتنمية في مجالات: التحول الديمقراطي والنمو الاقتصادي، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وفق المعايير الغربية، واعادة مكانة المؤسسة العسكرية بعيداً عن العمل السياسي، فضلاً عن نجاحات الحزب إلى حد كبير في دوائر السياسة الخارجية الدولية والإقليمية خلال فترة قصيرة لقد كانت أغلب دول منطقة الشرق الأوسط حتى قبل الثورات العربية تطلق على التجربة التركية في نقاشات النخب السياسية " النموذج التركي " و" التجربة الديمقراطية التركية " وقد احتلت هذه النقاشات حيزا كبيرا داخل أروقة المفكرين والسياسيين والجماعات الإسلامية في مصر والعالم العربي، ولم تنجرف السياسة

[62] مرسي مصطفى عبد العزيز، المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية، مجلة شؤون عربية ،العدد 129، القاهرة ، ص 58، 59 .

الخارجية التركية حينها وراء فكرة الترويج للديمقراطية، حيث انتهجت فكر " سلام وستفاليا " القائم على استقلال الدول القومية وعدم التدخل في شؤونها السياسية، وكثفت جهودها في تحقيق المكاسب المشتركة مع دول منطقة الشرق الأوسط من خلال العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، واستخدام " القوة الناعمة " في التغلب على مشكلاتها المزمنة مع معظم دول الجوار لاسيما دول المنطقة العربية، وذلك من خلال مبدأ " تصفير المشكلات . "

***ثانيا: قيود البيئة الإقليمية المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط**

لم تنقطع علاقات تركيا بدول منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية عام 1918 حتى الآن ، بل أن طبيعة المداخل المشتركة بين الطرفين قد تعدت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية إلى الجوانب السياسية ، ثم جوانب عسكرية لاحقة بأشكال مختلفة ، ويقود هذا المنطلق إلى تقرير مجموعة من التوجهات التي تمثل الاستراتيجية التركية تجاه هذه المنطقة التي هي جزء أساسي وفاعل فيها ، وتبرز في هذا الشأن قاعدة الثوابت في الاستراتيجية التركية التي لا تمس ما لتركيا من مداخل في دول الشرق الأوسط .

وبعد انتقال تركيا من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية بعد عام 1945 ، جاء دور الأحزاب السياسية المتعاقبة على الحكم في تركيا التي لم تعمل على الدخول في أزمات منطقة الشرق الأوسط ، وبهذا لم يكن لها منظور واضح يمثل التوجهات التركية ، فيما عدا بعض المعايير الاقتصادية التي كانت تتحكم بشكل أساس في مداخل العلاقات بين الطرفين والتي تنسجم مع العلاقات التركية – الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبما يخدم إسرائيل.[63]

لذا تداخلت مجموعة القيود الإقليمية التي تتعلق بالجانب التركي ، وأخرى تتعلق بدول منطقة الشرق الأوسط لتشكل محددات تجاه الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 ، ومن أبرزها :

أ– قيود البيئة الإقليمية المتعلقة بالجانب التركي: تظافرت مجموعة من العوامل الداخلية لتخلق قيوداً إقليمية حددت توجهات الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط ، لعل من أهمها :

[63] العتابي عبد الزهرة شلش ، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي: دارسة في الجغرافية السياسية ، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، 2002 ، ص179 .

1–طبيعة التكوين القومي التركي: تبقى أزمة الصراع القومي في تركيا من أهم الأزمات البنيوية التي تهدد الأمن القومي التركي ، وذلك لوجود ارتباطات عرقية تجمع عدد من الأقليات القومية التركية مع عدد من دول الجوار الجغرافي ، إذ إن أعمال العنف والتمرد التي يشهدها جنوب شرق تركيا من خلال النشاطات الواسعة التي ينفذها حزب العمال الكردي الذي يقود الحركة الانفصالية للأكراد ، والتي وصلت إلى حد التصادم المسلح مع الحكومة التركية بسبب سياسة التذويب التي قضت على الآلاف منهم منذ إقامة النظام الجمهوري التركي عام 1923 ولغاية الآن ، كما يلاحظ نشاط الأرمن الذين حملوا السلاح في مواجهة التطرف التركي في طبيعة التعامل مع هذه الأقلية القومية، التي شن عناصرها اعمال العنف والرفض للسياسة التركية في الخارج ، بينما اعتمد الأكراد على بناء قواعدهم وخلاياهم وسط الشعب الكردي في ق اره وجباله ومدنه بالأساس .[64]

2–تواجد أقلية يهودية في تركيا: لم يمنع قلة عدد أبناء الجالية اليهودية وانحسار وجودهم في المدن التركية الكبيرة من وجود تأثيرات لليهود ويهود الدونما خاصة في الأحزاب السياسية التي ظهر نفوذهم الواسع داخلها، رغم عدم انتمائهم إليها ، وكذلك على وسائل الإعلام التركية وعلى الاذاعة والتلفزة، وفي الحياة الاقتصادية والمالية ، وفي ضوء ذلك تؤثر الجماعة اليهودية في ال أري العام التركي وفي صناعة القرار بما يخدم مصالحها عند اتخاذ القرارات السياسية الخارجية التي تتعلق بالدفع تجاه إسرائيل ومن ثم بما يؤثر في مجرى العلاقات التركية في منطقة الشرق الأوسط والسلوك التركي الخارجي[65] .

3–المشكلات الاقتصادية على الرغم من توفر جوانب القوة الجيوسياسية في الاقتصاد التركي التي منحته خصائص جيدة يمكن حصرها في: ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي ؛ وتطور القطاع الصناعي وارتفاع مساهمته في الناتج القومي ؛ وتوفر الامكانيات الزراعية في تركيا ؛ وتنامي عوائد قطاع السياحة في تركيا ، إلا أن نقاط الضعف في الاقتصاد التركي نابعة من مشكلات عديدة ، من أبرزها: أزمة الطاقة ؛ وعدم استقرار سوق العمل ؛ وانفتاح الاقتصاد التركي وتبعيته للخارج ؛ وقصور القطاع العام وغموض دوره في الحياة الاقتصادية ؛ وارتفاع الانفاق العسكري ؛ وتفاقم مشكلة سداد الديون الخارجية ؛ وتنامي ظاهرة التضخم ؛ وبروز ظاهرة العجز في الميزان

---

[64] الشقاقي خليل ، "أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 94 ، 1988 ، ص 42

[65] النعيمي أحمد نوري ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، بغداد : دار الحرية للطباعة والنشر، 1975، ص110

التجاري للاقتصاد التركي ،واذ ترتبط موارد الثروة الاقتصادية في أي دولة من دول العالم بعلاقة وثيقة مع كيان الوحدة السياسية ومدى ارتباطه وتأثيره بمستقبل القوة السياسية للدولة على الرغم من أن القوة السياسية لا تقاس بحجم الموارد الطبيعية الموجودة داخل مساحتها ، وانما تكون مرتبطة مع قدرة القوة البشرية الفعلية المتمثلة بالكفاءة العلمية والتقنية المستغلة.

فقد جاءت مساعي تركيا لرسم سياستها الاقتصادية الخارجية ، في إطار استراتيجيتها الجديدة ، عبر ايجاد مسا ارت مرنة يتسع فيها هامش المناورة لما فيه مصلحة اقتصادها ، وبالتالي خدمة أهدافها الاستراتيجية الأخرى ، فقد سعت تركيا للتوجه نحو إقامة شراكات جديدة في منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة مع الدول العربية من أجل خلق نافذة أوسع على المستقبل في إطار شرق أوسط جديد ، يقوم بين دول المنطقة و بإرادتها. وهذا يعني أن معاناة الاقتصاد التركي من مشكلات جمة جاءت نتيجة الضعف الواضح في عوامل قوة المرتكزات الاقتصادية ، التي انعكست على طبيعة القرار السياسي وعلى طبيعة التوجهات والتطلعات التركية في المنطقة ، لذلك نظرت الاستراتيجية التركية بعد عام 2002 بجدية إلى منطقة الشرق الأوسط[66] .

ب–قيود البيئة الإقليمية المتعلقة بدول منطقة الشرق الأوسط: لقد أسهمت مجموعة من العوامل الإقليمية المتعلقة بسياسات دول منطقة الشرق الأوسط في بروز الاستراتيجيات الإقليمية التركية ، ولعل من أهمها :

1– تراجع قدرات النظم الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط: تعرف فاعلية أي نظام إقليمي من قد ارت أعضائه وقوتهم الداخلية ، فوجود دول تتمتع بالسيادة الوطنية والفاعلية الاجتماعية بدرجة تجعلها قادرة على اتخاذ ق ار ارتها من منظور وطني وقوي يستند إلى قاعدة شعبية عريضة ، يدعم بلا شك التوجهات القوية لذلك النظام أو التجمع الإقليمي ، وتنتمي عدد من دول منطقة الشرق الأوسط إلى نظم إقليمية متعددة ، كالنظام الإقليمي العربي ، ومنظمة التعاون الإسلامي ، والاتحاد الإفريقي ، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والاتحاد المغاربي ، إلا أن السمة الغالبة على هذه التجمعات تكمن في مظاهر الضعف الداخلي المتعدد للدول الأعضاء، وبالأخص عند النظام الإقليمي العربي الذي انعكس ضعفه بوضوح في الأداء الجماعي ، بعد أن اختارت النظم العربية الطريق السهل للحكم بإزالة التسيس المجتمعي ، وملأت الف ارغ السياسي بنشاط

[66] الحمش منير ، وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية ، الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012، ص132

بيروقراطيات الدولة ، فأصبحت السلطة مشخصة يتم في إطارها توجيه العملية السياسية عبر ما يسمى بالصفوة أو النخب السياسية المحدودة التي تدير شؤون الحكم، وضعف المشاركة السياسية في صنع القرارات، فالسلطة السائدة في العالم العربي ما ازلت سلطة أبوية ، تنظر للشعوب العربية بأنها لم تبلغ سن النضج بعد ، وليست مؤهلة للممارسات الديمقراطية :[67]

2–طبيعة العلاقات العربية – التركية: تستأثر علاقات دول النظام الإقليمي العربي بجميع دول الجوار الجغرافي بأهمية كبيرة، إلا أن الأولوية السياسية القصوى في المرحلة الراهنة تتجه نحو تركيا وايران لما يتمتعان به من قدرات وامكانيات وموارد بشرية وطبيعية تساوي أو تزيد على قد ارت وامكانيات الدول العربية القريبة منها ، لذلك فإن لهاتين الدولتين دون بقية دول الجوار الجغرافي تأثيرات عميقة على السياسات والقرارات والاستراتيجيات العربية الفردية والجماعية ، وهما الأكثر حضورا في التفكير الاستراتيجي العربي ، وهما حتماً الأكثر قدرة على اختارق النظام الإقليمي العربي والتأثير في أولوياته خاصة وأن موازين القوى تميل بشكل واضح لصالحهما ، في ظل الضعف العربي ، الذي ازد بعد الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.[68]

3–طبيعة المشروع الإسرائيلي تجاه منطقة الشرق الأوسط: رغم الانشقاقات والانقسامات التي تسود النظام الإقليمي العربي فإن إسرائيل تتعامل منذ الأيام الأولى لإنشاء كيانها مع هذا النظام ككل ، باعتباره حقيقة واقعة بما يمتلكه من إمكانيات حتى إن لم يكن هذا الكيان قائماً بالفعل ، وأعدت قواتها العسكرية على أساس التفوق على الدول العربية مجتمعة حرب ، 1987 : 236 (. وتعمل إسرائيل جاهدة على وأد واجهاض أي جهود عربية – عربية للتضامن والتوحد ، فالمشروع الإسرائيلي في جوهره هو مشروع استيطاني ، تقوم فلسفته على استمرار الصراع لابتلاع المزيد من الأراضي العربية ، وجلب المزيد من المهاجرين من أ ارضي دول أخرى ، لإحلالهم محل المواطنين الفلسطينيين ، وبتمويل من أطراف ثالثة ، وفرض هذا كأمر واقع بالابتزاز وقوة السلاح

[67] مرسي مصطفى عبد العزيز، "المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية "، مجلة شؤون عربية ، العدد 129 ،2007 ،ص 71.

– [68] عبد الله عبد الخالق، "رابطة دول الجوار العربي : فكرة سابقة لأوانها "، دورية شؤون عربية ، العدد 142 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص 131 .

لقد شجع هذا الأمر إسرائيل على التمادي في استخدام لغة القوة كأسلوب ثابت في التعامل مع دول المنطقة لتكريس صورتها البشعة المتحكمة بالأرض ومن عليها ، وبالمقابل نجد أن الدول العربية لم تنجح ، إلا في حالات نادرة في تجميع قواها في إطار متناسق ، فأدت محصلة المواقف العربية المتناقضة وغير المنسقة في التعامل مع إس ارئيل إلى أن تصبح بمثابة الدولة الإقليمية العظمى في المنطقة ، الأمر الذي أسهم في بروز الاستراتيجيات الإقليمية الأخرى من غير الدول العربية.[69]

4-سمات الجوار الإقليمي في الشرق الأوسط: ترتبط أغلب دول العالم المتجاورة فيما بينها بعلاقات إنسانية واجتماعية مشتركة وروابط تاريخية وحضارية ومصالح تجارية واقتصادية واستثمارية عميقة ، إلا دول منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة جيران العرب فإن جيرتهم صعبة وغير مريحة ، والسمة السائدة في علاقاتهم بالدول العربية سمة التباعد ، بدلاً من التقارب ، والعداء بدلاً من حسن الجوار ، حتى أصبحت القاعدة الحاكمة للعلاقات مع دول الجوار العربي هي الصراع وليس التعاون والتعايش السلمي ، وفي المجمل فإن العلاقات باتت مؤسسة على الشك والحذر والتوتر وتغليب التناقضات والخلافات ، إذ تحولت دول الجوار الجغرافي من رصيد إنساني وحضاري محتمل إلى مصدر تهديد استراتيجي مستديم للوطن العربي ، وبات التعامل مع الوقائع التي تشير إلى أن عوامل التقارب كثيرة لكن التباعد أكثر وهي التي تتحكم في العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي خاصة تركيا وايران ، إذ إن العلاقات الودية والتعاونية قائمة ، بيد أن التوترات والأزمات هي الأكثر وضوحاً ، وهي السمة البارزة والمميزة ، فعوامل التوتر تشمل وجود قوميات عرقية متصادمة خاضت في ما بينها معارك تاريخية حاضرة في الذاكرة الشعبية الجماعية ، ومذاهب متحفزة ومتشككة في مصداقية بعضها البعض ، ومشكلات حدودية لم تحسم ، وخلافات مائية متصاعدة ، وطموحات توسعية ونزاعات تدخليه من أجل استعادة أمجاد قديمة ، واختلاف في موازين القوى وتباين في المصالح والعلاقات السياسية التي لا يمكن التوفيق بينها : [70]

---

[69] إبراهيم سعد الدين، مصر تراجع نفسها ، القاهرة : دار المستقبل العرب ،1983 ، ص 203.

[70] العناني خليل ،" هل الدولة العربية على وشك السقوط"، مجلة شؤون عربية، العدد 129، القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، 2007 ، ص 78 .

5-بروز أزمة الارتباط بين الديمقراطية والفوضى: كشفت ما سمي بثورات الربيع العربي مدى ضعف الفكرة الديمقراطية في العالم العربي، وحصول ارتباطا قد يبدو عشوائيا ، ولكنه أصبح أمرا واقعا يتمثل في الارتباط العضوي بين الفوضى والديمقراطية ، واذا كانت هذه الفكرة قد جرى تداولها خلال الخمسين عاماً الماضية ، أما لعدم الاكتراث بها من قبل الأنظمة السلطوية ، وأما لتقاطعها مع البنية الثقافية للعقل العربي ، إلا أنها تواجه الآن مأزقاً مزدوجاً طرفه الأول استمرار الرفض الرسمي لآلياتها ، وطرفه الثاني ضعف البنية المجتمعية العربية على تقبل نتائجها ، وتبقى حالات الفوضى والاحتقان الداخلي في أكثر من بلد عربي شهد مؤخ ار تجارب انتخابات قيل عنها شفافة ونزيهة ، تمثل دليلا قائما على هذه الفرضية .

وتعكس الأزمة الديمقراطية المتفجرة حولا لدستور المصري تناقضات وتقاطعات المصالحتين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المشهد المصري، وما تعبر عنه من فكر سياسي وأيديولوجي تجسد في الخلاف حول توقيت الدستور وأحكامه ومضمونه ، فقد بدأت الأزمة بالإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في 22 تشرين الثاني 2012 الذي أقال فيه النائب العام وحصن قراراته فيما يخص أعمال السيادة من رقابة القضاء، إلى جانب قيامه بتحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية من الحل، وهو ما اعتبرته قوى المعارضة والهيئات القضائية تعدياً على استقلال القضاء وتجاوزا للقانون استدعى ردود فعل قوية متمثلة في التظاهر والاعتصامات وتعليق عمل المحاكم، ومن الجدير بالذكر أن توصيف المرحلة الانتقالية الحالية وما إذا كانت مرحلة ثورية أم دستورية وقانونية كان دوماً محل جدل وخلاف، فاخت ارق القانون وتجاوزه بدأ بالثورة في حد ذاتها باعتبارها فعلاً غير قانوني من الأصل، ثم اتسع الخرق والتجاوز خلال المرحلة الانتقالية بمحاكمات مشكوك في ن ازهتها لقتلة الثوار وأحكام قضائية مسيسة، كحل مجلس الشعب وتوالي الإعلانات الدستورية من المجلس العسكري ثم رئيس الجمهورية، ووجهة النظر التي تقف خلف الإعلان ترى أن استمرار الإطار القانوني والمؤسساتي بهذا الشكل قد أعاق خطة الرئيس في السيطرة على الأوضاع وينذر بتفكيك الدولة ومؤسساتها بعد أن أصبحت جز ار منعزلة، كل منها توقف قرارات الأخرى وتعطلها . [71]

[71] المرجع نفسه ، ص 79 .

***ثالثا – قيود البيئة الدولية المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط**

ليس جديداً أن تكون القيود الدولية أحد المحددات الأساسية لسياسات ومواقف وتوجهات الدول في منطقة الشرق الأوسط ، إذ إن نمط التدخل والتأثير الذي غالباً ما يكون باتجاه التحريض أو تحفيز مواقف بعض الدول الإقليمية ضد أطراف إقليمية أخرى ، ومثال ذلك ما جرى حين بدأت العوامل الدولية بالعراق ومرت بسوريا، ثم حركة حماس، وأخيرا إيران لكن ليس التدخل كله تحريضا فهناك في المقابل المحاولات الدؤوبة من جانب إسرائيل لإقامة علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وانعكست هذه المحاولات والدعم الأمريكي لها على تجزئة المواقف الخليجية من تطو ارت الصراع العربي . الإسرائيلي، وكذلك على علاقة بعض الدول العربية بدول الخليج العربي وقد برز دور قيود البيئة الدولية في التأثير على قيام استراتيجية تركية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك من خلال الملامح التالية[72] :

القيود المتعلقة بالجانب التركي

1–عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي: أدركت تركيا أهمية حلف شمال الأطلسي لها ، وذلك بعد أن تعمقت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 ، إذ مثلت المكانة الجيوسياسية التركية مصدر قوة لها تجسدت بشكل واضح بعد أن حجزت مقعدها عام 1952 في منظمة الأمن الغربية التي سبق أن قامت في عام 1949 تحت مسمى حلف شمال الأطلسي ، وقد مثل هذا المقعد تغييرات لا يستهان به لتركيا في ظل المجابهة الاستراتيجية العالمية بين الشرق والغرب، فكانت تركيا هي العنصر المحوري في جناح الحلف الجنوبي – الشرقي ، بعد أن أسهمت في سياسة الردع المقنع على الساحة الأوروبية ، مقابل ضمان أمنها القومي بانضوائها تحت لواء الحلف الأطلسي ، وقد منحت حرب الخليج الثانية التي اندلعت عام 1991 زخماً جديداً لسياسة تركيا في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال استغلال قوات حلف شمال الأطلسي لقاعدة إنجيرليك التابعة للحلف على الأراضي التركية ، في تنفيذ عدد من المهمات العسكرية تجاه الع ارق خلال تلك الحرب ، وما بعدها ، إذ غطت حاجة الحلف إلى فرض حظر الطي ارن في شمال العراق ، الأمر الذي مكنها من الحصول على مكافئة الولايات المتحدة في 15 آب 1991 برفع آخر أنواع القيود العسكرية

[72] كرامر هاينتس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، ترجمة: فاضل جتكر ،الرياض: مكتبة العبيكان،2001 ، ص 184 .

المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها جزيرة قبرص عام 1974 ، ومنحتها مساعدات عسكرية إضافية ، فضلاً عن التعهد الأمريكي بدعم طلب تركيا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية ، غير أن الاستراتيجيات التركية والأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط تتباين فيما بينها خارج دائرة الأهداف العامة المشتركة ، ويتجلى التباين بأوضح صورة في موقفي الطرفين من النظام العراقي والتعامل مع الوضع في شمال العراق ، سواء في عهد نظام الرئيس صدام حسين أو فيما بعده تجاه عملية إعادة البناء السياسية لع ارق ما بعد صدام ، وهو ذات التباين على صعيد علاقات الطرفين مع إيران، فقد تصرفت أنقرة ضد المصالح الأمريكية المعلنة حين سعت إلى الحفاظ على علاقات طبيعية مع طهران ، والى استخدام الموارد الإيرانية لتلبية حاجات تركيا المتنامية إلى الطاقة ، وهذا يتعارض مع الجهود الأمريكية المتواصلة التي تسعى إلى عزل إيران عن الساحة الدولية[73] .

2-تعثر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي: تمتد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي إلى أكثر من أربعين عاماً ، وتعد هذه العلاقات انعكاسا للعلاقات التركية – الأوروبية ذات البعد والعمق التاريخيين ، التي أنتجت أبعاداً مركبة ومعقدة يدور معظمها حول وضع تركيا في القارة الأوروبية ، وبكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي ، وقد احتاجت تركيا إلى جهود لخلق حالة من التوازن ، واحتاجت إلى تجاوز المقاربات التقليدية لسياستها الخارجية بما يتناسب مع متغيرات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ورهاناته ، وقد سبق أن حصلت تركيا على حق المشاركة في السوق الأوروبية المشتركة في عام 1963، بصفة انتساب وصولاً إلى الحصول على العضوية الكاملة في زمن لاحق ، وذلك بعد أن تم قبولها في مجلس أوروبا في عام 1949، وقد عانت تركيا كثيرا من عدم حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي بسبب الحجج والمبر ارت التي يقدمها الأعضاء ومن بين تلك المبر ارت يبرز :[74]

أ-إن تركيا لم تصل إلى مرحلة النمو الاقتصادي بالشكل الذي يجعلها تنسجم أو تتجانس في اقتصاداتها مع الدول الأوروبية .

ب-إن تركيا تعاني من عجز في ميزانها التجاري .

[73] نفس ،المرجع السابق، ص 185.

[74] العزاوي وصال نجيب، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012 ، ص92 .

ج-إن لتركيا عدد من المشكلات مع اليونان التي حصلت على العضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية في 28 آيار 1979 ، ومن أبرز تلك المشكلات قضية قبرص وجزر بحر أيجة، لذا لا تحبذ اليونان قبول تركيا بشكل متكامل وتهدد باستعمال حق الفيتو ضد الطلب التركي ، فضلاً عن الشكوك التي ت ارود دول السوق بأن تصبح تركيا باباً لتسرب الاتجاه الإسلامي إلى أوروبا لذا طرح حزب العدالة والتنمية مفهوماً جديداً لتوصيف نفسه وتأصيل سياساته في الحكم باسم الديمقراطية المحافظة ، التي يدور الحديث عنها في كل مناسبة وعلى مستويات قيادية ، والتي تُظهر هذا الحزب بأنه يؤمن بمبادئ الديمقراطية العالمية من دون التضحية بالقيم المحافظة ،كما أن طرح رجب طيب أردوغان يتضمن تشديداً على مبدأ المحافظة الذي لا يعني اتباع منطلقات دينية لتسيير أمور الحكم.

3-قيادة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي : تعد تركيا احدى الدول الإسلامية المهمة إذ يشكل المسلمون فيها الغالبية العظمى من مجموع السكان ، وقد أخذت الحكومات التركية المتعاقبة على الحكم هذه الحقيقة بنظر الاعتبار في سياستها ازاء العالم الإسلامي وقضاياه المهمة على الرغم من تبني الجمعية الوطنية التركية للعلمانية في 3 آذار 1924 وتأكيد دستور عام 1961 على أن تركيا دولة علمانية ، وبعد تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي في آيار 1971 شاركت تركيا في جميع اجتماعاتها ، لكنها لم تصبح عضواً كاملاً بسبب دستورها العلماني إلا في عام 1976 ، إن مشاركة تركيا في فعاليات منظمة المؤتمر الإسلامي ونشاطاتها ينسجم ومصالحها الاقتصادية والسياسية من أجل تحقيق قدر معين من هذه المصالح عبر العلاقات والروابط التي تنشأ مع الدول الإسلامية ، لذلك قامت بترشيح أكمل الدين إحسان أوغلو في كانون الثاني 2004 أميناً عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهو أحد علماء تركيا البارزين ، الأمر الذي سهّل محورية البعد الإسلامي في مشروعها تجاه منطقة الشرق الأوسط [75] .

القيود المتعلقة بدول منطقة الشرق الأوسط:

1-المكانة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط: تعد تركيا واحدة من أهم دول منطقة الشرق الأوسط ، هذه المنطقة التي تتمتع بمكانة استراتيجية في التشكيلة العالمية الراهنة ، إذ تتجمع فيها البؤر الساخنة ، التي تحرك العلاقات الدولية ، وتسمح بحدوث صراعات إقليمية ودولية ، مثلما تشجع على إقامة التحالفات الدولية،

[75] دسوقي عيسى السيد، التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، القاهرة : دار الأحمدي للنشر، 2008 ، ص 97.

فضلاً عما تسهم به هذه المكانة في تشكل النظم الإقليمية والدولية ، وتبرز أهمية الشرق الأوسط من موقعه الاستراتيجي الذي يربط القارات الثلاث ، أوروبا ، وآسيا ، وأفريقيا ، وظلت هذه المنطقة على مر التاريخ ممرا حيويا للمواصلات العالمية ، وقد اعتاد كثيرون على تسميتها بمنطقة البحار الستة والمحيطان ، ويقصد في البحار الستة : البحر الأحمر ؛ والبحر الأبيض المتوسط ؛ والبحر العربي ؛ وبحر إيجة ؛ والبحر الأسود وبحر قزوين ، أما المحيطان فهما المحيط الأطلسي والمحيط الهندي ،كما يطلق على الشرق الأوسط بمنطقة القناة البحرية والخلجان السبعة والمضايق الستة ، والمقصود في القناة هنا هي قناة السويس التي توصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر والمحيط الهندي ، أما الخلجان السبعة فهي : الخليج العربي ؛ وخليج عمان ؛ وخليج عدن وخليج العقبة ؛ وخليج السويس ؛ وخليج سرت ؛ وخليج قابس ، أما المضايق الستة فهي : مضيق جبل طارق الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي ؛ ومضيق تيـ ارن الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي ؛ ومضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط ؛ ومضيق هرمز الذي يوصل الخليج العربي بالمحيط الهندي ؛ ومضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي ؛ ومضيق الدردنيل الذي يربط بحر إيجة وبحيرة مرمرة ، إذ تمثل هذه الحناجر بشكل مستفيض المكانة الاستراتيجية المهمة التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط التي يعتنق أغلب سكانها الديانة الإسلامية ، وينتمي معظمهم إلى الأمة العربية ، فيما تنتمي البقية إلى تركيا وايران ، الأمر الذي جعل منها منطقة صراع و تنافس لأطراف عديدة[76]

3-الأمن الداخلي والخارجي لدول منطقة الشرق الأوسط:

لعب موضوع الأمن الداخلي والخارجي في دول منطقة الشرق الأوسط دو ار مهما في السياسات العامة لهذه الدول ، وتطورت العلاقات الداخلية بين دول المنطقة باتجاهات مختلفة تتراوح بين التعاون كما هو الحال بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والحرب مثلما جرى في الحرب العراقية – الإيرانية 1980-1988 ، والاجتياح الع ارقي للكويت 8 أب 1990 ، وقد تداخلت العوامل الدولية والإقليمية في مسألة الأمن ومفاهيمها ومكوناتها واتجاهاتها ، وأثرت عدة ضغوط وتحولات خطيرة على تصو ارت دول المنطقة المختلفة لمسألة الأمن ، وخاصة في دول الخليج العربي التي باتت تشعر بأنها الحلقة الأضعف نتيجة تزايد حجم التسلح ، التي عرضتها لضغوط دولية تستهدف الحفاظ على مصلحة تدفق النفط وبأسعار معقولة للدول الغربية .

[76] تشوين شي يان، الشرق الأوسط في الاستراتيجية الدولية ، بغداد : مركز الرافدين للدارسات والبحوث الاستراتيجية ، 2012، ص 88 .

3-التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول منطقة الشرق الأوسط : لقد واجهت منطقة الشرق الأوسط في السنوات العشرة الأخيرة مجموعة من التحولات و التغيرات المتتالية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ،كما واجهت هذه المنطقة جملة من المشاكل والمصاعب التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، التي انعكست جميعاً على المستوى العملي والممارسات التطبيقية على أرض الواقع ، مما أدى إلى فشل معظم محاولات الإصلاح والتنمية على كافة الصعد ، وبخاصة في الدول العربية التي فقدت كثي ار من زخمها الحضاري والإنساني وشهدت تراجعا في دورها على المستوى الدولي ، في ظل سيادة مبدأ العولمة والنظام الدولي الجديد الذي يحاول فرض نمط معين من الثقافة والحضارة والسلوك على جميع الأمم ، مع الإقرار بأن هذه الحالة إنما هي نتاج مجموعة من المدخلات القادمة من البيئة الخارجية والكامنة في البيئة الداخلية [77] .

نرى أن هذه القيود الدولية المحددة للاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط تبقى مرهونة بالمتغيرات الداخلية والخارجية بالنسبة لتركيا ودول الشرق الأوسط ، إلا أن الاحتمالات المستقبلية هي التي تحدد شكل والعلاقات التركية مع كافة الأطراف التي تدخل ضمن بنود هذه القيود، سواء كانت تتعلق بعلاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي وذلك لإنها لن تقف طويلاً في قائمة الانتظار أمام البوابة الأوروبية ، لكنها تبقى ساعية إلى الانضمام لأنه خيارها الاستراتيجي الأول والوجه الأساسي لسياسة تركيا الخارجية لفترة طويلة قادمة ، لذلك وضعت تركيا خيارات أخرى لها تعطيها هامشاً من المرونة والمراوغة في التعامل مع الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل كسر هذا التوجه الأحادي ، فعملت على توفير البدائل الممكنة لتحقيق أهدافها ، فهناك خيار التوجه نحو الشرق الأوسط الذي تتوفر فيه مجموعة من الدوائر التي تقع ضمن اهتمام المدرك الاستراتيجي التركي ، فضلاً عن خيار التوجه نحو جمهوريات آسيا الوسطى ، الأمر الذي يمنح تركيا أبعاداً متعددة من أجل السير في عدة اتجاهات ، فإذا ما ظهر ضعف في أحدها ، تعمل مع الاتجاه الآخر فيما تقوم بترميم حالة الضعف بعد فترة من الزمن .

[77] نفس المرجع السابق ، ص 93

خلاصة واستنتاجات

من خلال تطرقنا لتأثير البيئتين الدولية و الإقليمية على السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، برزت أهمية البيئتين في التأثير على قرارات السياسة الخارجية التركية الجديدة في علاقاتها مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى روسيا و حضور الدور الصيني في المنطقة، وتجاه دول الجوار وفي علاقاتها مع بعض القوى الإقليمية كإيران و إسرائيل، من خلال لعب دور الموازن الإقليمي في إطار تنافسها مع إيران وكذلك لعب دور الوسيط خاصة في الصراع العربي الإسرائيلي، ومحاولة لعب دور الزعيم الإقليمي في ظل التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية.

إن السمات الأساسية التي تجلت في السياسة الخارجية التركية هي زيادة الاهتمام بالقضايا العربية و الإسلامية كالقضية الفلسطينية وتفاعلها الإيجابي معها والدفاع عنها في المحافل الدولية، ويعكس هذا الاهتمام التركي بضرورة إقامة تحالفات مع الدول العربية، بالموازاة مع تراجعها من التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، فقد قطعت مرحلة كبيرة في هذا الاتجاه عن طريق الانتقال بالعلاقات الثنائية مع سوريا إلى مرحلة متقدمة، فهل ستستمر السياسة التركية على هذا النحو أم سيغلب عليها الطابع البراغماتي و تحقيق المصلحة القومية؟

الفصل الثالث :
محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية 2010-2017

الفصل الثالث:محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية 2010-2017

لقد أرينا سابقا كيف أن تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية عملت في إطار سياستها الخارجية على تحيين مشاكلها الجوارية من خلال سياسة صفر مشاكل لذا أقامت حكومة حزب العدالة والتنمية على توطيد علاقاتها مع النظام السوري لكن مع المتغيرات التي طرأت في الساحة العربية من خلال الثورات الربيع العربي مما عجل ببدء صفحة جديدة في المواقف التركية اتجاه النظام السوري، فعملت على موازنة موقفها مع رصيدها السابق مع الرئيس بشار الأسد.

حيث يهدف هذا الفصل الى معرفة محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط 2010 2017 .

تضمن المبحث الأول أسباب اندلاع الازمة السورية , فيما ناقش المبحث الثاني التدخل التركي في الازمة السورية و ركز المبحث الثالث على تداعيات هذا التدخل .

المبحث الأول : أسباب اندلا ع الازمة السورية

كتبت مجموعة من الطلاب بعض الشعارات على جدران شوارع درعا فتم اعتقالهم من قبل السلطات السورية، وما لبث الأمر أن تبعه بعضاً من المسيرات المطالبة بالإصلاح، ومن ثم تطور الأمر ليصبح مطالبة بتغيير النظام بزعامة بشار الاسد والتي بدأت في مدينة درعا . وفيما حاول النظام ردع هذه المظاهرات بواسطة القوة العسكرية، وجد أنه لا بد من الإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية لتهدئة الشارع، فألغى حالة الطوارئ، وأطلق سراح بعض المعتقلين، ثم أصدر قانونا يسمح للمتظاهرين بالتظاهر في إطار ضوابط قانونية، إلا أن المتظاهرين لم يجدوا هذه الإصلاحات كافية، وارتأوا أن مواصلة المظاهرات سيكون من صالحهم في ظل تهاوي رؤوس الأنظمة الأخرى، ولكن لم تسير الأحداث طبقاً للمأمول؛ لأن الثورة الشعبية تحولت إلى صدام مسلح أخذ بالبلاد نحو حرب داخلية لا زالت تلفظ بلهيبها حتى يومنا هذا ، وبالتأكيد كان لاندلا ع تلك الاحتجاجات اسبابها الجوهرية واهمها :

1– طبيعة النظام الحاكم : تفرد حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة واحتكاره ممارسة العمل السياسي في بعض قطاعات المجتمع بموجب المادة الثامنة في الدستور، ووضع خطوط حمراء أمام باقي الأحزاب أثناء ممارستها للعمل السياسي في الشارع السوري لا سيما في أوساط الشباب عموماً والطلاب خصوصاً. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فبعد انشغال حزب البعث بالسلطة ومتطلباتها ضعف الجانب العقائدي في ممارسته السياسية والاجتماعية وفتح باب الانتساب أمام الجميع من دون وضع قواعد صارمة لطرق اختيار أعضائه، مما سمح بدخول أعداد هائلة من المنتفعين والانتهازيين الى صفوفه للاستفادة من الامتيازات التي يتمتع بها عضو حزب حاكم في الدولة . هذ الفئات تغلغلت في بنيان الدولة ومفاصلها الرئيسية، وشغلت مناصب رسمية وبدأت تستغل الدولة وأجهزتها في سبيل تحقيق مطامعها الخاصة وخدمة لأهدافها غير المشروعة . [78]

2–. القضية الكردية : واحدة من المسائل المعقدة في العا لم، فهي تتناول من ناحية الحقوق القومية لشعب متواجد بصفته أقليات قومية موزعة على أربعة دول متاخمة بعضها لبعض، وبينها حدود دولية فاصلة، وهي في الوقت ذاته تحمل تطلعات شعب يطمح الى ان يكون أمة بين الأمم، وان يكون له كيانه القومي المستقل بين الكيانات القومية في العا لم، لاسيما اذا ما علمنا ان المنطقة لازالت أسيرة الترتيبات التي وضعتها الدول الكبرى في

[78] جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا :الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011 ، ط2 ،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع ، 2012 ،ص 202

الماضي بكل ما تحمله وما يتداخل معها من مصالح و توازنات و نزاعات وتناقضات محلية و إقليمية ودولية. وشاءت الظروف التاريخية و التحالفات الدولية ان تضع الشعب الكردي موزّعاً بين عدد من أقطار مختلفة ، فأراضيه واقعة داخل اطر دول مستقل بعضها عن بعض. وبالتالي فإن حل القضية الكردية باعتبارها قضية قومية عامة ليس مرتبطاً بسورية وحدها، ولا بالعرب جميعهم، الا في حدود معينة، و إلا بصفتهم طرفاً من أطراف عديدة تنطلق كل الاحزاب الكردية في سورية من الأرضية السورية، و تعتبرها ساحة نضالها الرئيسية مع التنويه بأن انطلاقها من الأرضية السورية لا يعني عدم تعاطفها مع أبناء جلدتها في كردستان العراق و كردستان تركيا و كردستان إيران وبشكل عام مع الاكراد في جميع أماكن وجودهم، كما يعتبر الكرد في سورية جزءا من الشعب السوري، ولا تستخدم مع الأحزاب الكردية في سورية تعبير كردستان سورية، بل تعتبر نفسها جزءاً من الحرية السياسية الوطنية والتقدمية والديمقراطية في سورية، وتحدد أسلوب عملها بالنشاط السياسي الجماهيري الديمقراطي السلمي، و بربط نضالها مع نضال كل الوطنيين و التقدميين و الديمقراطيين في سورية على اختلاف انتماءاتهم، وهي تؤكد أنها لن تنجر الى أساليب العنف، بل إنها ترفض و تدين بشدة كل أشكال العنف، وكل أشكال الانتقام والحروب الأهلية.

ومن هنا ومما تقدم نلاحظ ان الكرد في سورية كانوا ينظرون و يسعون الى الاندماج في المجتمع السوري باختلاف طوائفه ولا يسعون الى الانفصال كما هو الحال في اكراد العراق، وربما السبب هنا يرجع الى طبيعة التعامل من قبل السلطة الحاكمة مع هذ المشكلة .[79]

3–الاسباب الاقتصادية: تعتبر سورية بلداً غنياً بموارد الطبيعية، فهي تحتوي سهولاً خصبة ومياهاً وافرة، ولديها اياد عاملة ماهرة، كما تحتوي تنوعاً طبيعياً بين جبال و وديان وسهول. وقد دأب الحكم على مصادرة الأراضي والادعاء بأنها لأغراض ومنافع عامة، مما اضطر اهلها للهجرة من مكانهم التاريخي ، غادر الجزيرة، المنطقة التي كان يقال انها ستطعم سورية و جزءا من الوطن العربي، ما بين ثلاثمائة الف ومليون مواطن خلال الأعوام الستة الماضية، وقد بدأت المنظمات الدولية توزع اك ثلاثة وعشرين الف سلة غذاء يومياً، وقد هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم و مزارعهم الى مدن صفيح في ضواحي المدن، تحيط بمدن صفيح أقدم ، محرومة من معظم الخدمات الحياتية، هي في حقيقتها سكن عشوائي، يعيش فيها 42 بالمائة من السورين المتوسط العالمي 8 بالمائة .

[79] المرجع نفسه ، 209 .

إضافة الى هذه الصورة القاتمة من تفشي البطالة وتدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة، الشرائية وانتشار الفقر، فإن الحياة الاقتصادية مملوءة بالفساد، فلا بد من الرشوة من اجل إنجاز أية معاملة، ولا بد من إذلال المواطن نفسه أمام أجهزة الأمن، لأن كل شيء مرتبط بأجهزة الأمن المختلفة .

ونستطيع أن نقرر بكل وضوح ودقة ان سورية أصبحت قسميين : الأول: قلة من الناس تملك كل شيء وهم الأسد ومن حولهم ، نهبوا كل خيرات ومقدرات سورية. والثاني: هم معظم الشعب لا يملكون ولا يجدون قوتهم وهم في فقر مدقع. مما أدى الى ضيق الشعب وانفجاره ، و كان هذا العامل الاقتصادي هو أحد العوامل التي فجرت الأزمة في 15-3-2011 . [80]

4- تشعب مصالح اجهزة الامن هذه مع طبقة جديدة من رجال الاعمال استفادت من الاقتصاد السوري والتي اخذت منحى متسارع عقب عام 2005 لاسيما بعد التغييرات التي أطاحت بعدد من اركان النظام القديم منهم (عبد الحليم خدام) والتي اطلق عملية الاقتصادية من دون ضوابط ،حتى استشرى الفساد في سوريا فصنفت في المرتبة 51 في سلم انتشار الفساد[81] .

وبعد اشهر قليلة من حدوث الاحتجاجات حدث عدد من الفعاليات السياسية التي نادت بالتغيير في سوريا واهمها هو تأسيس كيان شبه جامع للمكونات السورية فقد توحد الكثير من السكان للمشاركة في التظاهرات السلمية ،حيث جلب عملية الحشد مشاركين من خلفيات اجتماعية وعرقية في غاية التنوع. لذلك تميزت حركات الاحتجاج تلك العفوية وضعف التنسيق بين مكوناتها التي لم تتبلور الا بعد اشهر من قيامها وعلى مراحل مختلفة، فنتج عن ذلك غياب استراتيجية واضحة للتحرك المشترك والفعال لقوى المعارضة والتي لم تكن على هدف واحد منذ البداية ،فعملت المعارضة على تسليح نفسها ،فتشكلت ثلاثة كيانات رئيسة وهي : [82]

أ-هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي التي تأسست في 30 حزيران 2011 و تكونت من 15 حزبا سياسيا غير رسمي يغلب على معظمها الطابع القومي و الليبرالي .

---

[81] نورهان الشيخ ،"الخوف من التغيير :محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري" ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 190، 2012 ،ص 78.

[82] علاء سالم ، "ادوار متقاطعة :تأثير العوامل الخارجية في مسار الازمة السورية "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 188، 2012، ص112 .

2- المجلس الوطني السوري الذي تأسس خارج حدود سوريا في 19 حزيران 2011 و هو يشكل عمليا معارضة من الخارج .

3-الجيش السوري الحر و الذي تأسس في 29 تموز 2011 نتيجة انشقاق افراد من جميع الرتب العسكرية ومجموعة متنوعة من الوحدات والتنظيمات القتالية التي تشمل اركان النظام الرئيسة مثل الحرس الجمهوري و هيئات استخبارية .

وقد توحدت هذه الهيئات بعد الاعلان في العاصمة القطرية الدوحة يوم 11 تشرين الثاني 2012 واتفق على توحيد صفوف المعارضة السورية تحت لواء كيان جديد هو الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية برئاسة شخصية اسلامية هو الشيخ والمفكر (معاذ الخطيب) , ليشكل خطوة على طريق تكوين مظلة واسعة للمعارضة السورية وبحسب زعمهم تعمل على توحيد المجموعات والتشكيلات العسكرية في الداخل وتقوية المجالس المحلية في مختلف المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وتامين إمكانيات استمرار الحراك الثوري وقد اقر الائتلاف الوطني ثلاثة هياكل رئيسة تمهد لتسلم فعلي للثورة وتأسس لضبط الشارع المدني والقتالي عند اول سقوط للنظام ومن ثم التأسيس للمرحلة الانتقالية ،وقد ضم الائتلاف العديد من قوى المعارضة السياسية والقوى الثورية اذ ضم ممثلين عن (المجلس الوطني السوري , المجلس الوطني الكردي , الهيئة العامة للثورة السورية، لجان التنسيق المحلية ،المجلس الثوري لعشائر سوريا ،المجالس المحلية لجميع المحافظات السورية وغيرها فضلاً عن العديد من الشخصيات الوطنية المستقلة وشخصيات منشقة عن النظام .[83]

خرجت المظاهرات في سورية في 2111/3/15، مطالبة بالحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية، و بالمشاركة في القرار السياسي، و انهاء الفساد، و إبعاد الفاسدين، و كف قبضة الأجهزة الأمنية عن التدخل في كل صغيرة و كبيرة إلخ.. لكن النظام السوري استخف بالأزمة السورية في بدايتها ، واعتبر ان ما حدث في تونس ومصر لا ينطبق على سورية، وان سورية غير تونس ومصر، وظن انه يمكن ان يحل مشكلة الأزمة بالقبضة الأمنية التي امتلكها، والتي عالج بها أزماته السابقة، لذلك تجاهل الأطفال الذي خرجوا في درعا متأثرين بما شاهدوه على الى القنوات الفضائية، من كلمات منددة بالنظام كما تجاهل اهاليهم ،وهدّد المحافظة جميعها ، وهدّد جميع الوفود

[83] نبيل مرزوق، التنمية المفقودة في سورية، في كتاب (خلفيات الأزمة دراسات سورية) ، ص89 .

التي توسطت لحل الموضوع ، لكن استمرار المظاهرات، وإصرار الناس على مطالبهم جعله يلجأ الى خطة ذات ثلاث محاور[84]:

الأول : تهديد جماهير الشعب السوري بقبضته الأمنية، وتخوفيهم، وإرهابهم، من اجل الا يعودوا الى التظاهر، واستخدام القوة معهم، واللجوء الى الاعتقال والتعذيب والقتل أحيانا إلخ...، لكن كل ذلك لم يرهب الجماهير ولم يخفهم، بل استمروا في التظاهر والمطالبة بإسقاط النظام .

الثاني: اعترافه بان هناك حاجة لإصلاح الأوضاع المتردية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلخ... منذ مجيء بشار الى الحكم، و أكد ذلك في المؤتمر القطري الذي انعقد في عام 2005 ، لكن ذلك لم يتحقق –حسب زعمه– لسبب احتلال أمريكا للعراق عام 2003، وتقديم الأمن على الإصلاح، لذلك فإن النظام بعد ان اشتعلت الأزمة بدأ بدراسة تغيير الدستور وبالذات المادة التي ترهن سورية بيد حزب البعث، والتي تعتبر ان حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع ، وبالفعل اجرى بعض اللامسات على وضعه، فأصدر قانوناً جديداً للانتخاب، وأصدر قانوناً جديداً للأحزاب الخ...، ثم أجرى انتخابات جديدة في شهر مايو من عام 2012 من اجل انتخاب مجلس شعب جديد الخ..، لكن الشعب استخف بكل هذ الإجراءات، واعتبراها غير حقيقية، لان النظام كان قد فقد مصداقيته، لذلك استمرت جماهير الشعب في التظاهر مصرة على مطالبها في الحرية والعدالة والمساواة والأمن والكرامة الخ..

الثالث: ادعاء النظام ان مجموعات إرهابية هي التي تقود هذه الجماهير الثائرة، وان هذه المجموعات ممولة من الخارج، وهذا الإرهاب تحارب به القوى الخارجية سورية عقاباً لها على موقفها في التصدي لإسرائيل والإمبريالية العالمية، ثم اتهم صراحة كلا من قطر والسعودية بانهما وراء هذه الحملة الإرهابية، لذلك لجأ النظام الى القتل والتدمير والاعتقال والتعذيب الخ.. مستخدماً كل اجهزته الأمنية التي بناها، والتي ظن انه ستحل له هذه الأزمة، لكنه تجاهل انه هو سبب هذه الأزمة، وان اجهزته الأمنية هي عامل رئيس في هذ ه الأزمة، وتجاهل ان الشعب مصر على ان يحيا حياة جديدة ملؤها الكرامة والحرية والمساواة والعدل والبناء والحضارة والسلم الخ

[84] المرجع نفسه ، ص89 .

المبحث الثاني : التدخل التركي في الازمة السورية

منذ انطلاق الأحداث في سورية كجزء من ثورات الربيع العربي، التي اجتاحت معظم الدول العربية لأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية، قررت تركيا الوقوف إلى جانب قضية الشعب السوري باعتبارها عمق استراتيجي للجغرافية التركية، وخصوصية العلاقة التي كانت تجمع البلدين سياسيا قبل اندلا ع "الثورة" من جهة ثانية جعلت القيادة التركية لا تتسرع باتخاذ موقف القطيعة المباشر من القيادة السورية (الأسد وزمرته) والاصطفاف في ناحية الجماهير السورية الغفيرة المطالبة بالتغير السياسي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي .

فقد حاولت القيادة التركية آنذاك أنّ تأخذ دور الوسيط بين الطرفين، وذلك انطلاقا من مصلحتها الاستراتيجية في تماسك البيت السوري وعدم انفراط عقده، فقدمت رزمة من النصائح والمقترحات للقيادة السورية مثل إلغاء محاكم أمن الدولة، والسماح بالتعليم الديني، واقتفاء أثر التجربة التركية في التعددية الحزبية محاولةً تفهيم "نظام الأسد وحكومته" آنذاك بأن تعدد الأحزاب لن يفضي إلى انهيار سورية بل سيحميها ، ولكن مع ارتكاب قوات نظام الأسد الأمنية مجزرة الحولة بريف حمص أواخر عام 2011، التي قُتل فيها ما يزيد على 108 أشخاص، بينهم على الأقل 49 طفلاً، قامت تركيا بطرد البعثة الدبلوماسية السورية وقطع العلاقات نهائياً مع القيادة السورية، وهو الموقف الذي جاء مواكباً للموقف الدولي حيث تم طرد السفراء السوريين من عدة دول غربية وآسيوية ومنها اليابان أيضا .

وبعد ذلك وقفت تركيا بشكل علني وواضح إلى جانب الشعب السوري وقواه الثورية والمعارضة فاتحة ذراعيها للنازحين السوريين الذين اضطروا لمغادرة بيوتهم الأصلية نتيجة الحملات العسكرية المسعورة "لنظام الأسد[85]."

[85] تركيا تطرد البعثة الدبلوماسية السورية من أراضيها ردًا على مجزرة الحولة ، وكالة الأنباء الكويتية ، على الموقع:

http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2244089&language=ar

***أولا: العوامل الدافعة للتدخل التركي في الازمة السورية**

ساهمت جملة من العوامل في دفع تركيا إلى التدخل في الازمة السورية، بعضها مرتبط بالوضع الداخلي التركي السياسي و الامني، و بعضها الاخر مرتبط بالوضعين الاقليمي والدولي وفي هذا السياق يمكن القول إن التدخل التركي في سورية جاء للأسباب التالية:[86]

الرغبة في الحصول على موقع "القوة الإقليمية الرائدة" بشكل سريع: كانت تركيا تسير في إطار السياسة الناعمة المرتكزة على عنصر التكامل الاقتصادي، ومن ثم التشابك الاجتماعي والثقافي والتعليمي، للوصول إلى التوافق السياسي، إلا أنها ظنت، مع انطلاق الثورة السورية، أنها قد تستطيع من خلال إسقاط النظام السوريكسب نفوذ أوسع وعملية ترويج أفضل وأسرع لمشروعها في الحصول على موقع القوة الإقليمية الرائدة.

البعد الجغرافي: تبلغ طول الحدود السورية التركية ما يقارب 911 كيلو متر، وأي تطور غير متناغم مع طموحها في سوريا، سينعكس على استقرارها وأمنها القومي، وقد يصبح تهديد وجودي بالنسبة لها، وهو ما يفسر تحركها ''الأمني الصلب'' في الأحداث السورية.

الاستفادة من الدعم الخارجي لثورات الربيع العربي: بزغت ملامح الدعم الدولي، بالأخص دعم الولايات الأمريكية المتحدة، بشكل ساطع، وهو ما شجع الدبلوماسية التركية لمسايرة الرغبة الخارجية في إطار سياسة ''كسب المواقف'' التي ستعود عليها بالفائدة السياسية والدبلوماسية الهائلة.

حسابات سياسية: ترى تركيا في إيران أنها المنافس الإقليمي التاريخي الأول لها على صعيد منطقة الشرق الأوسط، أما روسيا فهي منافسها الإقليمي التاريخي الأول على صعيد منطقتي البلقان وأسيا الوسطى، وتمدد نفوذ هاتين الدولتين في سوريا، يقلص من نفوذها ويبدده، وهو ما جعلها ترى من الثورة فرصة للقضاء على نفوذ المنافسين التاريخيين لها، فلو حققت ما ترنو إليه وتفردت بالنفوذ في سوريا، لأصبح لديها مكتسبات دبلوماسية متينة تدخلها في مصاف الدول ذات النفوذ السياسي الإقليمي المتين الحقيقي والفعال.

[86] جلال سلمي ، السياسة التركية حيال الأزمة السورية ''2011 . 2017'' مركز بيروت ، 2017 ، على موقع

http://www.beirutme.com/?p=25366.

حرص تركيا علي الحفاظ علي أمنها القومي مع إمكانية التغيير الذي يمكن أن يحدث في سوريا، خاصة مع وجود عدد كبير من أكراد سوريا في المناطق الحدودية بين البلدين، وهو ما يثير قلق تركيا من قيام دولة كردية في هذه المنطقة .

تخوف تركيا من الصراع الطائفي الذي يمكن أن يحدث بين الطائفة العلوية والطائفة السنية في سوريا، وهو ما يمثل تهديد للاستقرار داخل تركيا، نظرا لتشابه النسيج المجتمعي التركي مع نظيره السوري من حيث تعدد الطوائف والمذاهب .

توفر تأييد داخلي لتدخل مفترض للحكومة في سوريا خصوصًا فيما يتعلق بمواجهة الفصائل الكردية المسلحة وحماية التركمان، ممثل بحزب الحركة القومية المعارض إضافة للحزب الحاكم وجزء مهم من الرأي العام التركي، فضلا عن غياب أي خلافات أو تناقضات في مؤسسات السلطة التنفيذية بوجود حكومة متجانسة من حزب واحد ومتفقة في الرأي مع الرئيس .

بعض العوامل الإقليمية – الدولية التي قد تدعم قرار تركيا، مثل امتلاكها ورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي ممثلة باللاجئين السوريين، والنظام الداخلي لحلف الناتو الذي يفرض على الدول الأعضاء مساندة أي دولة عضو تتعرض لاعتداء، فضلا عن التوافق التركي – السعودي على الخطوط العامة لمقاربتهما الأزمة السورية .

انقطاع الأمل الذي أصاب الحكومة التركية حيال إمكانية إقناع الأسد بالابتعاد عن إطلاق النار على شعبه الأعزل دفع تركيا نحو تأسيس كيان سياسي، إيماناً منها بأن أيام الأسد باتت قريبة، ولعل أبرز الأسباب التي وقفت وراء استعجال تركيا في الاتجاه نحو إدارة الثورة السورية عبر كيان سياسي[87]:

1– بُعد دولي إقليمي: الانسجام التوافقي بين مواقفها ومواقف الولايات الأمريكية المتحدة، لا سيما أن الولايات المتحدة كانت تظهر وكأنها داعمٌ قويٌ لثورات الربيع العربي، وكما أن الصدمة التي أصابت الولايات المتحدة جراء ظهور ثورات الربيع العربي للسطح بشكل مفاجئ جعلها تبحث عن جسر تدير به تلك الثورات، وبالأخص الثورة السورية التي اشتعلت بالقرب من الحدود ''الإسرائيلي''، وضد النفوذ الروسي الإيراني، قبل الاتفاق النووي. وقد رمت تركيا الساعية لتأسيس قواعد راسخة في سوريا، بشكل يوازن النفوذ الإيراني المتوغل في

[87] المرجع نفسه .

العراق منذ انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام 2008، إلى استغلال هذا الانسجام لصالحها. وذكرت الكثير من التقارير حينها أن الولايات المتحدة رأت في تركيا الجسر المثالي في إدارة هذه الثورات، وربما يعود اتخاذ الولايات المتحدة من تركيا جسراً إلى الأسباب التالي :[88]

أ. النموذج الإسلامي المعتدل المثالي: مع انطلاق ثورات "الربيع العربي" كانت الولايات المتحدة ما تزال في حالة نزاع مع إيران، وكنموذج إسلامي معتدل مثالي كانت تركيا النموذج المثالي لذلك.

ب . عدم وجود نموذج بديل في ظل الصدمة التي تلقتها الاستخبارات الأمريكية: أكّدت عدة دراسات أن الاستخبارات الأمريكية لم تستطع استشراف انطلاق ثورات الربيع العربي، ومدى قوتها، الأمر الذي شكل لها صدمة قوية، ولامتصاص هذه الصدمة لم يكن أمامها سوى تركيا لتبني معها علاقات جسريه تدير من خلالها ثورات الربيع العربي بشكل غير مباشر، لا سيما في ظل استمرار الصراع الأمريكي . الإيراني.

2- بُعد سياسي استراتيجي: تأسيس نظام سوري يخدمها في تحقيق مصالحها الرامية إلى الانفتاح على دول الشرق الأوسط كنموذج تاريخي قوي ذي دور فعال في مجرى السياسات الجارية في الشرق الأوسط، لتقول للجميع إن تركيا ذات التاريخ المجيد عادت بثقلها الدبلوماسي المتين إلى الساحة الدولية.

3-البُعد اقتصادي: الانفتاح السياسي يحتاج إلى انفتاح اقتصادي، وسوريا أحد المنافذ الرئيسة لتركيا نحو الدول العربية.

4-بُعد إنساني مثالي: انطلاقاً من فكرة وجود ممثل سياسي للثورة السورية يعجل عملية حسمها لصالح الشعب السوري، مما يجعل خسائره البشرية والمادية أقل.

5- بعد إداري اجتماعي: لكل مجتمع مركز وأفلاك تتبع له، وقد يحتوي هذا المجتمع على عدة مراكز، لكن يبقى هناك مركز واحد هو الأقوى في إدارة الأفلاك المجتمعية، أي المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والشركات الربحية وغيرها .يُدير هذا المركز المجتمع بالاعتماد على التأثير الأيديولوجي، والسيطرة الاقتصادية، وأسلوب الاقناع الناعم وغيرها من الوسائل، ولا تستطيع تركيا إدارة الثورة السورية من دون وجود هذا المركز الذي يجب أن يكون حاصل على الأساليب المذكورة أعلاه. وقد تجلت محاولة تركيا لإدارة الثورة السورية بما يكفل لها مصالحها، في دعم فكرة تأسيس ''المجلس الوطني السوري'' الذي تم تأسيسه بشكل أساسي من قبل جماعة الإخوان المسلمين، في

[88] المرجع نفسه .

إسطنبول، بتاريخ 2 أكتوبر/تشرين الأول 2011 . ولتحقيق تأثير أكبر حرصت تركيا وجماعة الإخوان المسلمين على إشراك بعض الشخصيات والوجهات المجتمعية في تأسيسه. وربما التقارب الفكري بين الحزب الحاكم في تركيا وجماعة الإخوان المسلمين، وكيان الإخوان الأكثر انتظاماً على الصعيد السوري، هما العاملان الأساسيان في دفع تركيا نحو اتخاذ الإخوان جسر لإدارة الثورة السورية التي ترغب الولايات المتحدة أيضاً إدارتها عبر تركيا، ليظهر في نهاية عام 2011 من الثورة السورية، معادلة محلية إقليمية دولية من مسار الثورة السورية. مسار ارتكز على معادلة إدارة جسريه غير مباشرة، حيث اعتمدت الولايات المتحدة على تركيا، وفي الوقت ذاته اعتمدت تركيا على جماعة الإخوان المسلمين[89].

إن شواهد الدعم التركي السياسي والعسكري البارزة للثورة السورية دفعت العديد من المتابعين للمسألة يرون أن تدخل تركيا العسكري بات قاب قوسين أو أدنى.وما نفى نية تركيا الجادة في إجراء تدخل عسكري مباشر صوب الأراضي السورية وصولاً لدمشق، هو تأكيد رئيس الوزراء التركي حينذاك "رجب طيب أردوغان" على أن "التطورات الجارية في سوريا، هي تطورات داخلية"، حيث أكد بعبارته تلك على أن التدخل التركي داخل الأراضي السورية من أجل إسقاط نظام الأسد، غير مطروح على الطاولة التركية إطلاقاً.

***ثانيا: عوائق التدخل التركي في الازمة السورية**

وجدت عوائق حالت دون إمعان تركيا في التعبير عن رغبتها في إجراء تدخل عسكري في سوريا[90]:

أ-القوة الروسية الإيرانية :منذ اللحظة الأولى لاندلا ع الأحداث السورية، أعلن الطرفان، الروسي والإيراني، دعمهما الكامل لنظام الأسد، بدعوى أنه نظام شرعي، وقد تخوفت تركيا من الاصطدام بردة الفعل الروسية أو الإيرانية، لا سيما في ظل الارتباط الاقتصادي المعقد الذي يجمعها بهما.

ب-العائق العسكري :تعاني تركيا من نقص واضح في القوة العسكرية، حيث برز هذا الضعف في استغاثتها بالناتو لنصب منظومة دفاع جوية تحميها من أي هجمات معادية قد يكون مصدرها سوريا، فكيف يمكن لمن لا يستطيع الدفاع عن نفسه أن يدخل معركة معقدة التفاصيل؟

[90] المرجع نفسه .

ج–. عائق استراتيجي أو حقوقي :انتاب القيادة التركية الخوف من عدم استمرار الغرب في دعمها، بل والانقلاب عليها بذريعة ''احتلالها'' لدولة مجاورة، وعلى ما يبدو كانت القيادة التركية محقة في التفكير بذلك الشكل، إذ أظهرت الأيام أن الغرب ليس جادًا في إسقاط نظام الأسد، بل ويعارض إنشاء ''المنطقة الآمنة'' التي لطالما رغبت تركيا في إنشائها لاحتضان اللاجئين بداخلها.

د–عائق اقتصادي :وفي هذا الإطار، اتجهت القيادة التركية للاطلاع على التكاليف الباهظة التي كُبدت بها الولايات المتحدة نتيجة حربها في العراق، فالاقتصاد التركي المفتقر لمصادر الطاقة والمعتمد في المقام الأول على العلاقات التجارية والاستثمارات التي تحتاج إلى استقرار دائم، لا يملك القوة التي تستطيع تحمل النتائج الوخيمة للتدخل العسكري التركي نحو سوريا في حينها.

***ثالثا: التدخل التركي المباشر في الازمة السورية**

ومن أبرز الأحداث التي زادت من تعقيد العلاقات التركية السورية، اتجاه نظام الأسد، بتاريخ 2 يناير/كانون الثاني 2012، نحو إفراغ القنصلية السورية في مدينة غازي عنتاب بالكامل، وأتت تلك الخطوة إكمالاً لعملية إغلاقها التي بدأت بتاريخ 26 ديسمبر/كانون الأول 2011 ، كما أن ارتكاب النظام السوري ''مجزرة الحولة'' بتاريخ 25 مايو/أيار 2012، كان من الأحداث التي ساهمت في توسيع الفجوة بين الطرفين، حيث ردت تركيا على المجزرة بتصريحات حادة، ورداً على ذلك، رفض النظام تحمل المسؤولية، واتهم قوات المعارضة المسلحة بارتكابها ، لم تقف حالة التوتر بين الطرفين على ذلك، بل اتجهت نحو التصعيد غداة إسقاط النظام السوري إحدى المقاتلات التركية بتاريخ 22 يونيو 2012، مدعياً بأن الطائرة اخترقت أجواء البلاد السيادية. وبعد التحقيقات التي قامت بها الحكومة التركية، اتضح أن الطائرة التي كانت تقل طائرين، سقطت نتيجة فقدان الطياريّن السيطرة عليها بعد انفجار إحدى الصواريخ الأرضية المضادة للطيران بالقرب من طائرتهما .ارتأت الحكومة التركية أنها بحاجة أكبر لتشكيل قوة رادع للنظام السوري، فاتجهت لتوسيع نطاق "قواعد الاشتباك العسكري" ضد سوريا، والتي قضت بالرد الفوري على أي هجوم يكون مصدره سوريا. أيضاً، زادت من حجم قواتها العسكرية الموجودة على الحدود بين البلدين.[91]

[91] المرجع نفسه .

وفي 31 أغسطس/آب 2013، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنه لا بد من تدخل عسكري دولي ضد النظام السوري، مؤكداً أن هذه التدخل يجب أن يكون طويل الأمد، ويشكل عام 2013 عام مفصلي بالنسبة لتركيا، فذلك العام شهد تقلص واضح للسيطرة التركية شبه الكاملة على الثورة السورية، وقد تقلصت السيطرة التركية على الثورة السورية، نتيجة تقلص دور جماعة الإخوان المسلمين السورية، والتي كانت الحركة الأكثر تنظيماً من بين قوى المعارضة السورية الأخرى، وبرزوها وكأنها الأجدر لإدارة الثورة بعد تقدميها لعدة مبادرات ومشاريع سياسية لإرساء نظام ديمقراطي تعددي في سوريا وذلك قبل الثورة السورية، واستفادتها من التعاطف الشعبي الواسع مع فكر الإسلام السياسي، والتي رغبت تركيا في جعلها تدير الثورة السورية من خلال دفعها للإسهام في تأسيس المجلس الوطني السوري الذي سيطرت على جزء كبير من مكاتبه، وذلك بعد مرور 8 شهور على انطلاق الثورة السورية[92].

وجاء التدخل التركي في الأراضي السورية عبر عدة مزاعم بينها: الحرب على حزب العمال الكردستاني. ففي أواخر 2014 وعلى الرغم من الانتقادات والضغوط، رفض الجيش التركي دعم المقاتلين الأكراد في دفاعهم عن مدينة عين العرب (كوباني) ضد عناصر تنظيم داعش الإرهابي.وتخشى أنقرة قيام منطقة حكم ذاتي للأكراد في سوريا بقيادة قوات كردية قريبة من حزب العمال الكردستاني، والذي يخوض منذ 1984 نزاعا مسلحا ضد أنقرة. وفي يوليو/تموز 2015 امتدت تداعيات النزاع الدائر في سوريا إلى الأراضي التركية، بعد اعتداء نُسب إلى داعش في سوروتش قرب الحدود مع سوريا وخلف نحو 34 قتيلا. وعلى إثر الهجوم أعلن أردوغان "حربا على الإرهاب" تستهدف حزب العمال الكردستاني وتنظيم داعش الإرهابي.وفي أغسطس/آب من العام ذاته انضمت تركيا إلى التحالف الدولي ضد الإرهابيين بقيادة واشنطن ، ثم شددت مراقبتها لمطاراتها وحدودها، وتم تفكيك خلايا إرهابية بعد اعتداءات نُسبت لداعش[93].

[93] تركيا والنزاع السوري.. 5 محطات من "التدخل" العين الإخبارية ، وكالة الأنباء الفرنسية ، 2018، عل الرابط

https://al-ain.com/article/turkey-syrian-conflict-afrin-kurds.

في تشرين الأول من العام 2015، سُجّل أوّل رد فعل مباشر من الجيش التركي ضدّ الانفصاليين الأكراد الذين حاولوا عبور نهر الفرات، حيث قصفت الطائرات التركية زوارق تابعة لوحدات الحماية وهي تحاول عبور الفرات باتّجاه مدينة جرابلس كانت هذه العملية أول اختبار لردّات فعل أنقرة تجاه آخر خطوطها الحمراء التي حددتها في سورية.تزامن ذلك من بدء أنقرة بالتدخل المباشر لدعم فصائل المعارضة بالضربات الجوية ضدّ تنظيم الدولة، ونجحت المعارضة مدعومة بالطيران التركي في تحرير قريتي دلحة وحرجلة في ريف حلب الشمالي (تقعان في المنطقة الاستراتيجية غرب الفرات)، في الوقت الذي أكّد مسؤولون أتراك على أنّ الهدف النهائي من العملية هو إنشاء ''المنطقة الامنة " الممتدة من جرابلس إلى اعزاز بطول 90كم وبعمق (30 – 40كم)، والتي تضمّ حكماً البلدات ذات الأهمية الرئيسية في المنطقة (الباب ومنبج) لكنّ العملية توقفت تماماً بعد إسقاط الطائرة الروسية من قبل سلاح الجو التركي، حيث نشرت روسيا مزيداً من الدفاعات الجوية قرب قواعدها في منطقة الساحل، تضمّن ذلك منظومة الدّفاع الجوي الاستراتيجية الروسية 400، وهددّت روسيا أنقرة بإسقاط طائراتها إن عادت إلى التحليق في الأجواء السورية، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة للطّلب من أنقرة إيقاف طلعاتها الجوية منعاً لزيادة التوتر بين الطرفين، في الحقيقة، بدا هذا حجة قوية للولايات المتحدة لتحقيق مآربها، حيث تظهر دعم أنقرة علناً، فيما تدعم الأجندات الانفصالية الكردية في نفس الوقت بذريعة قتال تنظيم الدول ، الجدير بالذكر أنّ العملية التركية في ذلك الوقت كانت قد استُبقت بإشارات تحذيرية ذات دلالة واضحة على شدّة معارضة هذه الفكرة من كلّ من روسيا وحلف النّاتو على حدّ سواء، حيث قام حلف النّاتو بسحب منظومة صواريخ الباتريوت الدفاعية (MIM-104 Patriot) من تركيا، وتزامن هذا مع نشر روسيا لـ 6 طائرات من طراز (Meg – 31) في مطار المزة العسكري قرب دمشق، وربطت بعض المصادر الإسرائيلية بين الحدثين في إشارة إلى توافق غربيّ روسيّ على إجهاض فكرة المنطقة الآمنة، حيث لا تمتلك طائرات (Meg – 31) أي ميزات إضافية في القصف الأرضي، [94]فيما تمتلك قدرات هجومية ضد الطائرات الأخرى (كالطائرات التركية التي يمكن أن تدعم قوات المعارضة ضد تنظيم الدولة لفرض المنطقة الآمنة)، علاوة على ذلك، كان واضحاً تركيز الدعم الجوي الروسي

[94] التدخل العسكري التركي في سورية، الأسباب والأهداف والتحديات ، 2016 ، من الموقع الإلكتروني:
https://barq-rs.com.

لقوات النّظام السوري التي تقدّمت وفكّت الحصار عن مطار كويرس العسكري القريب من المنطقة، ثم تابعت التّقدم باتّجاه مدينة الباب الهامة، والتي تقع ضمن المنطقة الآمنة التي حددتها تركيا في غرب الفرات، وسط تقارير تؤكّد أنّ روسيا قد وضعت دفاعات جوية متقدّمة داخل مطار كويرس العسكري في خطوة تحذيرية ذات دلالة، فيما بعد اقتصرت المحاولات التركية لإحلال قوات المعارضة الموالية لها في المنطقة الاستراتيجية المذكورة (غرب الفرات) من على دعمها بالقصف المدفعي دون الجوي نظراً لحظر الأجواء السورية على الطيران التركي بعد أزمة إسقاط الطّائرة الروسية، وتمكّنت قوات المعارضة مدعومة بالمدفعية التركية من تحرير بلدة الراعي الحدودية المهمة (منطقة عمليات التّهريب الخاصة بتنظيم الدولة) ومحيطها مرات عدّة دون أن تستطيع المحافظة عليها، حيث استطاع تنظيم الدولة شنّ الهجمات المعاكسة التي كان يستعيد من خلالها السيطرة على الراعي والقرى المحيطة. مع حلول فجر الرابع والعشرين من آب من العام 2016، دخلت دبابات الجيش التركي إلى الأراضي السورية قرب مدينة جرابلس الحدودية، بهدف مساندة قوات مشتركة من مختلف فصائل المعارضة السورية في توغلها داخل الأراضي السورية انطلاقاً من الأراضي التركية ضدّ تنظيم الدولة، وذلك بعد أن استطاعت قوات المعارضة وبدعم من الطيران والمدفعية التركية طرد تنظيم الدّولة من بلدة الراعي الحدودية الاستراتيجية، والتي تعتبر ذات أهمية خاصة كونها المنطقة التي تتمّ من خلالها عمليات التهريب المختلفة لصالح تنظيم الدولة من وإلى تركيا.[95] وخلال يوم واحد بعد التدخل التركي، نجحت قوات المعارضة السورية في السيطرة على مدينة جرابلس الحدودية الاستراتيجية بعد ورود الأنباء عن انسحاب مقاتلي تنظيم الدولة من المدينة دون إبداء مقاومة تذكر، ترافق ذلك مع تصريحات أمريكية لنائب الرئيس الأمريكي ''جو بايدين" ووزير خارجيته "جون كيري" بوجوب انسحاب وحدات حماية الشعب الكردية من منطقة غرب الفرات التي بدأ فيها التّدخل التركي، جاء ردّ وحدات الحماية سريعاً عبر بيان لها يؤكّد على أنّهم كانوا قد انسحبوا مسبقاً منذ الخامس عشر من آب من منبج والمنطقة في غرب الفرات عموماً بعد تسليمها إلى مجلس منبج العسكري (الذي يعتبر حليفاً لوحدات الحماية وشريكاً لها في ما يسمى بقوات سورية الديمقراطية)، ورغم تصدير وسائل الإعلام لبيان ''وحدات حماية الشعب'' على أنّه إعلان عن الانسحاب استجابة للتصريحات الأمريكية والضغوط التركية، إلا أنّ نصّ البيان يدلّ بوضوح على إنكار لأصل تواجدهم في المنطقة من خلال تأكيدهم على أنّهم انسحبوا مسبقاً دون حديث عن نية الانسحاب مجدداً، مع محاولة التّستر

[95] المرجع نفسه .

بغطاء "قوات سورية الديمقراطية"، على اعتبار أنّ جزءاً من هذه القوات، هم من أهل المنطقة، تزامن ذلك مع تقارير تتحدث عن انسحاب لبعض قوات "وحدات الحماية" باتّجاه منطقة شرق الفرات، في حين أكّدت تقارير أخرى على أنّ هذه التحركات مجرد مناورات لإظهار الاستجابة للضغوط الأمريكية، فيما تستمر هذه القوات في إشغال مواقعها السابقة غربي نهر الفرات بشكل عملي تحت غطاء قوات سورية الديمقراطية التي تسيطر عليها هذه الوحدات وتستثمر غطائها سياسياً، لاحقاً اشتبكت قوات المعارضة المدعومة من تركيا مع قوات سورية الديمقراطية اثناء توسعها في المنطقة جنوباً، وفي تطور نوعي وذي دلالة، قتل أول جندي تركي وجرح آخرون بعد استهداف دبّابات تركية من قوات سورية الديمقراطية ويُرجّح بحسب وسائل الإعلام التركية والموالية لوحدات الحماية على حدّ سواء بأنّ مسلحي ''وحدات الحماية'' هم من قام باستهداف الدبابات التركية، الأمر الذي يؤكد على أنّ الحديث عن انسحاب لهذه القوات لم يكن إلا مجرد مناورة إعلامية، وفي ذات السياق، كان ''صالح مسلم'' زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) قد توعّد تركيا بأنّها سوف تغرق في المستنقع السوري ، حيث ردّت المدفعية والطائرات الحربية التركية بقصف مواقع ''وحدات الحماية'' قرب جرابلس، كما قصفت المدفعية والطائرات الحربية التركية مواقع هذه القوات في محيط مطار منغ وبلدة تل رفعت في ريف حلب الشمالي، في سابقة تعدّ الأولى من نوعها في استخدام سلاح الجو ضدّ مسلحي ''وحدات الحماية'' بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية في سورية.لاحقاً، تمكنت قوات المعارضة السورية المدعومة من تركيا من التقدم سريعاً في موازاة الضفّة الغربية لنهر الفرات وباتّجاه مدينة منبج، لتغدو على بعد 15 كم من منبج التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية[96].

[96] المرجع نفسه .

***رابعا: العوامل الدافعة للتدخل التركي العسكري في الازمة السورية**

ساهمت جملة من العوامل في دفع تركيا إلى التدخل مباشرة في الصراع السوري، بعضها مرتبط بالوضع الداخلي التركي السياسي والأمني، وبعضها الآخر مرتبط بالوضعين الإقليمي والدولي وتغير علاقة تركيا بالقوى المؤثرة في الموضوع السوري: [97]

1–السيطرة على الجيش :اتسمت السياسة التركية تجاه سورية، منذ بداية الأزمة في آذار / مارس 2011، بالتردد وغياب الحزم. ويتضح اليوم بجلاء أنّ هذا التردد كان مرتبطًا إلى حد كبير بموقف المؤسسة العسكرية والعلاقة معها. وتلقي مشاركة قادة الجيشين الثاني والثالث في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد حكومة العدالة والتنمية في منتصف تموز / يوليو الماضي، وهما المسؤولان عن حماية الحدود الجنوبية والشرقية مع كل من سورية والعراق وحتى إيران، بعض الضوء على خلفيات إحجام الحكومة التركية عن التدخل عسكريًا في سورية. كما بات واضحًا أنّ الجيش كان يقاوم خلال الفترة الماضية كل طلبات الحكومة بالتدخل في الصراع السوري، بذريعة أنه لا يستطيع فعل ذلك من دون دعم أميركي أو غطاء من الناتو، وهو أمر غدا فعلًا غير ممكن بعد التدخل العسكري الروسي في سورية في أيلول / سبتمبر 2015.

2–تنامي التهديدات الأمنية القادمة من سورية :استثمرت حكومة العدالة والتنمية حال الاستياء الشعبي من التهديدات الأمنية التي أخذ يمثّلها بصفة متزايدة كل من تنظيم الدولة "داعش" وحزب العمال الكردستاني (PKK) للقيام بعملية عسكرية تؤدي إلى وقف حملة التفجيرات التي يتعرض لها الداخل التركي انطلاقًا من الأراضي السورية. وقد جاءت العملية العسكرية الأخيرة ردًا من الحكومة التركية على محاولات استضعافها، وتبديدًا لكل انطباع بأنها مشغولة بمعالجة تداعيات الانقلاب الفاشل وأنها غير قادرة حاليًا على الرد. كما اكتسب التدخل التركي غطاء من الشرعية بصفته يمثل حالة دفاع عن النفس في مواجهة تهديدات داعش وحزب العمال الكردستاني.

3–ضعف الموقف الأميركي :أدى غياب الحزم في موقف إدارة الرئيس أوباما من المحاولة الانقلابية الفاشلة إلى إضعاف موقفها في مواجهة المطالب التركية، والتي كان على رأسها تسليم الداعية فتح الله غولن المقيم في ولاية بنسلفانيا الأميركية. وقد ذهبت الحكومة التركية إلى حد التهديد بمراجعة تحالفها الأمني والعسكري مع واشنطن، إذا

[97] دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ،الدّوحة: قطر، أغسطس 2016 ، على الرابط
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Motives_for_Turkeys_Military_Intervention_in_Syria.aspx

لم تقم بتسليم غولن. وبما أنّ إدارة الرئيس أوباما لا تملك تسليم غولن من دون قرار من القضاء الأميركي، وجدت واشنطن التي لا تريد خسارة الدعم التركي الحيوي في مواجهة تنظيم الدولة، أن تطلق يد تركيا في مناطق غرب الفرات في مواجهة كل من تنظيم الدولة والأكراد. وكان ملفتًا أنّ العملية العسكرية التركية بدأت صباح اليوم الذي وصل فيه نائب الرئيس الأميركي جو بايدن إلى تركيا، إذ دعا من هناك قوات حماية الشعب الكردية إلى الانسحاب إلى شرق الفرات، تحت طائلة فقدان الدعم الأميركي الذي تلقته غرب النهر لإخراج تنظيم الدولة من مدينة منبج. وبذلك كان لرفع الفيتو الأميركي عن التدخل التركي في سورية دور مهم في دفع تركيا إلى العمل ضد كل من تنظيم الدولة وقوات الحماية الكردية، مع أنّ واشنطن ما زالت تتحفظ عن إنشاء منطقة آمنة شمال سورية، كما تطالب أنقرة .

4–التقارب مع الروس :وضع التدخل العسكري الروسي في سورية يوم 30 أيلول / سبتمبر 2015 نهاية لإمكانية قيام تركيا بفرض المنطقة العازلة التي طالما سعت إلى اقناع واشنطن بها في شمال سورية، لكن إسقاط الطائرة الروسية التي دخلت المجال الجوي التركي يوم 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2015 أغلق سماء سورية في وجه الطيران التركي فوق الأراضي السورية. وعلى الرغم من أنّ تركيا داومت على قصف قوات حماية الشعب الكردية بالمدفعية لمنعها من التمدد على طول الحدود الجنوبية، خاصة غرب النهر انطلاقًا من عفرين باتجاه اعزاز والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية، فإنّ نتائج القصف كانت محدودة في المجمل. إذ استمر الأكراد في ظل دعم أميركي – روسي مشترك من السيطرة على المزيد من الأراضي سواء شرق الفرات أو غرب ومع توجه الرئيس التركي إلى إنهاء القطيعة مع روسيا، خاصة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، تمكن من تحييد الموقف الروسي في الصراع مع الأكراد. وفور وصوله إلى سانت ببطرسبورغ، استقبلت موسكو أردوغان بإغلاق مكتب التمثيل التابع لحزب الاتحاد الديموقراطي الكردي (وهو الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني) الذي تعدّه أنقرة حزبًا إرهابيًا. وكانت موسكو سمحت لهذا الحزب بفتح مكتب تمثيلي في موسكو، بعد أزمة إسقاط الطائرة، ليواكب دعمها السياسي والعسكري لهذا الحزب في سورية وحتى داخل تركيا نفسها. لقد اتضح أنّ تعامل روسيا، وبقية الدول العظمى في حقيقة الأمر، مع القضية الكردية هو تعامل أداتي غير مبدئي، وليس أفضل من تعاملها مع العرب.[98]

[98] المرجع نفسه .

الأكراد نقطة تلاقي مصالح تركية – إيرانية بالتوازي مع إصلاح العلاقة مع روسيا، كانت تركيا اتجهت إلى إصلاح علاقاتها مع إيران، إذ تمثّل سورية نقطة خلاف جوهرية بين الطرفين. وكانت التصريحات الروسية والأميركية الأخيرة التي تحدثت عن إمكانية تقسيم سورية، أو في الحد الأدنى إنشاء فيدرالية يتمتع فيها الأكراد بقدر كبير من الاستقلالية، قد أثارت قلق أنقرة وطهران، ودعت الطرفين إلى تكثيف مشاورتهما بشأن سورية بهدف تقريب المواقف. وكانت إيران صعدت من هجماتها على قواعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وغيره من الفصائل الكردية ذات التوجهات الاستقلالية المتركزة في شمال العراق، وذلك ردًا على تصاعد هجمات هذه الفصائل في الداخل الإيراني. ويفسر ذلك عدم صدور أي ردة فعل إيراني سلبي على التدخل العسكري التركي المباشر في شمال سورية، مع أنّ طهران اعتادت على إبداء انزعاجها من السياسات التركية في سورية، ولطالما سلطت حلفاءها لمهاجمة تركيا على أي تدخل عسكري سواء في سورية أو العراق، كما حصل في "بعشيقة" قرب الموصل عندما أقامت تركيا معسكرًا لتدريب قوات البشمركة لمحاربة تنظيم الدولة في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

استباق الاتفاق الروسي – الأميركي: مثل التدخل العسكري التركي محاولة من أنقرة لضمان استمرارها جزءًا من الترتيبات الأمنية والسياسية التي يعكف الروس والأميركيون على صوغها حول سورية. وكان وزيرا الخارجية الأميركية والروسية اجتمعا، لساعات طويلة في جنيف السويسرية يوم 26 آب / أغسطس، لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق بشأن سورية يتضمن شقين: الأول أمني – عسكري، يهدف إلى تنسيق جهود الطرفين الروسي والأميركي لمواجهة التنظيمات المتطرفة في سورية (داعش والنصرة، أو فتح الشام)؛ والثاني سياسي، يهدف إلى إحياء المفاوضات لإنهاء الصراع في سورية بين النظام والمعارضة.[99]

أرادت تركيا من خلال تدخلها العسكري في هذا التوقيت بالذات أن تكون جزءًا من الحرب على تنظيم الدولة، وفاعلًا أساسيًا في أي حل سياسي للأزمة السورية بصفتها حاضنة لأكثر من 3 ملايين لاجئ سوري، من جهة، ومتضررة فعلية من استمرار حالة الصراع والفوضى التي تعيشها سورية منذ أكثر من خمس سنوات، من جهة أخرى. باستقراء ما سبق تبيانه يتوضّح أنّ الهدف الاستراتيجي الأبرز من عملية (درع الفرات) هو منع ''وحدات حماية الشعب'' الانفصالية الكردية من استكمال مشروعها وفرض الأمر الواقع في الشمال السوري، يندرج تحت هذا الهدف الاستراتيجي العام أهداف أخرى تكتيكية، فلا شكّ بأنّ تطهير المنطقة من تنظيم الدولة مع إقامة منطقة تعزله عن الأراضي التركية يساهم في تعزيز الأمن الدّاخلي التّركي الذي استهدفه تنظيم الدولة بالعديد من العمليات الإرهابية (كتفجير غازي عنتاب الأخير –تفجيرات مطار أتاتورك الانتحارية –

[99] المرجع نفسه .

تفجير السلطان أحمد في استنبول...الخ)، فضلاً عن أنّ عزل تنظيم الدولة عن الحدود التركية يعني عزله عن آخر حدود له مع العالم، وقطع شريان إمداداته، وتقويض عمليات تهريب الأشخاص والبضائع والأموال إلى مناطق سيطرته من تركيا، الأمر الذي سيسهم في إضعاف تنظيم الدولة الذي يعتبر أيضاً عدواً لدوداً لأنقرة، وإن كان لا يمثّل تهديداً استراتيجياً لوحدة البلاد وأمنها القومي بالقدر الذي يمثله تهديد حزب العمّال الكردستاني[100].

[100] المرجع نفسه .

المبحث الثالث : تداعيات التدخل التركي في تطورات الازمة السورية

لمعرفة تدعيات التدخل التركي في الازمة السورية نستدرج النقاط التالية:

***أولا: الموقف التركي من الازمة السورية**

اتخذت تركيا منذ اليوم الأول للثورة السورية موقفا مبدئيا وثابتا في تبني الحقوق المشروعة للشعب السوري في الحرية والكرامة ، وبدأت الحكومة التركية العمل باتجاه دفع الحكومة السورية الى الانفتاح على مطالب الشعب السوري في الإصلاح والتغيير، و عليه يمكن رصد اهم المراحل التي مرت بها السياسة التركية حيال القضية السورية في إطار المراحل التالية[101]:

1- الضغط لإحداث إصلاحات سياسية في سوريا : وهو موقف نابع من عدة اعتبارات، أهمها دعم تركيا السابق للتحركات الشعبية في عدة دول سابقة على سوريا، ودعمها لعملية التغيير في العالم العربي، والعلاقات الجيدة التي ربطتها بسوريا ونظام الأسد ما قبل عام 2011 شملت عشرات الاتفاقيات الاقتصادية وتأسيس مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي عام 2009، فضً لا عن التوافق على إنشاء منطقة تجارة حرة تجمع تركيا وسوريا والأردن ولبنان عام 2010 لم يكتب لها النجاح ، وخشية أنقرة من انزلاق الأحداث وتدحرجها إلى فوضى عارمة تضر بسوريا وتركيا ومشروعها التواصلي والتكاملي مع العالم العربي، فضلا عن العلاقات الشخصية وحتى العائلية الجيدة مع الأسد نفسه .

امتدت هذه المرحلة من بداية التظاهرات في آذار/مارس 2011 وحتى سحب السفير التركي من دمشق في آذار/مارس 2012 تقريبًا. وقد شملت هذه الفترة عدة اتصالات هاتفية من أردوغان للأسد وعدة زيارات لوزير الخارجية آنذاك داود أوغلو ووفد يرأسه رئيس جهاز الاستخبارات حاقان فيدان بناء على قرار من مجلس الأمن القومي التركي .

ورغم أن تركيا استضافت في هذه الفترة مؤتمرين للمعارضة السورية، الأول في نيسان/أبريل والثاني في حزيران/يونيو 2011، إلا أنها التزمت بسقف دعم الإصلاحات الدستورية والتغيير السلمي. وقد تدرج الموقف التركي بناً ء على تطورات المشهد السوري الداخلي وانتقل سريعً ا من إبداء الثقة بالأسد ودعمه لتنفيذه ما وعد به من إصلاحات ،

[101] د. سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا ، مركز ادراك للدراسات و الاستشارات ، مارس 2016 ، من الموقع :
http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf

إلى "حثه" على الإسراع في تنفيذها ، إلى انتقاد الممارسات الأمنية، إلى الدعوة لعدم تفويت الفرصة على التغيير السلمي، إلى التهديد بتغيير موقف أنقرة التي تملك بدائل بعد مماطلة النظام و خداعه.[102]

2–دعم المعارضة لإسقاط الأسد: وذلك بعد أن ترسخت لدى أنقرة قناعة بأن الأسد غير جاد أو غير قادر على إحداث إصلاحات حقيقية تحتوي الأزمة أو بفوات الوقت على مثل هذه الخطوة، وبعد أن فقدت تركيا إمكانات الضغط على النظام إثر القطيعة الدبلوماسية الكاملة بينهما بعد سحب السفيرين، فضلا عن تقدم فصائل المعارضة ميدانيًا في مواجهة النظام. وقد امتدت هذه المرحلة على مدى ثلاث سنوات تقريبا أي حتى قبيل اتفاق فيينا بين كيري ولافروف .

اعتبرت تركيا أن نظام الأسد فاقد للشرعية باعتباره نظامًا قاتلً لا لشعبه، ونادت بضرورة سقوطه /إسقاطه حقنًا للدماء وإنقاذا لمستقبل سوريا، وحق الشعب السوري في اختيار قيادته وصياغة مستقبل بلاده. وكانت أنقرة في هذا الموقف شبه وحيدة على الساحة الدولية، في تناقض تام مع المحور الروسي – الإيراني الداعم للأسد، لكن أيضًا في تمايز عن الموقف الأمريكي – الأطلسي – الدولي سريع التبدل والذي دعا للتركيز على مكافحة "الإرهاب" ممثلا في تنظيم الدولة .

قدمت أنقرة خلال هذه الفترة الطويلة الدعم للمعارضة السورية على عدة مستويات وأبعاد، منها الإعلامي والسياسي والإغاثي واللوجستي، وحتى العسكري وإن لم يتم الاعتراف بذلك علنًا. فقد استضافت تركيا معظم القيادات السياسية للمعارضة السورية، وأغلب مؤتمرات المعارضة، ورافقت كل مراحل تشكل هذه المعارضة من المجلس الوطني إلى ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية، وشاركت في اجتماعات مجموعة أصدقاء سوريا، وساهمت في تشكيل اعتراف دولي بالمعارضة السورية السياسية التي قدمت لها الدعم وتحدثت باسمها في مختلف المنابر الدولية، واستضافت ما يربو على مليوني لاجئ سوري ضمن سياسة الباب المفتوح، ويعتقد على نطاق واسع أنها أمدت بعض الفصائل العسكرية بالسلاح خصوصًا مجموعات الجيش الحر في شمال سوريا والفصائل التركمانية رغم عدم التصريح بذلك ، وتبلورت مع الوقت حالة تنسيق واضحة بين تركيا وقطر[103] .

[102] المرجع نفسه .
[103] المرجع نفسه .

3–القبول بالحل السياسي : أي التخلي عن شعار إسقاط الأسد والقبول بخطة الفترة الانتقالية وجدولها الزمني وفق الاتفاق الأمريكي – الروسي في فيينا بما يعني الموافقة الضمنية على بقاء الأسد على رأس السلطة حتى الانتخابات المزمع عقدها في نهايتها، رغم عديد التصريحات برفض بقائه في السلطة بعدها .

ومن العوامل التي ساهمت في انتقال تركيا إلى هذا المربع حالة الركود والمراوحة في الوضع الميداني بين النظام وحلفائه من جهة وفصائل المعارضة من جهة ثانية، وتراجع إمكانات الدور التركي بشكل واضح في سوريا بعد التدخل العسكري الروسي المباشر، والاتفاق الأمريكي – الروسي على سقف وخارطة طريق الحل وجدولها الزمني وشكل سوريا المستقبلية ضمن بنود شملت تهديدًا مبطنا بالإرهاب أو دعم الإرهاب لمن يخرج عن هذا الاتفاق.

كما تخلل هذه المرحلة انتخابات السابع من حزيران/يونيو وما ترتب عليها من متغيرات داخلية وخارجية أثرت على صانع القرار التركي، ودفعته لإعادة تقييم سياسته الخارجية كما سبق ذكره، وشهدت هذه المرحلة فتح قاعدة إنجيرليك العسكرية لطائرات التحالف الدولي وانخراط أنقرة بشكل فعلي – وإن بمستوى ما – في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة – داعش .[104]

4–الانتقال من المبادرة للدفاع : وهي المرحلة الأخيرة، التي يمكن تأريخها بحادثة إسقاط أنقرة للمقاتلة الروسية والممتدة حتى الآن. وقد فقدت خلالها تركيا أي أمل في إحداث اختراق كبير في الحالة السورية فيما يتعلق بإسقاط النظام أو ترجيح كفة المعارضة، وأصبح شغلها الشاغل حماية حدودها وأمنها القومي من تطورات الأزمة السورية على مستويين : [105]

أ–السياق العام المتعلق بالإجراءات العقابية الروسية ضد أنقرة، على كافة المستويات

الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية، وفي مقدمتها فرض موسكو حالة حظر طيران فعلي فوق سوريا منعت الطائرات التركية حتى الآن من التحليق فوق سوريا وأحيانا من الاقتراب من الحدود، وجعلت فكرة المنطقة الآمنة التي تنادي بها تركيا منذ سنوات في حكم المستحيلة، فضلا عن أن تقدم دعما نوعيا لفصائل المعارضة السورية التي تواجه حملات تقدم النظام بغطاء جوي روسي إضافة للمواجهات مع قوات حماية الشعب وتنظيم الدولة .

[104] المرجع نفسه .

[105] المرجع نفسه .

ب–السياق الخاص المتعلق بتقدم قوات حماية الشعب)الكردية(، وهي الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي الذي تعتبره أنقرة الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني، في شمال سوريا باسمها أو تحت لافتة قوات سوريا الديمقراطية التي تشكل هي معظمها، في مسعى تدعمه روسيا عسكريا والولايات المتحدة سياسيا لإقامة شريط كردي محاذ للحدود التركية – السورية .ومن ملامح تراجع التأثير التركي في هذه المرحلة وانكفائها على محاولة الدفاع عن مصالحها، تكسر الخطوط الحمراء التي أعلنتها فيما يتعلق بتقدم القوات الكردية، أولا غرب الفرات وقد حصل ذلك إثر السيطرة على سد تشرين ثم شرق عفرين وقد سيطروا على بلدة تل رفعت وحاولوا التقدم نحو اعزاز[106] .

شهدت هذه المرحلة ارتفاع وتيرة التنسيق والتعاون بين أنقرة والرياض – مع ملاحظة الانسحاب شبه الكامل للدوحة – وإن لم يصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي الكامل، ومن ملامحه تولي الرياض ملف هيئة المفاوضات الممثلة للمعارضة والمشاركة في محادثات جنيف 3، فضلا عن إرسال السعودية لعدد من مقاتلاتها إلى قاعدة إنجيرليك التركية ، وسط تصاعد وتيرة التسريبات التي تتحدث عن قرب عملية عسكرية تركية – سعودية في سوريا .

***ثانيا: النتائج الأولية لمتغيرات السياسة التركية تجاه المسألة السورية**

1– اتفاقية اللاجئين :أبقت تركيا على سياسة الأبواب المفتوحة خلال خمس سنوات من الحرب الأهلية السورية، وهي تستضيف نحو 2.7 مليون لاجئ سوري حاليا، وقد شكل السوريون النسبة العظمى من المليون لاجئ الذين وصلوا إلى أوروبا العام الماضي عن طريق البحر، مغامرين بحياتهم في رحلات بحرية خطيرة من تركيا إلى الجزر اليونانية، بعد أن فضل كثير منهم انتظار انتهاء الحرب، أو إعادة بناء حياة جديدة في تركيا بالقرب من بلادهم . والحال كذلك فقد تعرضت تركيا إلى ضغوطات كبيرة بشأن اللاجئين سواء من الجانب الأوروبي لمنعها تدفق اللاجئين السوريين من أراضيها إلى أوروبا باعتباره الطريق الأقصر والأيسر، أو من الجانب السوري، حيث فرضت ظروف الحرب هناك وخاصة بعد التدخل الروسي المباشر في أيلول 2015 إلى زيادة تدفق اللاجئين إلى تركيا.

وفي ضوء الضغط الأوروبي قامت تركيا بعقد اتفاقية مع دول الاتحاد الأوروبي تنص على تقديم مبلغ ستة مليارات يورو إلى أنقرة بنهاية عام 2018، ومنح المواطنين الأتراك حق دخول دول الاتحاد الأوروبي دون تأشيرة اعتباراً من

[106] المرجع نفسه .

منتصف عام 2016 الجاري، وتنشيط مباحثات تركيا مع الاتحاد الأوروبي بخصوص عضويتها في الاتحاد. وفي المقابل، وافقت أنقرة على ترحيل كل اللاجئين الذين يصلون إلى أوروبا بشكل غير شرعي إلى تجمعات خاصة على أراضي تركيا، وفي ذات الوقت يسمح للاجئين السوريين في تركيا بتقديم طلبات لجوء قانونية إلى دول الاتحاد الأوروبي، وعليهم الانتظار حتى يتم البت في هذه الطلبات، وبعدها يتم السماح للمقبولين بدخول دول الاتحاد الأوروبي ، وقد انتقدت منظمات وهيئات حقوقية الاتفاق الذي توصلت إليه تركيا مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ18/03/2015 واعتبرته غير إنساني وغير قانوني وعلى رأسهم منظمة العفو الدولية، وبعد تخلص تركيا من الضغط الأوروبي حاولت التخفيف من ضغط لجوء السوريين إلى أراضيها ما أمكن فمنعت دخول البلاد دون تأشيرة عبر المنافذ البحرية والجوية، وأبقت الباب مواربا لدخول اللاجئين عبر حدودها البرية تحت ضغط الحالات الصحية والإنسانية الحرجة وكما أنّ ورقة اللاجئين تعتبر عامل ضغط على تركيا فإنها في نفس الوقت عامل قوة بيد الأتراك لتحقيق خرق في جدار الأزمة السورية المستعصية عن الحل منذ ست سنوات؛ فتركيا تسعى منذ سنوات الثورة الأولى لاستثمار هذه الورقة من خلال تأمين ملاذ آمن للاجئين (منطقة آمنة في الشمال السوري)على الحدود السورية يتحقق فيه حل لمسألة اللاجئين من جهة ويحد من مخاوف الأتراك تجاه أطماع حزب (BYD) الكردي في إقامة كيان مستقل أو إقليم ذاتي على حدود تركيا الجنوبية ، وحتى تستطيع تركيا فعل ذلك كان لابد من إجراء تعديلات في سياستها تجاه المسألة السورية تمكنها من استثمار ورقة اللاجئين لإحياء إقامة المنطقة الآمنة مجددا في سورية ولدرء خطر تحمل أعباء موجة لجوء جديدة .[107]

2-التقارب التركي مع روسيا وإسرائيل:يطرح مختصو "توازن القوى" في العلاقات الدولية السؤال التالي: ماذا كان يمكن أن يحدث، لو انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من اليابان وأوروبا الغربية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتخلت عن الأنظمة الناشئة هناك؟، لا شك حينها أن على اليابان ودول أوروبا الغربية ان تعمل على تأمين أمنها في مواجهة "الاتحاد السوفيتي" و"الصين"، داخلياً عبر تعزيز قدراتها العسكرية الرادعة بما في ذلك السلاح النووي، أو عبر تحالفات دولية أخرى من بينها، التحالف بين اليابان وأوروبا الغربية نفسها.. أو أن اليابان وأوروبا الغربية كان من الممكن أن تُغيرا تحالفاتهما بصورة نوعية، من قبيل التحالف مع الصين، أو حتى ربما، الاتحاد

[107] النقيب رشيد حوراني ، **المسألة السورية ما بعد انقلاب تموز الفاشل في تركيا** ،المؤسسة السورية للدراسات و أبحاث الرأي العام ، 2016 ، من الموقع

السوفيتي نفسه، وذلك لضمان بقائهما في مظلة قوة عظمى تقيهما من التهديدات التي تتعرض لأمنهما القومي، وهذا بالضبط ما تحاول أن تلوح به تركيا للأمريكيين بانقلاب نوعي في سياساتها الخارجية.. وتلوح بذلك أيضاً للروس والإيرانيين، ويعتبر خذلان الحليف الأميركي لتركيا في مواقف عديدة أبرزها؛ منع إقامة منطقة آمنة على الحدود السورية التركية، ودعمها لما تعتبره أنقرة الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني حزب الاتحاد الديمقراطي في سورية(BYD) ، من أهم الأسباب التي أدت إلى تغير السياسة التركية تجاه روسيا كما ذكر أعلاه بعدما تأزمت العلاقات بينهما بشكل كبير على خلفية إسقاط تركيا للطائرة الحربية الروسية على حدودها مع سورية في أواخر العام المنصرم.وهذا التغير قائم على سياسة الموازنة بين الأميركيان والروس، فتركيا تحاول أن تلوح للأمريكيين بانقلاب نوعي في سياساتها الخارجية، وتحافظ في نفس الوقت على علاقتها بحلف "الناتو" كضمان ضد مغامرات روسيا الخارجية، ولتستطيع فعل الأمرين معاً اتجهت لتطبيع العلاقة مع إسرائيل ذات العلاقة القوية بالناتو والتأثير الكبير على أميركا، بعد انقطاع العلاقات بينهما منذ 13/أيار 2010 على خلفية حادثة سفينة مرمرة وقتل إسرائيل لتسعة مواطنين أتراك ، وكما أنّ التوجه التركي تجاه موسكو يخفف عنها أعباء الضغوط السياسية والعسكرية على حدودها الجنوبية في سورية فإنه يؤدي في الوقت ذاته إلى مكاسب اقتصادية كبيرة في مجالات الغاز والطاقة وغيرها .

أما بالنسبة للتقارب مع إسرائيل فقد حقق لأنقرة مكاسب كثيرة في مقدمتها استعداد إسرائيل لتعويض عائلات الضحايا الأتراك ورفع الحصار المفروض على مدينة غزة الفلسطينية، إضافة إلى أن إسرائيل تدعم موقف تركيا في الدفاع عن نفسها ضد المنظمات الإرهابية المختلفة وتشترك مع أنقرة برؤية أنّ الأسد فقد شرعيته ويجب أن يرحل، وبالطبع فإسرائيل ستحقق مقابل ذلك التطبيع عددا من المكاسب في مقدمتها؛ التنسيق الأمني مع تركيا لمحاربة "الإرهاب" العابر للحدود، والضغط على المقاومة في غزة لوقف هجماتها المتكررة على "إسرائيل[108] ."

4-الحرب على الإرهاب:كان دخول تركيا الحرب ضد "تنظيم الدولة الإسلامية" إلى جانب التحالف الدولي المكون من خمسين دولة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية هو التغير الثالث في السياسة التركية بعدما أحجمت عن المشاركة لمدة عامين تقريبا في الطلعات الجوية ضد "التنظيم" وقد وضعت آنذاك ثلاثة شروط لضرب "التنظيم" وهي:

[108] المرجع نفسه .

أ. أن تشمل عمليات التحالف الدولي نظام الأسد في سورية

ب . أن تشمل العملية إقامة منطقة "آمنة" أي حظر طيران شمال سورية

ج . تدريب المعارضة السورية المعتدلة وتسليحها لمواجهة نظام الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية معاً.

ولكن تركيا تعرضت نتيجة لموقفها الرافض المشاركة بالتحالف الدولي ضد "التنظيم" آنذاك إلى حملة إعلامية شعواء من وسائل إعلام غربية وأميركية، فعلى سبيل المثال فقد نشرت وكالة رويترز مقالا بعنوان "العزوف التركي يعوق الخطط الأميركية لبناء تحالف ضد الدولة الإسلامية .في حين نشرت "النيويورك تايمز" خبرًا ادّعت فيه أن تركيا هي أكبر مصدر للمقاتلين المتجهين للقتال في صفوف "تنظيم الدولة الإسلامية" وغير ذلك كثير، ولكن مجموع الأسباب السابقة التي تمّ ذكرها بداية البحث جعلت تركيا تتخلى عن جزء من شروطها للدخول في الحرب ضد "تنظيم الدولة الإسلامية" إلى جانب التحالف الدولي، وبالتأكيد فقد ضمنت تحقيق جزء من شروطها أيضا، وأهمها ضمان إخلاء "الكرد" من غربي نهر الفرات وإقامة منطقة آمنة غير معلنة عززتها تصريحات مسؤولين أتراك ويصدقها الواقع الحالي بعد دخول الجيش التركي إلى منطقة جرابلس وما حولها في عملية أطلق عليها درع الفرات وحققت أنقرة من خلالها بعض الشروط التي أعلنتها لدخول قواتها البرية مع التحالف الدولي ضد "تنظيم الدولة"، وأظهرت أن الانقلاب جرت رياحه بما لا تشتهيه السفن الأمريكية حيث صرح مسؤولٌ تركيٌ لصحيفة "حرييت" التركية أن الأمريكيين –خلال مناقشة الخطة معهم– أبدوا تحفظهم، معتبرين خطة أنقرة "غير عملية"، في ظل ما سموه نقص أعداد "المقاتلين المعتدلين" اللازمين لتحرير جرابلس، خاصة أن الخطة تعتمد بشكل رئيس على القوات الخاصة، وقائدها "العميد سميح ترزي" الذي قتل خلال مشاركته في الانقلاب الفاشل. [109]

***ثالثا: تداعيات التدخل التركي في الازمة السورية**

إن الثابت الوحيد في الموقف التركي من الثورة/الأزمة السورية كان التغير الدائم على مدى السنوات السابقة، بناء على تفاعل ثلاثة عوامل هي : الواقع الميداني السوري، والمشهد التركي الداخلي، والموقف الدولي من الثورة/الأزمة. ونتيجة لتفاعل هذه العوامل الثلاثة، فقد تطور الموقف التركي من حث بشار الأسد على القيام بإصلاحات جذرية وحقيقية مع بداية الحركة الاحتجاجية في مارس/آذار 2011، إلى دعم المعارضة والمطالبة بإسقاط النظام ابتداءً من 2012، إلى

[109] المرجع نفسه .

القبول بالحل السياسي للأزمة بشرط رحيل الأسد في 2015، إلى القبول الضمني ثم العلني ببقائه خلال الفترة الانتقالية في 2016، إلى التدخل العسكري المباشر على الأراضي السورية عبر عملية درع الفرات في أغسطس/آب 2016.

قرار التدخل -رغم سنوات من أدبيات رفض "التورط" في الأزمة- جاء بناءً على أولويات الأمن القومي التركي والرغبة في وأد فكرة الدويلة الكردية في الشمال السوري، وبسبب الإخفاق في بلورة الرؤية التركية في سوريا لعدة أسباب منها ضعف المعارضة وتشتتها والتدخل الروسي المباشر، وتأثراً بتبدل الموقف الدولي من الضغط على النظام إلى الاكتفاء بمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) حصراً، وإثر تفاهمات مع موسكو وضوء أخضر منها بعد التقارب وتطبيع العلاقات معها ، ويبدو أن لحظة درع الفرات كانت فارقة في مقاربة تركيا للأزمة السورية بسبب ما اكتنفها من تناقضات وتداخلات. فتدخلها لوقف تقدم المشروع الكردي يضطرها لضمان الضوء الأخضر الروسي لبدء العملية ثم لحماية قواتها وجنودها، بينما ما زالت على خلاف كبير مع موسكو في رؤية حل الأزمة وفي تضارب مصالح واضح معها، في الوقت الذي تعجز فيه عن مواجهتها عسكرياً ولو بالوكالة.[110]

فتحصلت القناعة لدى صانع القرار التركي بضرورة التفاهم والتعاون مع موسكو بدل المواجهة، وكانت الحصيلة عملية عسكرية محددة الأهداف ومحدودة السقف السياسي والعسكري والاستراتيجي، بمعنى التخلي تماماً ونهائياً عن فكرة إسقاط النظام، والتراجع عن دعم المعارضة المسلحة في حلب، والوصول إلى مدينة الباب كحد أقصى في العمليات العسكرية. ثمة من قال: عجزت تركيا عن أن تنقذ نفسها والمعارضة معاً، فاختارت أن تنقذ نفسها، ولعله اقترب من التوصيف الصحيح، وعلى هامش العمليات العسكرية، تجنب الخطاب الرسمي التركي توجيه أي لوم إلى روسيا عبر تحميل المسؤولية الكاملة للنظام عما يجري في حلب رغم أن القصف الجوي للمدينة كان روسياً في معظمه، وتركَ دعواته السابقة والمتكررة لضرورة تحييد المعارضة "المعتدلة"، بل عملت أنقرة على سحب/جذب بعض الفصائل المقاتلة في حلب للمشاركة في درع الفرات وفق بعض التقارير، وفق تلك المعطيات، كانت أنقرة قد اقتربت كثيراً من الرؤية الروسية للحل، وهو ما أشار له تصريح فلاديمير بوتين الذي أوردته صحيفة الحياة عن "توافق تركي/روسي على إجلاء المسلحين" من المدينة خلال زيارة رجب طيب أردوغان لموسكو في سبتمبر/أيلول الفائت.القمة الثلاثية في موسكو بعد إجلاء المدنيين والعسكريين من شرقي حلب حملت إشارات إضافية على إعادة تموضع تركيا في الأزمة السورية،

110 سعيد الحاج ، تركيا و الازمة السورية ...ملامح مرحلة جديدة ، من الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/12/26/.

واقترابها أكثر من روسيا وبدرجة أقل من إيران، على حساب رؤيتها السابقة بل ومصالحها في بعض التفاصيل.فقد همش الإعلان الدور الأميركي/الأوروبي، وصدر في غياب أي ممثل عن السوريين، وشمل وقفاً شاملاً لإطلاق النار في كل سوريا، وحدد "مكافحة الإرهاب" كأولوية، وحكم على سوريا المستقبلية بأنها يجب أن تكون "ديمقراطية وعلمانية." مصدر المعلومات؟

تراهن تركيا على تهدئة الأوضاع في سوريا بعد أن عرّضتها مواقفها السابقة للضغوط الخارجية والاستهداف، وبعد أن ضاعفت حالة الفوضى والتفاقم من مخاطر "داعش" والفصائل الكردية المسلحة عليها، وتسعى لتعميق حالة التفاهم والتعاون مع موسكو لموازنة التوتر في علاقاتها الأميركية والأوروبية، كما يبدو أنها لا تأمل تغيرا كبيرا في السياسات الأميركية تجاه الأزمة السورية مع رئاسة دونالد ترامب. [111]

في ظل التطورات المتسارعة على الحدود الجنوبية مع الجارة سوريا وبعد تفاقم الأزمة السورية ودخول عامها الخامس وفقدان النظام السوري سيطرته على الجزء الشمالي من البلاد، الأمر الذي أدى إلى مخاوف تركيا حيال ذلك بخاصة بعد هزائم وانسحاب تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من عدة مناطق كان أخرها مدينة تل أبيض وقبلها مدينة كوباني "عين العرب" على وقع ضربات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ودخول مقاتلي وحدات الحماية الشعب التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي (الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني في تركيا) وبسط سيطرته على الشريط الحدودي عبر ربط المناطق الكردية مع بعضها البعض في سوريا، سارعت الحكومة التركية بدورها إلى استدعاء كبار القادة العسكريين المرابطين على طول الحدود السورية تحسباً لأي طارئ على حدودها الجنوبية، حيث رافق ذلك تحضيرات عسكرية وحشود قوات برية ونشر بطاريات مضادة للصواريخ بالتزامن مع إطلاق حملة دبلوماسية لشرح مواقفها للأطراف الخارجية وخاصة مع الدول الغربية وحلف الناتو ومع حلفاء النظام السوري كإيران وروسيا، وذلك إن تركيا ليس لديها نوايا دخول الأراضي السورية بقصد الاحتلال وإنما لحماية نفسها من تنظيم الدولة و فصيل كردي انفصالي حسب مزاعم تركيا وهنا السؤال يطرح نفسه على الساحة بما أن حزب الشعوب الديمقراطي دخل قبة البرلمان التركي ككتلة سياسية والذي يعتبر أن حزب الاتحاد الديمقراطي جناحاً له في سوريا وعلى علم بأنه لا يملك مشروع كردي حسب مزاعم صالح مسلم وقادة حزب

[111] المرجع نفسه .

العمال بأن زمن الدولة القومية قد ولى، ولهذا السبب فلا داعي لمخاوف تركيا من كرد سوريا وبالتالي هناك تعقيدات كبيرة حول أي عمل تقوم بها الدولة التركية حيال أي تدخل عسكري في سوريا ،كذلك تدرك الحكومة التركية جيداً، كما جاء على لسان رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو بأن تركيا لن تجر وراء مغامرات ولن تسمح في تحول الأحداث والوضع الراهن إلى تهديد الأمن القومي التركي إن اقتضت الضرورة فلن تتردد تركيا في التدخل العسكري في سورية على المستوى الشعبي في تركيا ،ذلك خشية من أن يقوم تنظيم الدولة بنقل نشاطه إلى تركيا، وهذا ما جعلت تركيا أكثر تحمسا لفكرة تكبيد قوات الحماية الكردية خسائراً لتنظم الدولة تحت غطاء طيران التحالف ،وهو ما أحيا مخاوف تركية من إمكانية سعي كرد إلى إقامة دولة على الحدود التركية طبعاً وفق المنظور التركي للأحداث . وكما يبدو إن المتغيرات التي ربما تدفع للتدخل التركي لا تقتصر على ما يحدث على أرض الواقع ، لكن كما يبدو أن واشنطن قد نجحت في تغيير قناعات تركيا، فيما يتعلق بأولوياتها إذ كان الهدف الأول المعلن لأنقره منذ تفجر الصراع السوري هو إسقاط نظام بشار الأسد، وقد سعت أنقره مرارا إلى أقناع التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة بتوسيع عملياته لتطال أيضا قوات نظام السوري وشرطت مشاركتها التحالف بحدوث ذلك، وهو ما مثل نقطة خلافية في علاقتها بالولايات المتحدة لكن التطور الأخير جعل من تركيا تغير من موقفها بإعادة حساباتها وفق فهمها الأمني للأحداث المتلاحقة . في المحصلة هناك سيناريو في حال تخلي قوات التحالف الدولي عن دعم مقاتلي وحدات الحماية الشعبية تلبية لمطلب تركي بهذا الخصوص ودخول تركيا في مواجهة مباشرة مع تنظيم الدولة، وفي كلتا الحاليين تتجه تركيا نحو حربٍ داخلية على غرار الأزمة السورية لوجود خلايا نائمة لتنظيم الدولة داخل الأراضي التركية وكذلك مسألة القضية الكردية العالقة منذ عقود، وما علينا أن تنتظر ريثما تتضح صورة الحقيقة في الأيام المقبلة. [112]

لعبت تركيا دوراً سلبياً في الأزمة السورية، منذ الأيام الأولى لاندلاعها، فقد فتحت حدودها للمقاتلين الأجانب للدخول إلى سورية، والانضمام إلى المجموعات المسلحة المحلية في حربها ضد الدولة السورية كما أنها احتضنت على أراضيها معسكرات تدريب لمقاتلي هذه المجموعات بمختلف مسمياتها، وتدخلت مباشرةً إلى جانب المسلحين في العديد من المعارك، كالمعارك التي جرت في محافظتي حلب وإدلب والأجزاء الشمالية لمحافظة اللاذقية،

[112] محمد رمضان ،تداعيات التدخل التركي في سوريا و مخاوفها الدائمة ، 2015 ، من الموقع الإلكتروني:
http://www.orient-news.net/ar/news_show/89068

لذلك فإن الكثير من الشكوك تحوم حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في تسوية النزاع السوري، وإمكانية التزامها بتعهداتها في الواقع، بنتْ تركيا تدخلَها الأرعن، في الأزمة السورية، على حساباتٍ خاطئة وتمنيات منفصلة عن الواقع، بأن النظام في سورية الأبية سيسقط خلال فترة أقصاها سنة، إلا أن الصمود الأسطوري للجيش العربي السوري وحلفائه، ودخول روسيا على خط الأزمة السورية، وتحرير مدينة حلب، أدّى إلى تغيير سيرورة الصراع كلياً، وتخريب مشاريع نظام أردوغان وأحلامه في (العثمانية الجديدة).

ولقد أدرك نظام أردوغان متأخراً أن الغرب، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية، أراد أن يجعل تركيا مطية لتمرير مشاريعه الشيطانية لمنطقة الشرق الأوسط، فوجدت تركيا بعد ذلك نفسها في وسط الحريق الذي ساهمت في إشعاله، فأمنها مهدّدٌ من قبل الجماعات الإرهابية نفسها التي تنشر الفوضى والإرهاب في سورية، والمشاريع التقسيمية الأمريكية للمنطقة تطول تركيا أكثر من أي دولة أخرى ، وهكذا اضطر نظام أردوغان، أمام هذه الوقائع الجديدة، إلى اللجوء إلى موسكو، للتفاهم والتعاون معها بعد سنوات من الفشل في مواجهتها ، في الحقيقة، تدرك روسيا جيّداً حقيقة الدّور السلبي الذي لعبه نظام أردوغان، الذي سهّل دخول آلاف العناصر الإرهابية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في آسيا الوسطى، وهذا ما يشكّل تهديداً أمنياً مباشراً لروسيا، إلا أن روسيا أصرّت على وجود تركيا في جميع محادثات تسوية الأزمة السورية، وصولاً إلى الاتفاق الأخير حول المناطق الآمنة. ومع ذلك كلّه، فإنّ جملة التناقضات والتعقيدات، المرتبطة بالبعد التركي في الأزمة السورية، تُبقِي السؤال حول ماهية الدور التركي، مفتوحاً. [113]

في الواقع، كان هدف روسيا، منذ ربيع عام 2016، تحويل الصراع من الميدان إلى طاولة المفاوضات، لذلك من وجهة نظرنا، يُعتبَر إدخال تركيا في اتفاقات تسوية الأزمة السورية حنكة دبلوماسية روسية كبيرة، فقد أدّى التوافق الروسي– الإيراني– التركي إلى تحييد الدول الغربية، عن الصراع السوري، وخاصةً بعد انكشاف مشاريعهم المبيتة لهذه المنطقة، وإدخال تركيا في هذه الاتفاقات سيساهم مساهمة كبيرة في ذلك.والحقيقة أنّ تحييد الدول الغربية عن الصراع السوري يعتبر خطوة جيدة، تصبّ في صالح الدولة السورية، إذ أن التدّخل المستمر لهذه الدول ساهم بخلق مشاكل جديدة وتعقيد المشاكل القائمة ، وهكذا، فعلى الرغم من الأعمال والممارسات العدائية التي ارتكبتها تركيا، فهي لا تُعتبَر عدواً استراتيجياً لروسيا أو إيران، كما أنّها لا تمثُّل شريكاً استراتيجياً لهما، لذلك فإشراكها في

[113] المرجع نفسه .

الحل قد يكون أسهل الشرور، علاوة على ذلك، فإن انحصار معالجة الأزمة السورية في هذه الأطراف الإقليمية الثلاثة (روسيا، إيران، تركيا) سيكون أكثر فعالية في إيجاد الحلول المناسبة لها، إضافةً إلى ما سبق، فإن الدور التركي سيكون محدود السقف، سياسياً وعسكرياً واستراتيجياً، فتركيا ركبت قطار الحل الروسي للأزمة السورية، اضطراراً وليس اختياراً، خاصةً بعد انكشاف النوايا الأمريكية للمنطقة. ومن ناحية أخرى فإن الوجود الروسي والإيراني على خط الأزمة السورية، اللذين يتماهى موقفهما مع الموقف السوري الرسمي في خطوطه العريضة، لن يسمح لتركيا بحرية التصرف والحركة. [114]

ففيما يتعلق باتفاق المناطق الآمنة، فإنّ أنقرة ستلعب دور المتحدث والمفاوض باسم الجماعات المسلحة، كما أنها ستشارك، مع إيران وروسيا، في إدارة نقاط الحراسة والعبور والمراقبة، المقامة على حدود هذه المناطق، والقوات التركية التي ستشارك ستكون محدودة للغاية، ولن تكون بأيّ حالٍ من الأحوال قادرة على إحداث تغيير ملموس في سير المعارك. علاوة على ذلك، فإن زمام المبادرة الميدانية ما زالت في يد الجيش العربي السوري وحلفائه، لذلك فإننا سنجد أنفسنا أمام مسار تفاوضيّ بين الحكومة السورية من جهة، لا يجادل اثنان حول مسؤولية المعارضة السورية في مآلات الأوضاع بحلب خاصة وسوريا عامة، فالعامل الذاتي هو الأساس في أي صراع ثم تليه العناصر الداعمة أو الرافدة وبالتالي فضعف الفصائل وتشرذمها وغياب الرؤية الجامعة لها سياسياً وعسكرياً أضعف كثيراً من موقفها، ولربما أوحى للدول الداعمة أو بعضها بعبثية الاستمرار في الدعم رغم التراجع. لكن أيضاً ومن جهة أخرى، تتحمل الدول الداعمة وزراً كبيراً من المسؤولية باعتبار أنها ساهمت في حالة التشظي، ومنعت الدعم النوعي وتركت أخيراً حلب تواجه مصيرها وحدها من هذا المنظور، وعطفاً على ما سبق من تطورات رسمت المشهد الحالي من التفاهمات الروسية – التركية؛ يبدو مسار تركيا الحالي محفوفاً بالمخاطر لعدة أسباب، فإعلان موسكو –الذي تحدث عن روسيا وإيران وتركيا كدول ضامنة للحل– قد استبعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية الداعمة للمعارضة، وبالتالي سيزيد الهوة بين أنقرة وبين هذه الأطراف، ويزيد الهواجس التي قد تعوق التقارب والتفاهم لاحقاً. كما أنه يشكل مخاطرة كبيرة لإيحائه بالخروج عن الإطار الأممي/الدولي لحل الأزمة والاكتفاء بالإطار الثلاثي، فضلاً عن أن تركيا طرف واحد في مقابل اثنين ضمن هذه المعادلة، مما يضعف موقفها ويجعلها

[114] نضال محمد ، ماهية الدور التركي في تسوية الأزمة السورية، النور ، العدد 814 ، 2018 ، من الموقع:
http://www.an-nour.com/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89/item/16485-2017-07-05-11-52-10#.Wv2YatMvyu

أقرب لتقديم التنازلات أكثر من فرض وجهة نظرها، وقد كان ذلك واضحاً بتبني وجهة النظر الروسية في تصنيف المنظمات "الإرهابية"، حيث استبعدت المليشيات "الشيعية" والكردية التي تعتبرها أنقرة إرهابية .ومن زاوية أخرى، تبدو أنقرة وكأنها وضعت كل بيضها في سلة الحل السياسي والتعاون مع روسيا، الأمر الذي أفقدها ويفقدها أوراق قوتها في الملف السوري، التي تأتي المعارضة السورية المسلحة في مقدمتها بالتوازي مع الوجود التركي العسكري على الأرض.الأهم هو صعوبة الوثوق بثبات الموقف الروسي بعد استتباب الأمر وانتفاء أو تراجع الحاجة الروسية للدور التركي، الأمر الذي قد يهدد فكرة المنطقة الآمنة أو الخالية من "الإرهاب" التي باتت ركنا رئيساً في نظرية الأمن القومي التركي وحماية الحدود، وقد يعرّض عملية درع الفرات برمتها لمخاطر شديدة لا تقوى أنقرة على تحمل تبعاتها، والأخطر أن تركيا تجازف كثيراً في تفاهماتها مع روسيا بسمعتها والصورة الذهنية عنها بين السوريين والعرب، وبقوتها الناعمة في العالم العربي والمنطقة، إذ تعطي انطباعاً بمقاربة مصلحية براغماتية بحتة للأزمة السورية، وأنها في تناغم وتحالف مع دولتين محتلتين للأرض السورية هما روسيا وإيران.هذه الصورة الذهنية –التي تضع "الجزرة" التركية جنباً إلى جنب مع "العصا" الروسية والإيرانية– ستعني أن التفاؤل والاستبشار بعملية درع الفرات من قبل طيف مهم من السوريين، والتفهم والمداراة لتطورات هذه العملية ونتائجها وآثارها السلبية التي سادت حتى الآن، قد تختفي جميعها لتتحول النظرة لتركيا من دولة داعمة ونصيرة إلى قوة غير مرغوب فيها على الأرض السورية، وهو ما قد يفتح الباب لاستهدافها واستنزافها. [115]

أخيراً، فإن مسار التقاربات بين تركيا وروسيا من جهة وتركيا وإيران من جهة أخرى ليس مساراً حتمياً لا عودة عنه، بل فرضته التطورات الميدانية في سوريا والتحديات الداخلية والخارجية لتركيا، فضلاً عن التوازنات الدولية المائلة تماماً لمصلحة موسكو بأسلوب يشبه التفويض التام في الملف السوري ، وبالتالي فإن هذا المسار سيكون معرضاً دائماً للانهيار أو التقويض إذا ما تراجع مستوى التحديات التركية الداخلية والخارجية، أو اختفت حالة التفرد الروسية في سوريا، إما بسبب تغير الموقف الدولي بأي اتجاه، أو بسبب أي خلافات روسية/إيرانية جدية في المستقبل (ليس ثمة مؤشرات حقيقية عليها)، أو بسبب تحول الأوضاع الميدانية من السيطرة التامة إلى الاستنزاف الطويل المدى.ومن البديهي أنه رغم تراجع موقفها مؤخراً، فإن تركيا تبقى أقرب الدول للمعارضة وأقدرها على

[115] نفس ،المرجع السابق .

لعب دور إيجابي لصالحها، وينبغي بالتالي الحرص على العلاقات والتعاون معها ما أمكن وليس استعداؤها، لا سيما في حال اللجوء إلى مسار سياسي ستحتاج المعارضة فيه لظهير قوي .

وفي غياب أي مؤشرات على متغيرات جذرية قريبة في الموقف الأميركي و/أو الدولي من الأزمة السورية أو من موسكو، فإن الخيار المتاح لإمكانية تغيير المقاربة التركية هو في يد المعارضة السورية السياسية والعسكرية، إن أحسنت القراءة والتقييم والتقويم وتوحيد الرؤية والموقف والمسار سياسياً وميدانياً، بما يمكن أن يعدل من كفة الميدان عسكرياً ويفاقم من تورط روسيا في سوريا، ويتيح –ضمن عوامل أخرى– عودة تركيا إلى مستوى الدولة "الداعمة" وليس "الوسيطة"، وإلا فإن استمرار الأوضاع الحالية سيغري أنقرة بالاستمرار أكثر في مسار التقارب مع روسيا، وهو ما لا يصب حتماً في مصلحة سوريا أو شعبها أو ثورتها أو معارضتها، والمجموعات المسلحة من جهة ثانية، وذلك برعاية الدول الضامنة للاتفاق، حيث سيُضبَط الأمن في هذه المناطق الأربعة ويجري تثبيت وقف دائم لإطلاق النار.

ومن المعوّل عليه أن تضغط تركيا على الجماعات المسلحة للمشاركة في عملية التسوية هذه وإجراء مصالحات شاملة في هذه المناطق، وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن تركيا ترتبط بتحالفات قوية مع بعض الجماعات المسلحة، مثل: الجيش الحر، حركة أحرار الشام، حركة نور الدين الزنكي، لواء السلطان مراد ...الخ، وهي بالتالي قادرة على التأثير والضغط عليها بشكل مباشر، كما أنّها قادرة على التأثير غير المباشر، عن طريق بعض الدول الإقليمية، على الجماعات الأخرى.في الحقيقة، ستتضمن هذه المرحلة محادثات نعتقد أنها ستكون طويلة نسبياً، حول الكثير من التفاصيل الفنيّة والتكتيكيّة لإدارة المناطق الآمنة، أما في الملف الكردي، الذي لا ينفصل في الحقيقة عن الملف الأمني، فكما أشرنا سابقاً، فإن تركيا أصبحت مهددة بالمشاريع التقسيمية الأمريكية للمنطقة، شأنها في ذلك شأن العراق وسورية وإيران، وهذه الدول جميعها تقف ضد نوايا واشنطن إنشاء كيان كردي مستقل، لذلك فإنّه من مصلحة جميع الأطراف الإقليمية احترام سيادة الدول المجاورة ووحدة أراضيها، وبالتالي تنسيق الجهود لإفشال المساعي والخطط الأمريكية في هذا الشأن، الأمر الذي يجعل إعادة الأمن والاستقرار ومحاربة الجماعات الإرهابية في سورية عامةً، أولويةً ملحّةً ومستعجلة، ولا تقل أهمية عن مناهضة المشاريع الأمريكية في التقسيم.[116] .

[116] نفس ، المرجع السابق .

***رابعا : معيقات التدخل المباشر في الازمة السورية**

واجهت السياسة الخارجية التركية عدة معيقات وعقبات للتدخل المباشر في الازمة السورية ، منها[117] :

1-. تفوق روسيا عسكريًا عليها، بالمقارنة المباشرة بين الجيشين وبسيطرتها التامة على الأجواء السورية، مما يدفع أنقرة لتجنب المواجهة العسكرية المباشرة – والمنفردة – معها .

2 . الموقف الأمريكي الذي لم يتغير حتى الآن فيما يتعلق بخطوطه الحمراء إزاء سقف الدعم المقدم للمعارضة السورية، وخصوص ًا مضادات الطيران، فض ًلا عن التدخل المباشر في سوريا .

3 . خذلان حلف الناتو لتركيا، وصدور عدة تصريحات من قياداته تحذرها من أي خطوة قد تجعل منها معتدية" على روسيا في سوريا، بما يحرمها من نصرة الحلف .

4 . تشظي فصائل المعارضة المسلحة في سوريا، بما يص ّعب من مهمة تركيا لغياب الحليف المحلي الذي يمكنها أن تعتمد عليه .

5 . وجود معارضة معتبرة في تركيا لأي تورط للجيش في سوريا، يتزعمها حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزب المعارضة المعروف بتوجهاته الداعمة للأسد، وحزب الشعوب الديمقراطي القومي الكردي .

6 . الصعوبات اللوجستية والعسكرية المتعلقة بالتدخل المفترض، خصوصًا في ظل تقاعس الناتو ورفض الولايات المتحدة .

7 . حالة التصعيد الداخلي التي يقودها حزب العمال الكردستاني في أحياء مدن الجنوب ذات الأغلبية الكردية، وهو ما سيعقد أي قرار تركي مفترض بفتح جبهة ثانية أحد أهم مكوناتها من الأكراد، بما يحمله ذلك من حساسية للمشهد الداخلي الكردي المتعلق بالمشكلة الكردية تحديد ًا، فض ًلا عن كلفته العسكرية .

8 . الموقف الرسمي العربي الرافض لأي تدخل مفترض لتركيا في سوريا، وهو اعتبار مهم يضعه صانع القرار التركي نصب عينيه، سيما والموقف من معسكر بعشيقة العراقي ما زال حديثا .

9 . تسريبات مفترضة حول تحفظ المؤسسة العسكرية التركية لأي تدخل مباشر في سوريا والاكتفاء بحماية الحدود وإفشال المشروع الكردي .

[117] محمد رمضان ، مرجع سابق ، من الموقع :http://www.orient-news.net/ar/news_show/89068

***خامسا : سيناريوهات التدخل التركي المباشر في الازمة السورية**

في كل الأحوال الوقت سيكون العنصر الأساسي في المعادلة , حيث من المتوقع ان يسود في هذا الاطار احد السيناريوهات التالية للتدخل التركي في المأزق السوري :

السيناريو الأول : إمكانية توغّل تركيا عبر فصائل "المعارضة السورية" التي تدعمها، إلى عمق 25 كيلومترًا لتأمين عمق حدودها من الجانب السوري، ومنها أيضًا أن تقوم بفرض منطقة آمنة على طول 90 كيلومترًا وبعمق يمتدّ من 15 إلى 30 كم داخل سورية، تكون مقرا للمعارضة السورية المسلّحة، ومركزا لإقامة مناطق آمنة يمكن أن تستوعب مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، بدلًا من دخولهم إلى تركيا.

السيناريو الثاني :يرى متبنيوه أن يكون التدخل التركي تمهيدا للتوجه نحو مدينة الرقة، عاصمة ''تنظيم الدولة الإسلامية–داعش'' بالتعاون مع كتائب سورية مقبولة أميركيًا، وكذلك أن يكون الهدف الأميركي–الروسي من وراء السماح لتركيا دعم كتائب مسلّحة عربية، في شمالي سورية، وتحقيق توازن للقوى بين العرب والأكراد في سورية، يريح المعارضة السورية، ويقنعها بالمشاركة في قتال ''تنظيم الدولة الإسلامية'' كمسار منفصل عن مسار إسقاط النظام أو محاربته[118].

السيناريو الثالث :وأصبحت سوريا وخاصة مناطق غرب الفرات مقسمة بين روسيا وتركيا وإيران، وبات الداعم الوحيد لما تسمى بالثورة السورية أحد أبرز عوامل تقسيم سوريا، أمام مرأى ومسمع من يسمون أنفسهم معارضين سوريين ويجلسون في حضن أردوغان الذي قسم سوريا وهو أبرز المدعين بحماية وحدة البلاد، مغتمناً فرصة أن الجالسين في حضنه من المعارضين لا تهمهم مصلحة سوريا أو شعبها بقدر ما تهمهم الرواتب والمصالح الشخصية التي تقدم لهم . اصحاب هذا المخطط التقسيمي دائماً وأبداً يتهمون قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية في شمال سوريا بتقسيم البلاد وما زالت قوات سوريا الديمقراطية تقاوم في عفرين في سبيل إفشال مخطط التقسيم الروسي – التركي، ولا بد أن نعلم أن الإدارة الذاتية والكرد وحلفائهم من بقية المكونات في شمال سوريا هم الوحيدون الذين قدموا مشروع الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وقدموا مشروع الفيدرالية الديمقراطية كحل

[118] تدخل تركي سهل وسيناريوهات مقبلة صعبة ، أبحاث و تحليل سياسات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، 2016 ، من الموقع الإلكتروني :
https://geroun.net/archives/64425

للأزمة السورية، لأن الفيدرالية من شأنها أن تحفظ وحدة البلاد وتجعل من سوريا بلداً موحداً آمناً لجميع مكونات الشعب السوري، لأن كبرى دول العالم وأكثرها ديمقراطية وأماناً واستقراراً هي البلدان ذات الأنظمة الفيدرالية.[119]

[119] **هذا** هو سيناريو تقسيم سوريا وكالة انباء هاوار ، من الموقع الإلكتروني:
http://www.hawarnews.com/ar/haber/d987d8b0d8a7-d987d988-d8b3d98ad986d8a7d8b1d98ad988-d8aad982d8b3d98ad985-d8b3d988d8b1d98ad8a7-h124.html

خلاصة واستنتاجات:

نستنتج مما سبق ان العملية العسكرية التركية تبدو حتى الان محدودة , و ينحصر هدفها الرئيسي في ابعاد تنظيم الدولة عن الحدود التركية و منع وحدات حماية الشعب الكردية من ملء الفراغ الذي يخلفه انحسار التنظيم و من ثم السيطرة على الشريط الحدودي مع سورية خاصة في مناطق غرب فرات . كما تمثل اختبارا لقدرة الحكومة التركية على قيادة المؤسسة العسكرية و اخضاعها للسلطة المدنية و تحقيق حالة من التوازن بين الدعم الأمريكي المشروط و غض الطرف الروسي المقصود و توافق المصالح مع ايران للحد من تطلعات الاكراد الاستقلالية . في الوقت نفسه يمثل هذا التدخل فرصة للمعارضة السورية لإثبات جدارتها في مواجهة تنظيم الدولة و من خلاله إعادة فرض نفسها طرفا لا يمكن تجاوزه في أي تسوية سياسية للمسالة السورية .

الخاتمة

من خلال معالجتنا لموضوع السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة حالة الازمة السورية "2010 . 2017" يمكن القول أن طبيعة المكون الساسي الداخلي و التغيرات الدولية أثرت بشكل كبير على سياستها الخارجية التي أرادت من خلالها تركيا لعب دور إقليمي محوري في منطقة الشرق الأوسط.

و في اطار هذه العملية فان السياسة الخارجية التركية و انطلاقا من العثمانية الجديدة تحولت ليس فقط في المضمون و لكن في الأدوات و الاليات لإدارة ملفات خارجية نشيطة و قد تركز الاهتمام السياسي الخارجي على مختلف القضايا التي تقع ضمن المجال الحيوي التركي .

ان تغيير ممارسات السياسة الخارجية التركية الجديدة يعكس أيضا مختلف المصطلحات المستخدمة و التي تلخص مبادئ السياسة الخارجية التركية و التي تتمثل في الدبلوماسية المتعددة الأطراف و التعاون الإقليمي و تصفير المشكلات مع الجيران, فضلا عن المبادئ الجديدة التي استندت عليها السياسة الخارجية التركية في تعاملاتها الإقليمية و الدولية مكنتها من أداء أدوار إقليمية و دولية فاعلة و مؤثرة و كانت ارتداداتها إيجابية على الداخل التركي سياسيا و اقتصاديا و عسكريا و نتيجة لذلك أصبحت تركيا تمارس أدوارا خارجيا تتجاوز الحدود التقليدية و إمكاناتها الذاتية فاصبح الحديث اليوم عن تركيا كقوى إقليمية مؤثرة و محورية بنفس الوقت و لا يمكن تجاهلها او حتى تجاهل مصالحها السياسية في أي ترتيبات إقليمية شرقية .

فيمكن القول أن الدور التركي وتطوره في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة له والضغوط التي تواجهه وكيفية معالجتها له، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة , لكن ثورات العالم العربي عصفت بـ هذين المحورين وبكل توازنات المنطقة، وهزت معها وبذات القدر أسس السياسة الإقليمية لتركيا. فقد تحول عمقها الاستراتيجي إلى ساحة صراعات دامية، وفشلت نظرية "صفر قوتها الناعمة عن إحداث اختراقات/إنجازات مهمة في المنطقة بعد أن أضحت الأخيرة طرفا في حالة الاستقطاب بسبب مواقفها المعلنة من الثورات، سيما الثورة السورية.

حيث عرف الموقف التركي في سوريا تطورات و تغيرات متلاحقة من المطالبة بإصلاحات جذرية عند بداية الثورة في مارس 2011 الى دعم المعارضة و القبول بالحل السياسي المشروط برحيل بشار الأسد وصولا الى التدخل العسكري المباشر في الأراضي السورية عبر عملية درع الفرات في أغسطس 2016 و ما تلاها من تطورات و تداعيات

لم يحمل التدخل التركي في الحرب على سورية، وإجراءات الحكومة التركية في هذا الشأن، الا مزيدا من الخراب والتدمير، ومزيداً ا من التصعيد والتأجيج للأزمة. وسمح للمنظمات الإرهابية وساعدها في السيطرة على جميع المعابر الحدودية بين تركيا وسورية، وبعض هذه المعابر تمت السيطرة عليها منذ عام 2012 .

لم تستطع تركيا تحقيق أهدافها في سورية، رغم كل ما استخدمته من وسائل وأساليب، الأمر الوحيد الذي استطاعت تحقيقه هو نشر المزيد من التطرف والإرهاب وزيادة معاناة الشعب السوري. اليوم، يتحدث كثيرون عن تغيرات في المواقف التركية وانعطافات في توجهاتها حيال سورية، وستكشف الأيام القادمة، خصوصا في عفرين ، ما إذا كان هذا التغير حقيقيا، والى أي مستوى سيصل.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

1. يمكن القول ان تركيا استغلت مقدراتها الوطنية في صناعة سياسة خارجية أهلتها للعب دور جديد ومتميز يتلاءم مع المتغيرات الدولية والإقليمية، مما يؤدي في النهاية الى تحقيق اهداف استراتيجية ومصالحها العليا .
2. نستنتج ان الفراغ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط و الناشئ عن غياب قوى إقليمية فاعلة و مؤثرة قد فسح المجال للسياسة التركية بمزيد من التحرك الإقليمي الفعال و المؤثر للمحافظة على الاستقرار .
3. و استنتجنا أيضا ان تركيا تسعى للعب دور إقليمي في المنطقة عبر البوابة السورية من خلال التدخل القائم بغية تأكيد دورها و مكانتها في رسم معالم جديدة للمنطقة
4. تدخلت تركيا عسكريا في سورية، وحققت مع ''المعارضة السورية'' انتصارات سهلة، لكن النتائج بعيدة المدى ليست بالضرورة بالسهولة ذاتها، وتبقى السيناريوهات غير محدودة في ظل العدد الكبير من القوى المؤثرة في المشهد السوري.

قائمة المراجع

أولا : بالغة العربية

ا . الكتب

1. أوغلو، داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، **ط1** بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2010.

2. أوغلو، احمد داوود ، العمق الاستراتيجي، ط2، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ،2011.

3. اينالجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، (تر: محمد الأرناؤوط) بيروت : دار المد الإسلامي ، الطبعة الأولى ،2001 .

4. اللباد، مصطفى ، تركيا واسرائيل : واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات ، 2012 .

5. العتابي عبد الزهرة شلش ، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي: دارسة في الجغرافية السياسية ، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، 2002 .

6. الشقاقي، خليل ، أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 94 ، 1988 .

7. النعيمي ،أحمد نوري ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، بغداد : دار الحرية للطباعة والنشر، 1975.

8. الحمش منير ، وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،.2012

10. العزاوي ،نجيب وصال ، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012.

11. باكير علي حسين ، وأخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، ط1، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 2002.

12. باكير علي ،حسين ، وأخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ،ط2 ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، .2009

13. باكير علي، حسين، النموذج التركي والعرب ما بعد الثورات في : التحول التركي تجاه المنطقة العربية ، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد 60 ،2012.

14. باكير علي حسن ، الابعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية و التركية حيال سورية ، المركز العربي للأبحاث دراسة سياسات الدوحة ، 2013 .

15. باكينام الشرقاوي ، الانطلاقة الإقليمية التركية .. لماذا ؟ وكيف ؟ ،القاهرة : منتدى الراصد، 2009 .

16. هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، تر: فاضل جتكر ،الرياض : مكتبة العبيكان،2001 .

17. واكيم ،جمال ، صراع القوى الكبرى على سوريا :الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011 ،بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع ،الطبعة 2 ، 2012 .

18. وهبان ،محمد احمد ، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط : صراع الهوية و البرجماتية و المبادئ الكمالية ، جامعة الإسكندرية ، 2013 .

19. معوض، جلال عبد الله ,صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية , الطبعة الاولى , 1998.

20. مرزوق نبيل ، التنمية المفقودة في سورية، في كتاب(خلفيات الأزمة دراسات سورية) .

21. نوفل، ميشال ، عودة تركيا الى الشرق الأوسط : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، بيروت : الدار العربية لمعلوم ، الطبعة الأولى، 2010.

22. سعد الدين، إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، القاهرة : دار المستقبل العرب ،1983 .

23. عبد العاطي محمد ، و اخرون ، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ، قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الأولى ،2010 .

24. عبد الحميد محمد كمال، الشرق الأوسط، في الميزان الاستراتيجي، **ط4**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ،2002 .

25. عيسى، السيد دسوقي ، التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، القاهرة : دار الأحمدي للنشر، 2008 .

26. عثمان، أحمد ، دراسات في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة النهضة العربية ، 2009 .

27. عبد العاطي، محمد ، و اخرون ، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ، قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الأولى ،2010 .

28. فراس محمد، الياس ، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية ، ط1، المملكة الأردنية **الهاشمية** عمان : شركة دار الاكاديميون للنشر و التوزيع ، 2016 .

29. رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية و الإسلام في القرن العشرين ، بيروت: شركة المطبوعات ، الطبعة الأولى .

30. تشوين ،شي يان، الشرق الأوسط في الاستراتيجية الدولية ، بغداد : مركز الرافدين للدارسات والبحوث الاستراتيجية ، 2012.

ب . المجلات

1. الشقاقي خليل ،" أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 94 ، 1988 .

2. العناني ،خليل ، "هل الدولة العربية على وشك السقوط"، مجلة شؤون عربية، العدد 129 ،2007 .

3. . الشيخ ،نورهان ،"الخوف من التغيير :محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، 2012 .

4. وليد محمود ،عبد الناصر، "التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 189 ، 2013 .

5. ليتيم، فتيحة ، "تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط" ، مجلة المفكر، العدد5، مارس2010.

6. شهاب حميد، مجيد ، و اخرون ، " الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا "، مجلة كلية التربية الأساسي ، العدد 2 ، مارس 2010 .

7. مرسي مصطفى، عبد العزيز، "المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية" ، مجلة شؤون عربية ، العدد 129 ،2007 .

8. مصطفى جاسم، حسين، "الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2010 "، المجلة السياسية والدولة، العدد 20، 2012.

9. سالم، علاء ، "ادوار متقاطعة :تأثير العوامل الخارجية في مسار الازمة السورية" ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 188، 2012 .

10. عارف ،محمد خلف ، "الدور التركي الإقليمي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 02، 2010 .

1. عبد الله عبد الخالق، **رابطة دول الجوار العربي : فكرة سابقة لأوانها**، دورية شؤون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد 142.

ج . المذكرات و الرسائل الجامعية :

1. العفيفي محمود، حسن علي ، "مشروع الشرق الاوسط الكبِير واثره على النظام الاقليمي العربي" ، رسالة ماجيستر، غزة : كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة الازهر، 2012 .

2. حيدر جاسم محمد محمود ، "واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي و مستقبلها " ، رسالة ماجيستر ،جامعة الشرق الأوسط،2013 .

ثانيا : بالغة الأجنبية

1. Omer taspinar , Turkey : the new model , brookings institution <http://www.brookings.edu/research/papers/-Turkey-new-model-taspinar, p.2>

ثالثا : مواقع الكترونية

1. الحاج سعيد ، تركيا و الازمة السورية ...ملامح مرحلة جديدة ، على الرابط :

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/12/26

2. النقيب رشيد حوراني ، **المسألة السورية ما بعد انقلاب تموز الفاشل في تركيا** ،المؤسسة السورية للدراسات و أبحاث الرأي العام ، 2016 ، على الرابط:

http://**www**.**syriainside**.**com**/**articles**/

3. التدخل العسكري التركي في سورية، الأسباب والأهداف والتحديات ، 2016 ، على الرابط :

https://barq-rs.com

4. باكير على حسين," الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سوريا", مركز الدوحة للدراسات، بتاريخ 26 مارس 2013, على الرابط :http://www.dohainstitute.org/release/1976fc12-ad17-4b8a-9155-e1374e06bb0

5. د. سعيد الحاج ، "محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا" ، مركز ادراك للدراسات و الاستشارات ، مارس 2016 ، على الرابط

http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf

6. دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ،الّدوحة: قطر، أغسطس 2016 ، على الرابط

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Motives_for_Turkeys_Military_Intervention_in_Syria.aspx

7. هذا هو سيناريو تقسيم سوريا وكالة انباء هاوار ، على الرابط:

http://www.hawarnews.com/ar/haber/d987d8b0d8a7-d987d988-d8b3d98ad986d8a7d8b1d98ad988-d8aad982d8b3d98ad985-d8b3d988d8b1d98ad8a7-h124.html

8. وليد محمود عبد الناصر، "التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، على الرابط :

http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/Issue.aspx?IssueID

9. حقان فيدان،" السياسة الخارجية التركية الجديدة"، تر: شادي عبد الوهاب، على الرابط:

/www.baghdadcenter.net.

10– نضال محمد ، "ماهية الدور التركي في تسوية الأزمة السورية"، النور ، العدد 814 ، 2018 ، على الرابط:

item/16485-2017-07-05-11-/الأولى/http://www.an-nour.com/index.php52-10#.Wv2YatMvyu

[11] نور الشربجي ،و علا منصور،" الدور التركي في الازمة السورية"، مركز دمشق للأبحاث و الدراسات ، مداد،2017 ، على الرابط :

http://www.dcrs.sy

12. سلمي، جلال ، "السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011 . 2017" مركز بيروت ، 2017 ، على الرابط:

http://www.beirutme.com/?p=25366

13. رمضان، محمد ،تداعيات التدخل التركي في سوريا و مخاوفها الدائمة ، 2015 ، على الرابط:

http://www.orient-news.net/ar/news_show/89068

14. توتشى ناتالى، " أبعاد الدور التركى فى الشرق الأوسط"، على الرابط:

: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1651.aspx

15. تركيا تطرد البعثة الدبلوماسية السورية من أراضيها ردًا على مجزرة الحولة ، وكالة الأنباء الكويتية ، على الرابط:

http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2244089&language

16. تدخل تركي سهل، وسيناريوهات مقبلة صعبة 2016 ،أبحاث و تحليل سياسات مركز حرمون للدراسات المعاصرة على الرابط:

https://geroun.net/archives/64425

17. تركيا والنزاع السوري.. 5 محطات من "التدخل" العين الإخبارية -وكالة الأنباء الفرنسية 2018 على الرابط:

https://al-ain.com/article/turkey-syrian-conflict-afrin-kurds

فهرس المحتويات

مقدمة **01**

الفصل الأول: مقاربة معرفية للسياسة الخارجية التركية..... **06**

المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركية **08**

اولا : المرحلة العثمانية 08

ثانيا: المرحلة الكمالية 09

ثالثا: المرحلة العثمانية الجديدة 11

رابعا: المرحلة الأردوغانية 12

المبحث الثاني : مقومات السياسة الخارجية التركية **13**

اولا: المقوم الجيوبوليتيكي.....13

ثانيا: المقوم الديمغرافي 14

ثالثا: المتغيرالاقتصادي.....15

رابعا: المقوم العسكري.....17

المبحث الثالث : مبادئ و اهداف السياسة الخارجية التركية **19**

أولا: مبادئ السياسة الخارجية التركية 19

ثانيا: اهداف السياسة الخارجية التركية 21

ثالثا: اليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية 21

رابعا: أدوار السياسة الخارجية التركية 22

المبحث الرابع : عملية صنع السياسة الخارجية **24**

اولا: النظام السياسي التركي.....24

ثانيا: دور المؤسسات الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية التركية 25

ثالثا: دور المؤسسات الغير الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية التركية.....29

رابعا: استراتيجيات السياسة الخارجية التركية 33

خلاصة و استنتاجات

الفصل الثاني : السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط 36

المبحث الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط لتركيا 38
أولا: الأهمية الاستراتيجية 38
ثانيا: الأهمية الاقتصادية 40
ثالثا: الأهمية الأمنية 41
المبحث الثاني: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط 42
أولا: الدور التركي في الشرق الأوسط 42
ثانيا: عوامل تمدد الدور التركي في الشرق الأوسط 45
المبحث الثالث: المحفزات المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط.....48
أولا: قيود البيئة المحلية المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط 48
ثانيا: قيود البيئة الإقليمية المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط.....54
ثالثا: قيود البيئة الدولية المحددة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط.....60
خلاصة و استنتاجات

الفصل الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية.....67

المبحث الأول : أسباب اندلا ع الازمة السورية 69
المبحث الثاني : التدخل التركي في الازمة السورية 74
أولا: العوامل الدافعة للتدخل التركي في الازمة السورية 75
ثانيا: عوائق التدخل التركي في الازمة السورية 78
ثالثا: التدخل التركي المباشر في الازمة السورية 79
رابعا: العوامل الدافعة للتدخل التركي العسكري في الازمة السورية 83
المبحث الثالث: تداعيات التدخل التركي في تطورات الازمة السورية 87
أولا: الموقف التركي من الازمة السورية 87
ثانيا: النتائج الأولية لمتغيرات السياسة التركية تجاه المسألة السورية.....90
ثالثا: تداعيات التدخل التركي في الازمة السورية 93
رابعا : معيقات التدخل المباشر في الازمة السورية.....101

خامسا : سيناريوهات التدخل التركي المباشر في الازمة السورية 102
خلاصة و استنتاجات

خاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

ملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة حالة الازمة السورية 2010 . 2017 ، و جاءت الدراسة في ثلاث فصول رئيسية ، تناول الفصل الأول مقاربة معرفية للسياسة الخارجية التركية حددنا فيها اهم مقوماتها و مبادئها و عملية صنعها ، اما الفصل الثاني فتمحور على السياسية الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط ركز فيه على الدور الإقليمي الذي لعبته تركيا في المنطقة و على قيود البيئة المحددة لاستراتيجيتها ، و أخيرا تطرق الفصل الثلاث الى محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الازمة السورية 2010 . 2017 ، حيث ناقش التدخل التركي في الازمة السورية و تداعيات هذا التدخل في تطورها .

و خلصت هذه الدراسة الى ان تركيا استغلت مقدراتها الوطنية في صناعة سياسة خارجية أهلتها للعب دور جديد ومتميز يتلاءم مع المتغيرات الدولية والإقليمية، مما يؤدي في النهاية الى تحقيق اهداف استراتيجية ومصالحها العليا كما تبين ان الفراغ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط و الناشئ عن غياب قوى إقليمية فاعلة و مؤثرة قد فسح المجال للسياسة التركية بمزيد من التحرك الإقليمي الفعال و المؤثر للمحافظة على الاستقرار ، و استنتجنا أيضا ان تركيا تسعى للعب دور إقليمي في المنطقة عبر البوابة السورية من خلال التدخل القائم بغية تأكيد دورها و مكانتها في رسم معالم جديدة للمنطقة

Abstract

This study dealt with the subject of the Turkish foreign policy towards the Middle East. The study of the state of the Syrian crisis 2010 2017. The study came in three main chapters. The first chapter dealt with a cognitive approach to the Turkish foreign policy in which we defined the most important elements and principles and the process of making them. , While the second chapter revolve around on Turkish Foreign Policy towards the Middle East we discussed the regional role played by Turkey in the region and the specific environmental constraints of its strategy. Finally, the third chapter dealt with the determinants of Turkish foreign policy towards the East, the Syrian crisis 2010 2017, where he discussed the Turkish intervention in the Syrian crisis and the repercussions of this intervention in its development.

The study concluded that Turkey has exploited its national capabilities in foreign policy making it able to play a new and distinguished role in line with international and regional changes, which ultimately leads to achieving strategic objectives and its supreme interests. The regional vacuum in the Middle East, Effective and influential has allowed the Turkish policy to move more effective regional and effective to maintain stability, we also concluded that Turkey seeks to play a regional role in the region through the Syrian portal through the intervention in order to confirm its role and position in the design of new features of the area .